



برنامج الدراسات العليا

جامعة القدس

تقييم برامج استصلاح الاراضي في الضفة الغربية
لعام 2005-2006

علي عبد الحافظ علي علقم

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1433 هـ / 2012 م

تقييم برامج استصلاح الاراضي في الضفة الغربية
لعام 2005-2006

إعداد:

علي عبد الحافظ علي علقم

بكالوريوس إنتاج نباتي ووقاية النبات من جامعة النجاح الوطنية- فلسطين

المشرف: الدكتور عزام صالح

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية الريفية
المستدامة مسار الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية- من معهد التنمية المستدامة-
جامعة القدس

1433 هـ / 2012 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

تقييم برامج استصلاح الاراضي في الضفة الغربية
لعام 2005-2006

اسم الطالب: علي عبد الحافظ علي علقم
الرقم الجامعي: 20810274

المشرف: الدكتور عزام صالح

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1	رئيس لجنة المناقشة: د. عزام صالح	التوقيع:
2	ممتحنا داخليا:	التوقيع:
3	ممتحنا خارجيا:	التوقيع:

القدس - فلسطين

1433هـ / 2012 م

الإهداء

إلى المعلم الأول سيدي وسيد الخلق أجمعين، محمد النبي العربي الأمي عليه السلام...

إلى من كلل العرق جبينهم وشققت الأيام أيديهم، إلى من علموني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار، إلى والديّ أطل الله بقاؤهما..... إلى من كانوا يضيئون لي الطريق ويساندونني ويتنازلون عن حقوقهم لإرضائي والعيش في هناء.....إلى زوجتي وأبنائي، إلى إخوتي وأخواتي، إلى الأصدقاء والزملاء.

إلى الذين وجدت فيهم معنى الوفاء، إلى من سخروا حياتهم في سبيل عزة وطنهم، إلى الأسود الرابضة في عرينها على امتداد الوطن (الأسرى والمبعدين) ...
... إلى المدافعين عن حياض الأمة والوطن، أولئك الطامعين بغد مشرق وضاء... إلى

شهادتنا الأبرار

إلى كل من دمعت عينه فرحا لي لحظة النجاح...

إلى كل من لم ترد أسماؤهم تصریحا أو تلميحا بقصد أو بغير قصد...

أهدي هذا الجهد المتواضع

علي عبد الحافظ علي علقم

إقرار

أقر أنا معدّ الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

علي عبد الحافظ علي علقم

التاريخ:

الشكر والعرفان

الحمد لله أولاً وأخيراً، صاحب الفضل المنة، واصلي على حبيبه صاحب الفضل بعد الله على كل عالم ومتعلم، اعترافاً لأهل الفضل بفضلهم، أرى لزاماً علي في هذا المقام أن أتقدم بعظيم شكري وجزيل امتناني إلى أستاذي الفاضل الدكتور عزام صالح على ما بذله من جهدٍ عظيم في الإشراف على هذا العمل، ويسرني كذلك أن أتقدم بالشكر والعرفان للأخوة المحكمين والممتحنين، الذين كان لهم الأثر الإيجابي في إنجاح دراستي، من خلال نصائحهم وتوجيهاتهم.

والشكر موصول للأخوة الزملاء في مديريات الزراعة، الذين ساعدوني في توزيع الاستبانات، وجمعها والوصول إلى المبحوثين، ووزارة الزراعة الفلسطينية التي احتضنتني طالب علم وموظفاً. كما أتقدم بالشكر والتقدير للزملاء في اتحاد لجان العمل الزراعي، والإغاثة الزراعية، والمركز العربي للتطوير الزراعي، والمركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واتحاد الفلاحين، ومركز أبحاث الأراضي، على ما أبدوه من تعاون في إجراء المقابلات وتوفير المعلومات.

وأخير أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من مد يد المساعدة والعون لإنجاز هذه الدراسة.

علي عبد الحافظ علي علقم

التعريفات

- التقييم** : نوعٌ من التحليل المنهجي والموضوعي، لأنشطة التنمية المستمرة أو المنتهية، من حيث تصميمها، وتنفيذها، ونتائجها، والهدف من التقييم هو تحديد مدى تحقيق الأهداف، والفاعلية، والكفاءة، والأثر، والاستمرارية. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 1999).
- الملائمة** : التطابق والتوافق مع الاستراتيجيات، والسياسات، والتوجهات، والأولويات، والمناهج الموافق عليها من قبل المؤسسة، والمتبعة على المستوى الوطني ومع سياسات الممولين. (الدليل الإرشادي حول المراقبة والتقييم بالمشاركة، مركز تطوير المؤسسات الأهلية / 2008).
- الفاعلية** : درجة تحقيق الأهداف المحددة المخطط لها، ومستوى الفوائد التي حصلت عليها الفئة المستهدفة، وفقا لما هو مخطط.
- الكفاءة** : الدرجة التي تم فيها توريد مدخلات المشروع بالطريقة الملائمة وإدارته وتنظيمه، للوصول الى المخرجات الضرورية بالتكلفة الأقل.
- الأثر** : النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإدارية الناتجة عن تحقيق هدف المشروع، أو هي التغييرات المقصودة وغير المقصودة الناتجة بشكل مباشر أو غير مباشر من التدخل، والبرنامج أو المشروع.
- الاستمرارية** : قدرة المشروع على البقاء دون تدخل طرف خارجي، وهو مفهوم يبين الدرجة التي تأثرت بها الفئة المستهدفة من الدعم، ومدى إمكانية استمرارهم بالنشاطات التي ستؤدي الى تحقيق أهداف المشروع. وهل الفوائد والتأثيرات التي أحدثت من المشروع / البرامج ستستمر بعد الانتهاء من المشروع؟
- برامج استصلاح الأراضي** : برامج تهدف لتحسين الظروف المعيشية، ومكافحة الفقر في المجتمعات الريفية، وإلى وقف التدهور الحاصل في التربة والغطاء النباتي، من خلال استصلاح وتأهيل الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة، وتزويدها بأنظمة حصاد مائي، وإنشاء آبار جمع مياه الأمطار، وشق وتأهيل طرق زراعية، وتوفير أشجار مثمرة، (دليل تنفيذ مشروع تطوير الأراضي في جنوب الضفة، 2008).

- الزراعة البيئية : زراعة محاصيل مؤقتة بين المحاصيل المستديمة (الاشجار المثمرة) في نفس رقعة الارض. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010).
- الضفة الغربية : حسب التقسيمات الإدارية، هي جزء من الأراضي الفلسطينية، منطقة جغرافية تضم (11) محافظة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).
- المنظمات الأهلية (المنظمات غير الحكومية) : كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين، أو أشخاص اعتباريين أو منهما معا، لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة، وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي، ولدى هذه المؤسسات القدرة الادارية والبنية التحتية والحكم المنظم. (ماس، 2007).
- التمويل : يعرّف التمويل بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل مشروع أو أي نشاط يحتاج إلى هذا التمويل بصورة تحقق اكبر معدلات النمو الممكنة. (نصر، 2005).
- البرنامج : عبارة عن خطة أو مجموعة خطط تنفذ من قبل فرد أو مجموعة أفراد في فترة زمنية محددة لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف معينة. (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2010).
- المشروع : عمل مخطط يتضمن مجموعة مترابطة ومنسقة من النشاطات التي ترمي على تحقيق بعض الأهداف المحددة في إطار ميزانية معينة وفي غضون فترة زمنية محددة. (الهباب، 2010).
- نظام أيبس : نظام يعمل على بيان كل المعلومات التي تتعلق بالمشاريع ذات العلاقة الزراعية وغيرها، فضلا عن جمع المعلومات عن مختلف المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية، كما يهدف هذا النظام إلى توفير المعلومات محدثة مع أحدث التطورات في مجال الزراعة من جميع الأعضاء المنتسبين للنظام. (أيبس، 2010).
- المؤسسة : عبارة عن برنامج أو مجموعة من البرامج تخدم هدف واحد أو مجموعة أهداف وتضم كادر بشريا يعمل على تنفيذ هذه البرامج. (مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، 2003).

المختصرات

ACAD	: Arab Center For Agricultural Development	: المركز العربي للتطوير الزراعي
APIS	: Agricultural Projects Information System	: نظام المعلومات للمشاريع الزراعية
ESDC	: Economic & Social Development Center of Palestine	: المركز الفلسطيني للتنمية المجتمعية الاقتصادية
GIS	: Geographic Information System	: نظم المعلومات الجغرافية
IFAD	: International Fund for Agricultural Development	: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Kuwait - AFSED	: Kuwait - Arabic Fund for Socio Economic Development	: الصندوق العربي الكويتي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية
LRC	: Land Research Center	: مركز أبحاث الأراضي
MAAN	: MAAN Development Center	: مركز معا التنموي
MoA	: Ministry of Agriculture	: وزارة الزراعة
PAFU	: Palestinian Association Farmers Union	: الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الفلسطينيين
PARC	: Palestinian Agricultural Relief Committees	: جمعية التنمية الزراعية (الاعاثة الزراعية)
PAPP	: Program of Assistance People of Palestine	: برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني
PMU	: Project Management Unit	: وحدة إدارة البرنامج
PNRMP	: Participatory Natural Resources Management Programme	: برنامج إدارة المصادر الطبيعية بالمشاركة
SPSS	: Statistical Package for the Social Sciences	: برنامج الرزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية

UAWC	:	Union of Agricultural Work Committees	:	إتحاد لجان العمل الزراعي
UNDP	:	United Nations Development Program	:	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
FOA	:	Food Agriculture Organization of the United Nations	:	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الملخص

أجريت هذه الدراسة في الفترة الواقعة بين شهر أيلول 2011 وشباط 2012، ومثلت فيها المؤسسات المنفذة لبرامج استصلاح الأراضي للفترة ما بين 2005-2006 في الضفة الغربية والمستفيدون من هذه البرامج مجتمع المبحوثين.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم برامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية، من خلال تحديد المعايير المتبعة، والمشاكل والمعوقات، ومعرفة الآثار الاجتماعية والاقتصادية.

وتم حصر وتحديد مجتمع الدراسة الخاص ببرنامج ادارة المصادر الطبيعية بالمشاركة (PNRMP) الممول بقرض ميسر من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) للسلطة الوطنية الفلسطينية للفترة ما بين (2005-2006).

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة صمم الباحث دليل مقابلة للمؤسسات المنفذة لبرامج استصلاح الأراضي، واستبيان للمستفيدين من هذه البرامج والمشاريع، وتم تقييمهما وتحكيمهما من قبل أكاديميين ومختصين، وتم تحديد تم إجراء مقابلة لجميع مؤسسات مجتمع الدراسة، وهم المنسقون العاملون في مجال استصلاح الأراضي، وعددهم (7). كما جمعت (158) استبانة من المزارعين المستفيدين من مشاريع وبرامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية من أصل (267) مستفيد كعينة عشوائية منتظمة، وقد أجريت الدراسة بحسب أسس المنهج الوصفي، وتم تحليل البيانات بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية المعروف بـ (SPSS).

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: إن المؤسسات الأهلية العاملة في مجال استصلاح الأراضي قامت بتنفيذ المشاريع وفق خطط وأهداف متفق عليها متبعةً منهجية فعالة في تحديد وحصر الاحتياجات واختيار المستفيدين، كما أن الآلية المتبعة مكنت جميع الأطراف من المشاركة بفعالية في جميع مراحل التنفيذ، وهذا بدوره انعكس على عمليات التصميم والتخطيط، وساهمت برفع الوعي بأهمية وأهداف برامج الاستصلاح، وقد لوحظ قصور أو عدم اهتمام من قبل المؤسسات حول تحديث بيانات مشاريعها على قاعدة البيانات المخصصة (APIS) مما أدى إلى عدم توفير المعلومات اللازمة لصناع القرار، كما لوحظ وجود ضعف في موضوع متابعة المشاريع بعد تنفيذها. من جانب آخر لوحظ أن هناك رضا كبير من قبل المستفيدين عن آلية التنفيذ الفردي الذي يمكنهم من عملية التشغيل الذاتي في أنشطة الاستصلاح وبتكاليف أقل عنها من التعاقد

مباشرة مع المقاولين، حيث أن نسبة الذين أكدوا على ذلك (قريبة 87.3% من المزارعين المستفيدين)، وأيضاً ساهمت الزراعة البينية بتقليل فترة الاسترداد إلى جانب أثرها الإيجابي على مستويات الدخل الذي زاد بنسبة 17.8% في المعدل السنوي للأسرة. وكان لبرامج الاستصلاح مساهمة واضحة من خلال التوسع فيها بجهد وتمويل ذاتي من قبل بعض المستفيدين، هذا إلى جانب الأثر الإيجابي على وضع المرأة ودورها الاقتصادي والاجتماعي عن طريق توفير فرص للنساء القادرات على العمل في الأسرة بنسبة 32% مقارنة بالعمل العائلي، وأخيراً تحسين البنية التنظيمية للمزارعين وجعلهم أكثر تأثيراً، إلى جانب تحسين البيئة الإنتاجية وتنوعها.

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، اقترحت الدراسة ضرورة توفير خدمات إرشادية فاعلة بالتعاون مع وزارة الزراعة لمتابعة مشاريع الاستصلاح بعد الانتهاء من تنفيذها على الأقل لمدة 5 سنوات، واقترحت أيضاً تدريب وبناء القدرات والمهارات اللازمة للمهندسين المشرفين على تنفيذ مشاريع الاستصلاح، وضرورة التركيز على تنفيذ مشاريع شق الطرق الزراعية لتخدم أكثر عدد ممكن من المزارعين، ومن جانب آخر ضرورة تواصل المستفيدين مع الجهات التي عملت على تنفيذ المشروع والاستفادة من الخدمات الإرشادية المتوفرة لديها، والاستفادة من التجارب والمشاهدات الناجحة، وضرورة المشاركة الفاعلة من المستفيدين في الاجتماعات والنشاطات المرادفة لهذه البرامج والمشاريع، وتبني آلية موحدة في تنفيذ مشاريع الاستصلاح من قبل المؤسسات ذات العلاقة وخاصة بآلية التعاقد مع المزارعين مباشرة في تنفيذ أنشطة المشاريع، وتشجيع الزراعات البينية في الأراضي المستصلحة وخاصة في السنوات الأولى من عمر المشروع، وتدريب المزارعين المستفيدين لتنمية روح العمل الجماعي لتذليل العقبات والمشاكل التي تواجههم أثناء وبعد التنفيذ. وأخيراً الالتزام بتحديث قاعدة البيانات لنظام المعلومات للمشاريع الزراعية (APIS) من قبل المؤسسات الأهلية والرسمية، وذلك لتوفير معلومات شاملة عن المشاريع التي أنجزت أو قيد الانجاز وذلك لتجنب الازدواجية في الجهود المبذولة وتعزيز التنسيق في هذا القطاع.

Evaluation for the land reclamation programmes in the West Bank Implemented during the period 2005-2006

Prepared by: Ali Alqam.

Supervised by: Dr. Azzam Saleh.

Abstract:

This study was conducted by the researcher between September 2011 and February 2012. (12) localities in five districts were surveyed. The main objective of the study is to evaluate and establish socio-economic indicators on land reclamation projects implemented by the MOA and different local NGOs over 2005-2006. Indeed the said projects were completely funded by the International Fund for Agricultural Development (IFAD) as part of its local programme Participatory Natural Resources Management Programme (PNRMP).

The adopted research methodology includes conducting the following: semi structured interviews with seven representatives of the implementing organization, and a structured questionnaire administered to a random sample of 158 beneficiary farmers. For this purpose an interview guide and a questionnaire were prepared tested, reviewed and approved by experts in this field. These tools included questions about the obstacles and constraints facing the land reclamation and the impact of these programs on the socioeconomic status of beneficiaries. The obtained data were analyzed using the computer software "Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

Results showed that the implementing organization worked under clear goals and plans in all stages of their projects cycle. All related stakeholders participated in the project implementation phases. Most organizations did not update their data on the Agricultural Projects Information System (APIS), leaving decision makers with insufficient information about land reclamation. Most oriented interview did not follow up projects after handing to farmers. Beneficiaries were more satisfied with direct implementation of land reclamation, 87.3% of the interviewed farmers indicated that intercropping increased the income of beneficiaries by 17.8%, and contributed to shortening the payback period of the cost of land reclamation. Land reclamation increased women participation in farming they contribute by 32% of the family work in the reclaimed land. Land reclamation had also positive impact in improving the opportunities for farmers' collective work and helped in powering them vis-a-vis their communities.

Based on these results the study suggests further strengthening extension service as provided by the Ministry of Agriculture, beyond the period of implementation for a minimum of five years. Construction of agricultural roads should be an integral part of land reclamation projects. Sharing of success stories between farmers and involving beneficiaries in discussion and collective events will increase the impact of land reclamation. Organizations working on land reclamation should have consistent and unified system of managing projects, the strategy of direct implementation by farmers should be adopted to minimize costs and create more job opportunities for farmers. And finally, updating APIS is very important to inform decision makers and coordinate work.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 المقدمة

تعد عملية التقييم لأي مشروع مكوناً أساسياً للاستعانة به في إعداد أي خطة إستراتيجية تهدف إلى إحداث تنمية حقيقية، فهي عملية ذات فحص منهجي وموضوعي لأنشطة التنمية الجارية أو المستكملة، من خلال دراسة المعايير وهي الملائمة، الكفاءة، الفاعلية، الأثر، الاستدامة، وهي تتيح الفرص أمام التحسين المستمر، لذا فإن أسلوب التقييم يحسن من فاعلية وكفاءة المشاريع والتخطيط السليم وضمان تنفيذها، من خلال تقديم النتائج والمقترحات حول الظروف الاجتماعية والاقتصادية باستخدام التقييم كوسيلة لتشغيل وإدارة البرامج، وتعزيز دور الأفراد والمؤسسات المعنية، والكشف عن المعلومات على نطاق واسع، وكشف النتائج للجمهور والمعنيين لكسب التأييد والمساعدة من الرأي العام.

تعتبر الزراعة في فلسطين جزءاً ومكوناً أساسياً من مكونات النسيج الوطني والاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، وكان الفلسطينيون رواداً في نقل ونشر المعرفة والتقانات الزراعية إلى دول عدة في الإقليم وخارجه، بالإضافة للأهمية التقليدية للزراعة بالنسبة للشعوب والدول فإنها تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للفلسطينيين حيث أنها تمثل عنوان الصمود بالنسبة لهم والتشبث بالأرض المستهدفة بالمصادرة لصالح رغبات الاحتلال الإسرائيلي، كما وإنها تشكل ملاذاً ومصدراً للدخل والغذاء في أوقات الأزمات حيث أن نسبة لا بأس بها ممن منعوا من العمل في إسرائيل خلال الانتفاضة الأولى والثانية قد لجئوا إلى العمل الزراعي. ولذلك فقد باتت ضرورة إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني على أسس تنمية متينة وصحيحة من أحد أولويات الشعب الفلسطيني وسلطته، فبعد التدهور الشامل والنقص الحاد في الخدمات والبنية التحتية وارتفاع نسبة البطالة لمستويات عالية جداً وارتفاع نسبة الفقر وحدته، كان لا بد من مراجعة شاملة والعمل على إعداد وتصميم إستراتيجية متكاملة شاملة بحيث تتضمن برامج بناء وتأهيل ذات أبعاد قصيرة المدى وأخرى ذات طويلة المدى. الأمر الذي يتطلب توجهاً وفهماً متكاملاً يستهدف الخدمات الأساسية والبنية التحتية

والمصادر الطبيعية والمقومات الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، والتي تعتبر الزراعة وتطوير أراضيها كما الاستغلال الأمثل لتلك المصادر إحدى مقوماته الأساسية. ففي العام 2010 قامت وزارة الزراعة بدعم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FOA)، بإعداد الإستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي للأعوام (2011-2013)، حيث أن القطاع الزراعي في فلسطين يلعب دورا مهما ورئيسا في الاقتصاد الفلسطيني.

ففي العام 1970 شارك القطاع الزراعي بما نسبته 36% من إجمالي الناتج القومي (وزارة الزراعة، 2010) ولكن دور هذا القطاع بدأ بالتراجع في السنوات الأخيرة لعدة أسباب أهمها محدودية الأراضي الزراعية وتناقصها نتيجة للممارسات الإسرائيلية من إغلاق وحصار، وضعف الإرشاد الزراعي، وغياب البحث العلمي، مما استوجب على المجتمع الفلسطيني التوجه لزراعة الأرض وفلاحتها، الأمر الذي دفع المؤسسات الحكومية والأهلية لتنفيذ العديد من المشاريع التنموية وخاصة تطوير الأراضي من حيث استصلاحها وشق الطرق وحفر الآبار الزراعية، وذلك لتحسين الأوضاع المعيشية ومكافحة الفقر في المجتمعات الريفية في المحافظات المستهدفة، وإلى وقف التدهور الحاصل في التربة والغطاء النباتي ثم بالمحافظة بشكل أساسي على الأمن الغذائي الوطني، وقد بدأ العمل في تنفيذ المشاريع الخاصة بتطوير الأراضي في الضفة الغربية منذ قدوم السلطة الوطنية عام 1994 حتى وقتنا هذا، بالمشاركة من جميع المؤسسات الحكومية والأهلية، حيث تم استصلاح ما يقارب 80 ألف دونم وزراعة حوالي 300 ألف شتلة زيتون، و 120 ألف شتلة عنب، و 2.5 مليون شتلة لوزيات، كما تم شق طرق زراعية بطول 10 آلاف كم، وحفر 4 آلاف بئر لجمع مياه الأمطار، وقد استفاد من هذه المشاريع ما يقارب 8 آلاف أسرة، وقدرت المبالغ التي استثمرت بتلك المشاريع بحوالي 200 مليون دولار أمريكي (وزارة الزراعة، 2010).

بالرغم من تلك البرامج المنفذة والمبالغ التي صرفت عليها والتي كان معظمها بشكل قروض مسجلة على بعض المؤسسات الفلسطينية وخاصة برنامج ادارة المصادر الطبيعية بالمشاركة الممول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والتي قامت وزارة الزراعة بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني (UNDP/ PAPP)، بتنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي وشق الطرق الزراعية عن طريق المؤسسات الأهلية ذات العلاقة، إلا أن بعض هذه المؤسسات التي تعمل في مجال التنمية وتطوير الأراضي كان هدفها سياسيا أكثر منه تنمويا، حيث يتعين في مثل هذه المشاريع تطبيق نظام صحيح لتقييم تلك البرامج والأثر الاجتماعي والاقتصادي الناتج عنها، الأمر الذي يقودنا إلى دراسة تقييمية للظروف والمستويات التي وصل

إليها المزارعون الذين استفادوا من تلك المشاريع، ومدى استمراريتهما في حل العقبات التي تواجه التنمية البشرية والاقتصادية ومساهمتها في مكافحة الفقر.

هناك عدد كبير من المؤسسات الأهلية بالإضافة إلى وزارة الزراعة تعمل في هذا المجال إلا أن معظمها عمل على ترسيخ قاعدة الإغاثة في أذهان المجتمع المحلي من مجمل المشاريع التي تم تنفيذها، ولم تنتبه إلى الهدف الرئيسي ألا وهو تشجيع المجتمع المحلي على المضي قدما في الاعتماد على الذات وتنمية القدرات، وبالتالي المردود الاقتصادي وتحسين المستوى الاجتماعي ونذكر هنا أن غياب التنسيق المؤسسي و عدم توحيد آليات التنفيذ بسبب تعدد مصادر التمويل، واختلاف التخصصات، الأمر الذي أدى إلى عدم التركيز على تقييم برامج استصلاح الأراضي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

إن المؤسسات التي تعمل قدما في تحقيق الأمن الغذائي ودفع عجلة التنمية في القرى المستهدفة تعتبر الجهة الأولى المستفيدة من هذه الدراسة. وأيضا الجامعات، ومؤسسات المجتمع المحلي والحكومي، وأخيرا الممولين لمثل هذه المشاريع.

2.1 مبررات الدراسة

تكمن مبررات اختيار موضوع الدراسة بشكل عام فيما يلي:

1. قلة الدراسات التقييمية العلمية السابقة من مصادر مستقلة عن مثل هذا الموضوع، حيث أن المؤسسات المانحة إذا قامت بأي دراسة أو عملية مراجعة أو تقييم فإنها تقوم بها بنفسها أو تكلف جهة خارجية تقوم بها مقابل أتعاب معينة.
2. الأهمية الاجتماعية والاقتصادية لبرامج استصلاح الأراضي.
3. دافع ذاتي ناتج عن اهتمامات وخبرة الباحث العلمية.

أما مبررات اختيار تقييم برامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية بشكل خاص فهي كما يلي:

1. وجود عدد كبير من برامج الاستصلاح التي تنفذ في الضفة الغربية من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
2. إنفاق أموال كبيرة على تنفيذ برامج الاستصلاح من قبل المانحين بالإضافة إلى مساهمات المزارعين (وزارة الزراعة، 2010).

3.1 مشكلة الدراسة

رغم تنفيذ العديد من برامج الاستصلاح في الضفة الغربية من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وإنفاق أموال كثيرة على تلك البرامج، واستصلاح مساحات كبيرة، وتهيئة أراض أخرى للاستصلاح نتيجة لشق الطرق الزراعية الأمر الذي يشير إلى وجود منافع اقتصادية وتحسن في الظروف الاجتماعية، إلا أن الواقع يشير إلى وجود جوانب ضعف في تقييم أثر تلك البرامج من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة برنامج الاستصلاح الممول من البنك الدولي للتنمية الزراعية، وبما أن التقييم يهدف إلى قياس الملائمة والفاعلية والكفاءة والأثر والاستمرارية لبرامج استصلاح الأراضي، فإن طموح هذه الدراسة الإجابة على مشكلة البحث التالية:

ما هو تقييم برامج استصلاح الأراضي من وجهة نظر المؤسسات المنفذة والمزارعين المستفيدين وكذلك دور تلك البرامج في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمستفيدين؟

* تم تحديد مشكلة الدراسة من خلال التخصص والخبرة العملية لدى الباحث ومراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بتنفيذ برامج استصلاح الأراضي.

4.1 أهمية الدراسة

وتتلخص أهمية الدراسة بشكل عام في أنها من أوائل الدراسات التي تستعرض تقييم برامج استصلاح الأراضي والأثر الاجتماعي والاقتصادي في منطقة الدراسة بشكل شمولي، وأن النتائج المرجوة منها سوف يمكن تعميمها على المؤسسات التي تعمل في هذا المجال وعلى المزارعين والممولين، ومن المؤمل أن تساهم الدراسة في معرفة الأهداف التي يتم تحقيقها من تنفيذ تلك البرامج، ويمكن أن توفر معلومات مفيدة لوضعي السياسات وصانعي القرار.

5.1 أهداف الدراسة

أصبح من المعلوم أن برامج استصلاح الأراضي تساهم في إحداث تنمية زراعية، لكونها تعمل على استغلال الموارد على نحو يضمن لها الاستمرارية والبقاء، حيث قسمت أهداف الدراسة الى:

* الهدف العام: يهدف البحث بشكل عام بالمساهمة في تعزيز أثر برامج استصلاح الاراضي من خلال تقييم برامج الاستصلاح المنفذة في منطقة الدراسة خلال الاعوام 2005-2006 وكذلك إلقاء الضوء على الأثر الاجتماعي والاقتصادي لتلك البرامج على المستفيدين.

* الأهداف الخاصة: تكمن الأهداف الخاصة بتوفير معلومات وتغذية راجعة من المستفيدين والمؤسسات المنفذة من برامج استصلاح الأراضي والتعرف على الآتي:

- مدى ملائمة برامج استصلاح الأراضي لاحتياجات المستفيدين.
- مدى فاعلية برامج استصلاح الأراضي في تحقيق النتائج المرجوة منها.
- مدى كفاءة برامج استصلاح الأراضي في تحقيق النتائج المرجوة منها.
- الأثر الاجتماعي والاقتصادي لبرامج استصلاح الأراضي على المستفيدين.
- مدى قدرة برامج استصلاح الأراضي في تحقيق أهدافها بشكل مستدام.
- المعوقات والعقبات التي تواجه برامج استصلاح الأراضي في الضفة لغربية.

6.1 أسئلة الدراسة

يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات المتعلقة بالمؤسسات المنفذة والمزارعين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية:

1. ما مدى ملائمة برامج استصلاح الأراضي لاحتياجات المستفيدين من وجهة نظر المؤسسات المنفذة والمزارعين المستفيدين؟
2. ما مدى فاعلية برامج استصلاح الأراضي في الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه، من وجهة نظر المؤسسات المنفذة والمزارعين المستفيدين؟
3. ما مدى كفاءة برامج استصلاح الأراضي في الوصول إلى أفضل النتائج المرجوة منها من وجهة نظر المؤسسات المنفذة والمزارعين المستفيدين؟
4. ما هو الأثر الاجتماعي والاقتصادي لبرامج استصلاح الأراضي على المستفيدين؟
5. ما مدى قدرة برامج استصلاح الأراضي على الاستدامة في تحقيق أهدافها؟
6. ما هي المعوقات والعقبات التي تواجه برامج استصلاح الأراضي في الضفة لغربية من وجهة نظر المؤسسات المنفذة والمزارعين المستفيدين؟

7.1 فرضيات الدراسة

يحاول الباحث التعرف على تأثير برامج استصلاح الأراضي على المستفيدين، حيث تم تقسيم الفرضيات الى عامة وإحصائية كالآتي:

أولاً: الفرضيات العامة:

1. برامج استصلاح الأراضي تتسجم مع أولويات واحتياجات المستفيدين.
2. برامج استصلاح الأراضي غير فعالة للوصول للأهداف المرجوة.
3. برامج استصلاح الأراضي غير كفوة للوصول للنتائج المرجوة.
4. برامج استصلاح الأراضي غير قادرة على إحداث تغيرات إيجابية ملموسة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين.
5. برامج استصلاح الأراضي غير قادرة على تحقيق أهدافها بشكل مستدام.

ثانياً: الفرضيات الإحصائية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي حول مستوى الرضا تعزى لمتغير خبرة المؤسسة.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي حول مستوى الرضا من برامج إستصلاح الأراضي تعزى لمتغير حجم التمويل.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي حول مستوى الرضا من برامج إستصلاح الأراضي تعزى لمتغير معايير اختيار المستفيدين في برامج استصلاح الأراضي.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي حول مستوى الرضا من برامج إستصلاح الأراضي تعزى لمتغير وجود خطة إستراتيجية للمؤسسة.

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي حول مستوى الرضا من برامج إستصلاح الأراضي تعزى لمتغير المهنة الرئيسية للمستفيدين.

8.1 هيكلية الدراسة

تشتمل الدراسة على خمسة فصول موزعة كما يأتي:

- الفصل الأول : يعرض خلفية الدراسة، وتشمل: المقدمة، المبررات، المشكلة، الأهمية، الأهداف، الأسئلة وفرضيات الدراسة، وتفصيل هيكلية الدراسة، وحدود ومحددات الدراسة.
- الفصل الثاني : يتضمن الإطار النظري، والدراسات السابقة.
- الفصل الثالث : يتطرق إلى منهج الدراسة، وأدواتها والمجتمع الذي أجريت عليه الدراسة، وعينة الدراسة، وإجراءات التحقق من صدق أداة الدراسة.
- الفصل الرابع : يعرض هذا الفصل نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها من المبحوثين، ثم عرض ومناقشة تلك النتائج، والإجابة عن أسئلة الدراسة، والتحقق من صحة الفرضيات.
- الفصل الخامس : يتضمن هذا الفصل الاستنتاجات والتوصيات التي بنيت على نتائج الدراسة

9.1 حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يأتي:

- * الحدود الزمنية: حدود الدراسة الزمنية خلال الأعوام 2005-2006، وهي أحدث فترة زمنية يمكن دراستها حيث ان الاراضي التي تم استصلاحها قد بدأت بالإنتاج.
- * الحدود المكانية: الضفة الغربية (الوسط، وشمال الضفة الغربية).
- * الحدود النوعية: برامج الاستصلاح الممولة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- * مجتمع الدراسة: المؤسسات المنفذة لبرامج إستصلاح الأراضي والمزارعين المستفيدين الذين تم تنفيذ مشاريع استصلاح في أراضيهم من قبل المؤسسات غير الحكومية خلال الفترة ما بين 2005-2006.

10.1 محددات الدراسة

تحددت الدراسة بالمعلومات الواردة من خلال أدوات الدراسة (دليل المقابلة والاستبيان)، ومجتمع الدراسة، وهم جميع المؤسسات المنفذة والمزارعون المستفيدون من مشاريع استصلاح الأراضي التابعة لبرنامج ادارة المصادر الطبيعية بالمشاركة والممول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) في الضفة الغربية، والتي تم تنفيذها خلال الفترة الزمنية (2005-2006).

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مفهوم التقييم (Evaluation)

تعد عملية التقييم من العمليات الهامة لضمان تنفيذ المشاريع بكفاءة تامة ولتوفير العناصر اللازمة نحو تخطيط أفضل، وهناك أكثر من وجهة نظر حول المصطلح العام للتعبير عن تلك العملية التي تهتم بقياس نشاط معين، فهناك من يطلق عليها التقييم، لأنها وحسب حكم الملاحظ يمكن إدخال عنصر إصلاح وإدخال ما هو مناسب، وهناك من يسمي هذه العملية بالتقييم رجوعاً على معرفة قيمة الشيء حسب معيار تقاس به هذه القيمة.

هناك عدة تعريفات لمفهوم التقييم، فلقد عرفه (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2004) بأنه عملية محددة زمنياً، تهدف إلى تقييم أهمية وأداء فشل أو نجاح البرامج أو المشاريع المستمرة أو المنتهية تقيماً منهجياً وموضوعياً، ويجري التقييم بشكل انتقائي للإجابة عن أسئلة محددة، وذلك لإرشاد صنّاع القرار و/أو مديري البرامج، ولتقديم معلومات عما إذا كانت النظريات والفرضيات الأساسية المستخدمة في إعداد البرنامج صحيحة، وعما كان فعالاً وما لم يكن فعالاً، وأسباب ذلك، ويهدف التقييم عادة إلى تحديد أهمية وصحة تصميم البرنامج وكفاءته وفعالته وتأثيره وقابليته للاستمرار.

وعرّف (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2005) التقييم على أنه فحص منهجي (وموضوعي إلى أقصى حد ممكن) لمشروع مخطط جارٍ أو مستكمل، وتهدف عملية التقييم للإجابة عن أسئلة إدارية معينة، والحكم على القيمة الكلية لجهد مبذول لتحقيق غاية استخلاص الدروس التي تفيد في تحسين اتخاذ الإجراءات، ووضع الخطط، واتخاذ القرارات في المستقبل، وتسعى عمليات التقييم عموماً إلى تحديد الكفاءة والفعالية والتأثير والاستدامة وأهمية المشروع في تحقيق أهداف المنظمة، وينبغي أن يتضمن التقييم معلومات موثقة، وأن يتضمن الدروس المكتسبة التي تساعد الشركاء والوكالات الممولة في اتخاذ القرارات.

يتضح بان التقييم وسيلة لإدراك نواحي القوى لتأكيدھا والاستزادة منها والوقوف على نواحي الضعف لعلاجھا أو تعديلھا، وعملية التقييم ليست تشخيصاً للواقع بل هي علاج لما به من عيوب،

إذ لا يكفي أن نحدد أوجه القصور وإنما يجب العمل على تلافيتها والقضاء عليها في عملية تشخيصية وعلاجية هامة في جميع مجالات الحياة، فطالما يقوم الإنسان بعمل فعليه أن يعرف نتيجة هذا العمل، وعليه أيضا أن يعرف ما وقع فيه من أخطاء حتى لا يكررها وصولا إلى أداء أفضل.

2.2 معايير التقييم

إن عملية التقييم تختلف من مشروع لآخر تبعا للغاية النهائية أو للهدف بعيد المدى للمشروع ، ففي المشاريع التنموية وجد أن هنالك عناصر ومعايير رئيسية يقيم من خلالها إكمال وجودة أعمال التقييم، ويمكن من خلالها تقييم الأثر، وفيما يأتي أهم هذه المعايير:

• الملاءمة: يفحص هذا المعيار مدى ملاءمة النتائج بالنسبة إلى: الاحتياجات، والسياسات، والأولويات الوطنية، واحتياجات وأولويات الفئات التي يستهدفها البرنامج، وسياسات وأولويات الجهات الممولة، وميزته النسبية مقابل الجهات الأخرى وشركاء التنمية الآخرين، ويتحقق التحليل مما إذا كان البرنامج لا يزال منطقياً، ويحدد أية تغييرات ربما تكون قد حدثت في سياقه أثناء التنفيذ، فالمشاكل والاحتياجات الأصلية ربما لم تعد موجودة، وربما تكون السياسات والأولويات قد تغيرت نتيجة للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من العوامل، أو حتى بسبب أنشطة البرنامج، ويحدد التحليل في نهاية الأمر، ما إذا كانت النتائج مازالت صحيحة أم أنها ينبغي إعادة صياغتها. ومن بين الأسئلة الأساسية المرتبطة بالملاءمة ما يأتي (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2004):

- الاحتياجات والسياسات والأولويات:
- هل تلبى النتائج المخططة للبرنامج الاحتياجات الوطنية؟
- وهل تتماشى مع أولويات الحكومة وسياساتها؟
- وهل تتماشى مع أهداف الجهات الممولة ؟
- وهل يعتبرها السكان المستهدفون مفيدة؟
- وهل هي متكاملة مع تدخلات المانحين الأخرى؟
- وهل ينبغي تعديل النتائج أو إلغاؤها أو إضافة نتائج جديدة في ضوء الاحتياجات والأولويات والسياسات الجديدة؟

● الفاعلية: وهي درجة بلوغ الأهداف المقررة سلفاً للبرنامج مثل تخفيف مشكلة ما أو تحسين حالة ما ليست على ما يرام، وينبغي ان يشمل تقييم الفاعلية أيضا تقييم الرضا أو الامتعاظ الذي يبديه المجتمع المعني نحو تأثيرات البرنامج أو الخدمة أو المؤسسة، ويهدف تقييم الفاعلية إلى تحسين صياغة البرنامج وشكل الخدمات والمؤسسات الشبائية بتحليل مدى بلوغ أهدافها. وينبغي حينما كان ممكنا إجراء تحليل نوعي لملاءمة وفائدة الإنجاز الذي تم مهما كان هذا التحليل غير موضوعي ومجرد انطباعي ريثما يتم إعداد طريقة أدق للقياس، و يمكن ذكر أهم هذه المتغيرات باختصار أيضا من خلال النقاط التالية:

- مدى قدرة المشروع على إحداث تغيير في أنماط سلوك المستفيدين من المشروع.
 - مدى قدرة المشروع على تنمية و إثراء معارف المستفيدين من المشروع.
 - مدى قدرة المشروع على تعديل أو تغيير اتجاهات المستفيدين من المشروع مثل الاتجاه إلى الاستقلالية و الاعتماد على النفس بدلا من الاتكالية و الاعتماد على الغير
 - مدى قدرة المشروع على إكساب المستفيدين خبرات و إتقان مهارات جديدة.
 - مدى قدرة المشروع على إحداث تغيير في المكانة الاجتماعية للمستفيدين.
 - مدى قدرة المشروع على إحداث تعديل أو تغيير في الظروف البيئية غير المرغوبة.
- (مختار، 1995)

● الكفاءة: يقيس معيار كفاءة البرنامج "إنتاجية" تدخلات البرنامج، فهو يقدر النتائج التي تحققت بالنسبة للنفقات والموارد المستخدمة في البرنامج أثناء فترة زمنية محددة، ويركز التحليل على العلاقة بين كمية وجودة وحسن توقيت المدخلات، ومن بينها الموظفون، والاستشاريون، والسفر، والتدريب، والمعدات، والتكاليف المتنوعة، وكمية وجودة وحسن توقيت المخرجات المنتجة والمقدمة، وهو يتحقق مما إذا كان هناك مبرر كافٍ للنفقات المتكبدة، ويفحص ما إذا كانت الموارد قد أنفقت بشكل اقتصادي قدر الإمكان، ومن بين الأسئلة الأساسية المرتبطة بالكفاءة ما يأتي:

- التكاليف: هل المخرجات الفعلية أو المتوقعة تبرر التكاليف المتكبدة؟ وهل أنفقت الموارد بشكل اقتصادي قدر الإمكان؟
- التكرار: هل تداخلت أنشطة البرنامج مع تدخلات مماثلة أخرى (ممولة وطنياً و/أو من مانحين آخرين) أو كانت تكراراً لتدخلات من هذا القبيل؟
- الخيارات البديلة: هل هناك طرق ووسائل أكفأ لإنجاز مخرجات أكثر وأفضل بوساطة المدخلات المتوافرة؟ (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2004)

● الاستدامة : يتحقق معيار استدامة البرنامج من مدى استمرار نتائج البرنامج، أو احتمال استمرارها بعد انتهاء البرنامج وتوقف الموارد الخارجية، وتُفحص العوامل التي تؤثر في الاستدامة على أساس الأولوية المخصصة للبرنامج من قبل الجهات المعنية، ومن المهم على وجه الخصوص استعداد تلك الجهات لمواصلة دعم أو تنفيذ أنشطة محددة، أو حتى تكرار الأنشطة في مناطق أخرى أو قطاعات أخرى من البلد، ويقدر التحليل أيضاً مدى توافر الإدارة المحلية والموارد المالية والبشرية اللازمة للحفاظ على نتائج البرنامج على المدى الطويل، ومن بين الأسئلة الأساسية المرتبطة بالاستدامة ما يأتي:

○ الاستدامة المحتملة: هل من المحتمل أن تستمر إنجازات البرنامج بعد توقف الدعم الخارجي؟ وهل المشاركون على استعداد لمواصلة أنشطة البرنامج بشكل مستقل وهل هم قادرين على ذلك؟ وهل دُمجت أنشطة البرنامج في الممارسات الحالية و/أو السكان المستهدفين.

○ والموارد: هل خصصها النظراء لمواصلة أنشطة البرنامج؟ (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2004). ويمكن تعريف الاستدامة على أنها هي القدرة على الاستمرارية بالاعتماد على الموارد الذاتية للمشروع أو المؤسسة، و الذي يمكن أن يكون من خلال احد الطرق التالية:

✓ تمويل من قبل المجتمع المحلي.

✓ العمل على تسويق أجزاء من مكونات المشروع.

✓ خلق مشروع من النوع المدر للدخل.(مختار، 1995)

3.2 مفهوم استصلاح الأراضي (Land Reclamation)

إن تعبير استصلاح الأراضي يشمل إعادة بناء التربة إلى حالة منتجة وتحسين صفاتها لتصبح أكثر ملائمة لنمو النباتات سواء كانت تلك الصفات فيزيائية أو كيميائية أو بيولوجية لذلك فإن هذا التعبير يشمل معاني أوسع بكثير من تخليص التربة من الملوحة، إلا أن اقتران هذا المفهوم لاستصلاح بإزالة الأملاح الذائبة من التربة أصبح أكثر شيوعاً وتعارفاً نظراً لما تعانيه المنطقة العربية بصورة عامة من هذه المشكلة.

فقد عرف (أحمد سيد، 2006) مفهوم استصلاح الأراضي بأنها العمليات التي تهتم بمعالجة عيب أو أكثر، بحيث يتم تحول التربة من حالة غير منتجة إلى أخرى منتجة وبدرجة اقتصادية، وذلك عن طريق توفير الأساليب والمستلزمات الضرورية لذلك.

وعرفت (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2009) استصلاح الأراضي على انه تحويل الأراضي غير المستغلة، وغير القابلة للزراعة من ناحية نسبة الصخور وميلان الأرض، إلى أراضٍ زراعية منتجة وذات جدوى اقتصادية، وذلك عن طريق الاستصلاح الفيزيائي، وهو عبارة عن مجموع العمليات الفيزيائية التي تؤدي إلى تحويل الأراضي من أراضٍ وعرة غير قابلة لممارسة العمليات الزراعية بالطريقة السهلة إلى أراضٍ منتجة وقابلة لاستخدام الميكنة الزراعية والآلات الزراعية المختلفة (من خلال تجريفها وبناء الجدران الاستنادية لحماية التربة من الانجراف وزراعتها).

وعرف (العالم، خليل، 1987) استصلاح الأراضي بأنه عملية تحويل الأراضي غير الصالحة للاستغلال والزراعة إلى أراضٍ صالحة، وذكر أيضاً أن هناك عدة أشكال من الاستصلاح، منها الاستصلاح الميكانيكي، والذي يستخدم غالباً في المناطق الجبلية حيث يتم عن طريق قلابه الأرض باستعمال آلات أو أدوات ميكانيكية على عمق معين، وتنظيفها من الحجارة والصخور، وهذه الطريقة تعتبر من انجح الطرق لتهيئة الأرض لزراعة المحاصيل.

يتضح من التعريفات السابقة أن هناك إجماع على أن استصلاح الأراضي في خطوطه العريضة هو عبارة عن مجموعة الاحتياطات والإجراءات التي تؤدي وبشكل مستمر إلى تحسين صفات وخصوبة التربة وتعمل دائماً بالمحافظة على خصوبتها وزيادة هذه الخصوبة والإنتاجية، أي أنها عملية من شأنها توفير بيئة جيدة لنمو النبات في التربة وزيادة قابليتها للإنتاج.

4.2 أهمية استصلاح الأراضي

من خلال الدراسات الدولية فان هناك زيادة سكانية واضحة في الأقطار النامية التي يبلغ تعداد سكانها حوالي 80% من مجموع سكان العالم قد تصل إلى حوالي 3% في الوطن العربي الذي يشكل حوالي 5% من مجموع سكان العالم وصل عدد سكانه إلى حوالي 300 مليون نسمة ويترتب على ذلك إقبال متزايد على مواد الغذائية والتي لا يمكن توفيرها دون استصلاح المزيد من الأراضي إضافة إلى رفع إنتاجية وحدة المساحة الزراعية (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2010).

ومن خلال مراجعة إنتاجية المحاصيل المختلفة في الوطن العربي نلاحظ بأن هناك انخفاضاً في معدلات إنتاج الحبوب مثل الشعير، الحمص، العدس، ومن الواضح جداً بأن الأزمات الغذائية تتولد أساساً عن نمو سكاني يفوق الزيادة في إنتاج الغذاء، حيث ينجم عن ذلك ازدياد البطالة،

وهجرة كبيرة من الريف إلى المدينة بحثاً عن مورد للرزق مما يولد ضغطاً كبيراً على مدن الأقطار النامية. كما أن استصلاح الأراضي يوفر فرصاً لهؤلاء الريفيين الذين تنحصر مهارتهم غالباً في الأنشطة الزراعية المختلفة (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2010).

وتشير الدراسات الاقتصادية بأن الفرد الواحد يحتاج إلى حوالي 2.5 دونم من الأراضي الزراعية لسد احتياجاته الغذائية المتكاملة (بما في ذلك اللحوم ومشتقات الحليب)، كما تشير الدراسات أيضاً بأن الاحتياجات الغذائية لدينا أي من الحبوب ومشتقاتها يمكن توفير للفرد الواحد إن استثمر حوالي 640 م² من الأراضي الزراعية (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2010).

5.2 المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لاستصلاح الأراضي

هناك مؤشرات لكل مشروع يتم استثماره في بلد ما من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والتي تسمى جميعها بمؤشرات التنمية، ولكي يسمى مؤشر اجتماعي أو اقتصادي عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها، وتصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاجتماعي الاقتصادي للبلد، ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون. إذا كانت الجوانب الاقتصادية في التنمية تمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر، فإن معظم الجوانب الاجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة أو ليست معرفة بوضوح، لذا فإن المؤشرات تستعمل بشكل شائع لتقريب وقياس جزئي لأمر كالعادلة والأمن والتعليم والصحة وعناصر أخرى في السياسة الاجتماعية (وديع، 2009).

وتهتم دراسة تقييم برامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية برصد الأثر الاجتماعي والاقتصادي الذي تركه المشروع سلبياً أم إيجابياً على المزارعين المستفيدين وأسرهم من خلال رصد مواقف محدد وخاصة في ما يتعلق بفرص العمل ومستوى المعيشة وتلبية الحاجات الضرورية للأسرة، وبنواحي الدخل ومصادره ونسبة تغيره بعد المشاركة في المشروع ومساهمة الحيازة في هذا الدخل، والإنتاج ومقدار الزيادة فيه نتيجة المشاركة في نشاطات المشروع، ومساحة الحيازة المشاركة في نشاطات المشروع على اختلاف هذه النشاطات، ومدى مساهمة المستفيد في تكاليف تحسين حيازته لأغراض الاستفادة من المشروع.

6.2 الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لاستصلاح الأراضي

الهدف الأساسي في عمليات الاستصلاح هو تحقيق الأمن الغذائي للدولة، وخصوصاً إذا كانت تعتمد على مصدر وحيد للدخل، وعدم الاعتماد على استيراد الغذاء من الدول الأخرى. أما عن الأهداف الاقتصادية فتتضمن:

- العمل على زيادة القدرة الإنتاجية لتوفير المواد الغذائية وهذا بدوره يؤدي إلى توفير المبالغ الكبيرة التي تنفق على استيراد المواد الغذائية.
- العمل على توفير فرص عمل جديدة للمواطنين.
- العمل على تنسيق التفاعل بين الأرض والماء والعامل البشري وهذا بدوره كفيل لنجاح التنمية.
- العمل على تنمية المجتمع الريفي القائم على هذه الأرض.
- العمل على رفع معدلات وكميات الإنتاج الزراعي بحيث تستطيع أن تلبى الحاجات الغذائية للمجتمع وسد متطلبات الصناعة وإنتاج السلع الزراعية وهذا بدوره يؤدي إلى رفع مستوى الدخل الفردي ومستوى الإنتاج العام للدولة.

أما الأهداف الاجتماعية فتتضمن ما يلي:

- العمل على تحسين الحالة الاجتماعية لسكان القطاع الريفي، وعليه فإن أي نشاط تنموي واسع كاستصلاح الأراضي يأخذ بعين الاعتبار الخدمات الضرورية كإنشاء الطرق والتنمية الريفية وتمكين المزارع ومساندة المرأة للقيام بدورهم لفعال في المجتمع.
- العمل على إيقاف التسرب من الريف إلى المدينة من خلال خلق فرص العمل مصحوبة بالتنمية الكفيلة بتضييق الفجوات الحضارية الخطيرة التي قد تحدث بين المدينة والريف.
- العمل على استيطان البدو، وتحويلهم إلى مزارعين وبالتالي يساعد على توفير كادر قادر ومتمكن للعمل والعطاء في الزراعة.

بالإضافة إلى الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لاستصلاح الأراضي فهناك أهداف أخرى منها الأهداف البيئية والسياسية، أما من الناحية البيئية فهي تهدف إلى حفظ الموارد المتاحة كمصادر المياه والتربة وغيرها.

أما من الناحية السياسية فهي تفرض وضع حقائق على الأرض، وحماية الأراضي من المصادرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والمساهمة في تقوية الاقتصاد الوطني والحد من الاعتماد على المساعدات من الخارج.

7.2 الوضع الاجتماعي والاقتصادي في منطقة الدراسة:

ان المحرك الرئيسي للوضع الاجتماعي الاقتصادي في الحالة الفلسطينية هو الطابع السياسي، وذلك لان عناصر الضعف الاساسية متمثلة في الاجراءات والتدابير العسكرية والادارية التي يفرضها الاحتلال من اغلاقات وحصار وتدمير الاصول وتوسيع المستوطنات على حساب الاراضي الزراعية وضرب البنية التحتية والمتمثلة بامكانية الوصول الى الاراضي والمياه وغيرها من الاجراءات.

دفع الانكماش الاقتصادي العام في الضفة الغربية وبيئة العمل وزيادة معدلات البطالة الدخل الى اتجاه تنازلي والتي وصلت الى ما نسبته 24.5%، كما يدفع فقدان فرص العمل لمزيد من الضغط على معيل الاسر حيث وصل عدد العاملين في منطقة الدراسة الى 717 ألف عامل، وعلى الرغم من ارتفاع معدلات البطالة في الضفة الغربية، لا يزال العمل مقابل اجر من الاصول الرئيسية التي تعتمد عليها الاسر في دخلها، وهذا ما يجعل من مستويات البطالة موضوعا اكثر جدية وخطورة وذلك لاثرها على الامن الغذائي للاسر، حيث ان اكثر من نصف الاسر في الضفة الغربية (55.3%) من الاسر لاتملك سوى مصدر واحد للدخل وبشكل العمل المدفوع الاجر المصدر الاول والاساسي للدخل بنسبة 56.2% من الاسر في الضفة الغربية، تليها العمل الحر الذاتي 16.6%، وتحويلات الاقارب او الاصدقاء مانسبته 7.2%، بالاضافة الى ذلك فان 73% من الاسر في الضفة الغربية ليس لها مصدر دخل ثانوي. (ماس، 2010)

قام الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني وبالتعاون مع منظمة الغذاء والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي بتنفيذ مسح "الامن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية" خلال الفترة كانون ثاني - شباط من العام 2009، اما في القطاع فقد تم انجاز المسح خلال الفترة نيسان - حزيران من نفس العام، مع ادخال بعض التعديلات للأخذ بالحسبان أثر الاجتياح الاسرائيلي على ظروف الأسر الغزية، قام الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني برصد تفصيلي للظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية.

بين المسح ان مشكلة انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في تفاقم وخاصة في القطاع، في الضفة الغربية لم يطرأ أي تحسن ملحوظ على وضع الأمن الغذائي خلال العام 2009 مقارنة مع العام 2008، اذ ظلت معدلات انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية خلال العام 2008 و 2009 على مستوى 25% من اجمالي عدد الأسر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009).

من جهة اخرى، انخفضت معدلات الأسر الآمنة غذائياً في الضفة الغربية بنسبة 20% خلال العام 2009 مقارنة بالعام الذي سبقه (44% خلال العام 2008 الى 35% خلال العام 2009). ان ثبات نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً وانخفاض نسبة الأسر الآمنة غذائياً في الضفة الغربية يعني ان عدد الأسر الآمنة هامشياً قد ارتفع خلال العام 2009، اذ ارتفعت نسبة الأسر الآمنة غذائياً بشكل هامشي في الضفة الغربية الى 29% خلال العام 2009 مقارنة مع 15% خلال العام 2008 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009).

8.2 أنواع استصلاح الأراضي

أن تحديد نوع استصلاح الأراضي الذي يجب اعتماده يتم من خلال طرح التساؤلات التالية: هل التربة مخربة؟ وهل خصوبتها متدهورة؟ وما مدى هذا التخريب والتدهور؟ وكيف يمكن معالجة هذا الخلل؟

ومن خلال هذه الأسئلة يمكن أن يكون سبب التخريب الذي لحق بالتربة متنوعاً ومن الأسباب الرئيسية لذلك غرق هذه التربة وفيضانها بالماء أو جفافها أو تعرضها لعوامل الحت والتعرية أو نتيجة استخدامها السيئ وحسب هذه الأسباب الرئيسية للتخريب وبعد معرفتها بدقة يمكننا تحديد وإقرار نوع الاستصلاح المراد إجراءه، وفيما يلي هذه الأنواع المعتمدة (أحمد سيد، 2006):

1. المحافظة على التربة من عوامل النحت والتعرية حيث يتم المحافظة على التربة من التأثيرات السيئة للمياه والرياح والتي قد تؤدي إلى تعرية التربة وانجرافها بحيث لن يبقى سوى الحصى والأخاديد والاثلام والمجاري، وتترك الأرض جرداء ليس فيها ما يضمن لها مقومات الحياة.
2. تصريف المياه من التربة بواسطة المصارف حيث يتم تخليص التربة من المياه الفائضة والرطوبة الزائدة لتصبح تربة قابلة للاستثمار الزراعي بشكل سليم ودائم.

3. ري التربة: يجري ذلك في المناطق الجافة أو شبه الجافة لضمان الحفاظ على خصوبة التربة وصلاحياتها الزراعية.

4. الخدمة الجيدة للأرض وإستمراريتها يعمل على تحسين خصوبة التربة وخصوصا تلك الترب الأقل جودة وإنتاجا أو كان قد تم إهمالها مسبقا لتقل خصوبتها.

5. أن الاختيار الأمثل للمحاصيل وملائمتها وخصائص التربة الموجودة له دور فعال في المحافظة على خصوبة التربة وزيادة فعاليتها الإنتاجية في المراحل المقبلة.

إن هذه الأنواع من الاستصلاح تضم في إطارها العريض فروعاً مختلفة من العلوم المختلفة والمتخصصة، والتي من شأنها تقديم الحلول العملية الناجعة للوصول للهدف المنشود وبالتالي يتم استخدام طرق كثيرة لتحقيق هذه الغاية.

ومثال على ذلك فانه من المعلوم أن الاستصلاح يهدف بمجمله وتطلعاته إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال معاملة جيدة للأرض، وفي الضفة الغربية يختلف الاستصلاح عن باقي أنواع الاستصلاح في الوطن العربي، فهو بمجمله يستهدف الحفاظ على الأرض أكثر، ومرتبطة بالمقاومة أكثر مما يستهدف المحافظة على التربة من عوامل الحت والتعرية من خلال مقاومة التأثيرات السلبية التي تتركها المياه والرياح على الأرض والتي يكفل الوقت بتدهورها أكثر فأكثر، وتأتي مشاريع الاستصلاح خجولة ولا تستهدف الكم الهائل من الأراضي التي تتعرض للتدهور وإنما تستهدف الجزء الأهم بالنسبة للمزارع الفلسطيني وتعمل ضمن اطر ورؤيا محدودة ومحددة، ولكن تحسب تلك الخطوة في مثل تلك الظروف أنها خطوة جريئة ومبادرة فاعلة لإحياء التنمية الزراعية والعمل على المساعدة في تحريك عجلة الاقتصاد الزراعي الفلسطيني لأنه جزء لا يتجزأ من العملية السياسية لتعزيز صمود المزارع في أرضه.

أما على الصعيد التنفيذي يمر الاستصلاح بعدة مراحل أهمها (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2009):

1. مرحلة البحث والتخطيط للمشروع ووضع الرؤيا له والمنظور الذي سيتم على أساسه تنفيذ العمل.

2. العمل الآلي: ويقصد به إدخال الآليات إلى المواقع المستهدفة لتجهيز الأرض وتهيئتها للحفاظ على التربة وتخطيطها لتكون منتجة.

3. بناء الجدران الاستنادية: وهي الجزء الأهم في الاستصلاح حيث تعمل على حماية التربة في الأرض من الرياح والمياه وبالتالي توقف عملية الحت والتعرية.

4. تجهيز الأرض للزراعة: حيث يتم اختيار الأنواع الملائمة لنوع التربة الموجودة في الأرض وعلى أساسها تتم الزراعة.

5. توفير مصدر مياه للأرض المنوي استصلاحها حتى يستطيع المزارع متابعتها بالشكل الفعال والذي يمكنه من المحافظة على الأرض وزيادة الإنتاج.

9.2 برامج استصلاح الأراضي

تأتي برامج استصلاح الأراضي ضمن التوجهات الإستراتيجية التي تتبعها العديد من الجهات الدولية الداعمة للشعب الفلسطيني بشكل عام والسلطة الوطنية الفلسطينية بشكل خاص، وخاصة الإستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي (2011-2013) والتي تهدف إلى المساعدة في الحد من مخاطر عدم الأمن الغذائي، ومحاربة الفقر، وتشغيل الأيدي العاملة، وتحسين الظروف المعيشية في المجتمعات الريفية الفلسطينية، حيث أصبح العمل في برامج استصلاح الأراضي على رأس أولويات وزارة الزراعة الفلسطينية والمؤسسات غير الحكومية العاملة في القطاع الزراعي في فلسطين، كونها تعمل على الاستخدام الأمثل للمصادر الطبيعية، وزيادة الرقعة الزراعية، وتنويع المحاصيل الزراعية، ووقف التدهور الحاصل على التربة والغطاء النباتي. (وزارة الزراعة، 2010)

10.2 مفهوم البرنامج، المشروع

عرّف (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2004) البرنامج على أنه تدخل محدد زمنياً ومشابه لمشروع، ولكنه يشمل عدة قطاعات أو مواضيع أو مناطق جغرافية، ويستخدم نهجاً متعدد التخصصات، وتشارك فيه مؤسسات متعددة، وقد يكون مدعوماً من عدة مصادر تمويلية مختلفة.

وعرف (نصير، 2005) المشروع على أنه عملية تؤدي إلى تحقيق الهدف، ويمر المشروع خلال هذه العملية بعدة مراحل مميزة، يطلق عليها دورة حياة المشروع، وتتغير المهام والأفراد والتنظيم الإداري والموارد الأخرى مع تقدم حياة المشروع من مرحلة إلى المرحلة التي تليها، وينمو الهيكل التنظيمي للمشروع ونفقاته مع كل مرحلة حتى يصل إلى الذروة، ثم يتراجع كلما اقترب المشروع من نهايته.

عزّفت (وزارة الزراعة، 2008) برامج استصلاح الأراضي أنها برامج تهدف لتحسين الظروف المعيشية، ومكافحة الفقر في المجتمعات الريفية، وإلى وقف التدهور الحاصل في التربة والغطاء النباتي، من خلال عدة أنشطة، منها: استصلاح وتأهيل الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة، وتزويدها بأنظمة حصاد مائي، وإنشاء آبار جمع مياه الأمطار، وشق وتأهيل طرق زراعية، وتوفير أشجار مثمرة.

11.2 أهداف برامج استصلاح الأراضي

يوجد لكل مشروع هدف بثلاثة أبعاد: إنجاز العمل حسب الميزانية، والبرنامج الزمني، ومتطلبات الإنجاز، وتمثل الميزانية التكاليف المسموح بها للمشروع، وهي التكاليف المستهدفة للعمل المنوي إنجازه، ويتضمن بعد الجدول الزمني الفترة الزمنية التي سيتم خلالها إنجاز العمل، أما بعد الإنجاز فيمثل ما علينا عمله للوصول إلى النتائج النهائية. (نصير، 2005).

وبين صندوق الأقصى (البنك الإسلامي للتنمية، 2006) أن برامج استصلاح الأراضي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية، ومكافحة الفقر في المجتمعات الريفية، وإلى وقف التدهور الحاصل في التربة والغطاء النباتي بشكل عام، وحماية الأراضي من المصادرة واعتداءات الاحتلال، وما يبرر هذا الهدف هو الحاجة لزيادة الرقعة الزراعية، ووقف التدهور الحاصل على التربة نتيجة الإهمال، والعزوف عن الزراعة، بالإضافة إلى معدلات البطالة المرتفعة.

إن الشريحة الأساسية المستهدفة من مشاريع استصلاح الأراضي هي شريحة صغار وفقراء المزارعين، وعند اختيار الأسرة يتم مراعاة أن يكون الاختيار على أساس الاختيار بالمشاركة والعدالة وتكافؤ الفرص، مما يضمن أن تكون الشريحة المستفيدة هي الشريحة الأكثر فقراً، وفي العادة يتم اعتماد معايير واضحة يتم على أساسها اختيار العائلات المرشحة للاستفادة من البرنامج.

12.2 آلية العمل ببرامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية

تعتبر آلية العمل والإجراءات للعمل في برامج استصلاح الأراضي من أهم العناصر لنجاح المشروع، لذلك تم تحديد الإجراءات التالية من قبل برنامج إدارة المصادر الطبيعية بالمشاركة والممول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) في الضفة الغربية الطبيب المؤسسات

العاملة في برامج استصلاح الأراضي بعد الإعلان عن المشروع (دليل تنفيذ تطوير الاراضي، برنامج الامم المتحدة الإنمائي، وزارة الزراعة، 2010):

- يتم تعبئة نماذج طلبات الاستصلاح من قبل المزارعين ومجالسهم المحلية ويتم اعتمادها من قبل دائرة الزراعة أو المؤسسة الأهلية في المحافظة المعنية وذلك بناء على معرفتهم باحتياجات المزارعين ورغبتهم.
- يتم زيارة الموقع المقترح من قبل لجنة فنية لتقييمه من حيث المواصفات الفنية، الملكية، معدل الأمطار السنوية، نسبة الصخور، نسبة الانحدار، عدد المستفيدين والوضع الاجتماعي والاقتصادي للمستفيدين.
- في حالة الموافقة على الموقع يتم عقد اجتماع مع المزارعين المستفيدين من أجل شرح تفاصيل المشروع والية العمل بالتفصيل.
- يتم تقدير تكاليف العمل في الموقع حيث يتم عرضها على المزارعين المستفيدين.
- في حالة موافقة المزارعين، يتم تشكيل لجنة تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، اثنان أعضاء لجنة مالية والثالث عضو لجنة عطاءات.
- تقوم اللجنة بفتح حساب خاص بها وذلك لجمع مساهمات المزارعين المستفيدين ويتم اعتماد توقيع مدير الدائرة في المحافظة كتوقيع رئيسي.
- يتم عقد اتفاق بين وزارة الزراعة أو المؤسسة الأهلية ولجنة المزارعين مبينا فيها أنشطة المشروع ومساهمات كل طرف في المشروع والية العمل.
- يتم عقد اتفاق بين وزارة الزراعة وكل مستفيد مبينا فيها واجبات كل طرف وكذلك الأنشطة التي يشملها المشروع ومساهمات كل طرف.
- بعد أن يتم جمع مبلغ من المال في حساب لجنة المزارعين، يتم اعتماد الموقع ويرفع ضمن الخطة المقدمة إلى اللجنة العليا للمشروع للمصادقة عليها.
- بعد المصادقة، يتم عمل عطاءات بالصحف الرسمية وضمن الأصول المالية، وفي حالة مناسبة الأسعار المقدمة تتم الإحالة على المتعهدين مع عمل الاتفاقيات اللازمة ومن ثم يتم مباشرة العمل.
- يعمل منسق المشروع في كل محافظة على الإشراف على جميع المواقع التي تخص المحافظة وتقديم التقارير ورفع الكشوفات والتنسيق مع لجان المزارعين ومع دائرة زراعة المحافظة أو المؤسسة الأهلية والفعاليات ذات العلاقة بالمشروع.
- يعمل كل مهندس مشرف على مراقبة العمل يوميا وعلى تعبئة النماذج وكشوفات العمل بشكل يومي وكذلك التنسيق بين المزارعين والمقاولين.

- يتم عقد اجتماعات لكل طواقم المشروع برئاسة مدير المشروع كل فترة تحدد عادة بشهر حيث يتم تقييم سير العمل وتبادل الخبرات والتجارب ومناقشة خطة العمل في كل موقع.
- يعمل المساعد الإداري على صياغة نماذج العطاءات والاستدراجات، صياغة الاتفاقيات مع المزارعين ولجانهم، المقاولين والموردين.

يعمل مسئول نظم المعلومات الإدارية على صياغة النماذج لتوحيد آلية العمل في جميع المواقع وإدخال كافة المعلومات بالمواقع من عدد المستفيدين، ملكيتهم، تكاليف العمل عند كل مستفيد، المطالبات المالية (وزارة الزراعة، 2007).

13.2 القطاع الزراعي في فلسطين

تعتبر الزراعة في فلسطين جزءاً ومكوناً أساسياً من مكونات النسيج الوطني والثقافي والاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، حيث تمتاز بالتنوع الحيوي الزراعي وهي مركز لإدخال وتطوير وتدجين المحاصيل الزراعية المختلفة، ونظراً لطبيعة القطاع الزراعي الفلسطيني التقليدية فقد أثبت هذا القطاع بأن له مقدرة كبيرة على استيعاب العمالة تميزه عن بقية القطاعات الاقتصادية الفلسطينية الأخرى.

1.13.2 الإنتاج الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية من القطاعات الإنتاجية الهامة، حيث تقدر مساهمته في الضفة الغربية وقطاع غزة بما يقرب من 6.3% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2010، ومن المعروف أن القطاع الزراعي يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد القومي، حيث تساهم الصادرات الزراعية بنصيب هام في التجارة الخارجية وتوفير العملات الأجنبية، كما يوفر القطاع الزراعي الكثير من المواد الأولية لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى دوره في خلق فرص العمل الدائمة والمؤقتة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010).

بلغ إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية وأشجار الفاكهة والخضروات في الأراضي الفلسطينية خلال العام الزراعي 2010/2009 حوالي 9,11556 دونماً، منها 90.7% في الضفة الغربية و 9.3% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010).

2.13.2. الإنتاج النباتي

تشكل المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة النسبة الأكبر من مجموع مساحات الأراضي المزروعة حيث تبلغ 59.5% فيما تبلغ المساحة المزروعة بالخضروات والمحاصيل الحقلية 14% و 26.6% على التوالي (جدول 1.2).

جدول 1.2: التوزيع النسبي للمساحة المزروعة بأشجار الفاكهة والخضروات والمحاصيل الحقلية في الأراضي الفلسطينية، 2010/2009 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أ، 2010).

النسبة المئوية %	المساحة المزروعة
59.5	أشجار الفاكهة
26.6	المحاصيل الحقلية
14	الخضروات

3.13.2. محاصيل البستنة الشجرية

بلغ إجمالي المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة في الأراضي الفلسطينية خلال العام الزراعي 2010/2009 حوالي 542,363 دونما، منها حوالي 501,818 دونما في الضفة الغربية وحوالي 40,545 دونما في قطاع غزة، حيث شكلت المساحة المزروعة بأشجار البستنة المثمرة في الأراضي الفلسطينية ما نسبته 93.3% من المساحة المزروعة، فيما شكلت المساحة غير المثمرة 6.7% من إجمالي المساحة المزروعة بالأشجار في الأراضي الفلسطينية، حيث أن ما نسبته 88.3% من إجمالي المساحة المزروعة بأشجار البستنة في الأراضي الفلسطينية هي أراضي بعليّة، وقد شكلت مساحة أشجار الزيتون ما نسبته 85.3% من إجمالي المساحة المزروعة بأشجار البستنة في الأراضي الفلسطينية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أ، 2010).

4.13.2. المحاصيل الحقلية

بلغ إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية خلال العام الزراعي 2010/2009 في الأراضي الفلسطينية 241,936 دونما، منها: 223,906 دونما في الضفة الغربية و 18,030

دونما في قطاع غزة. بالنسبة لنمط الري فقد بلغت مساحة المحاصيل الحقلية البعلية في الأراضي الفلسطينية 232,747 دونما بنسبة 96.2% أما المساحة المروية فبلغت 9,111 دونما. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أ، 2010).

5.13.2. محاصيل الخضروات

بلغ إجمالي المساحة المزروعة بالخضروات خلال العام الزراعي 2010/2009 في الأراضي الفلسطينية 127,257 دونما، منها 100,579 دونم في الضفة الغربية و26,678 دونم في قطاع غزة، وبلغت مساحة محاصيل الخضروات البعلية المكشوفة في الأراضي الفلسطينية 16,541 دونما، والمساحة المكشوفة المروية بلغت 76,384 دونما، أما المساحة المحمية فقد بلغت 32,859 دونما. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أ، 2010).

6.13.2. قيمة الإنتاج الزراعي

بلغ إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية خلال العام الزراعي 2010/2009 حوالي 360 مليون دولار أمريكي موزعة بنسبة 53.1% للإنتاج النباتي بمساهمة مقدارها 68.7% للضفة الغربية و31.3% في قطاع غزة من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية، وبلغت النسبة 46.9% للإنتاج الحيواني، وبما مقداره 79.3% للضفة الغربية و20.7% في قطاع غزة من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية (جدول 2.2). (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أ، 2011).

جدول 2.2: التوزيع النسبي لقيمة الإنتاج الزراعي حسب النوع والمنطقة 2010/2009 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أ، 2010).

النوع	نسبة المساهمة %		المجموع
	الضفة الغربية	قطاع غزة	
الإنتاج النباتي	36,5	16,6	53,1
الإنتاج الحيواني	37,2	9,7	46,9

14.2 واقع استصلاح الأراضي في الضفة الغربية:

بدأت فكرة استصلاح الأراضي في فلسطين بعد عام (48) عندما تشرّد المجتمع الفلسطيني من أراضيّه السهله والخصبه، حيث قدم البعض منهم إلى أراضي الضفة الغربية لا سيما إلى المناطق الجبلية، حيث قاموا باستصلاح الأراضي بالوسائل البدائية بالشراكة مع المزارعين المحليين معتمدين على العمل العائلي في ذلك وزراعة المحاصيل التقليدية، ومع تقدم التكنولوجيا وزيادة استخدام المكننة، زاد استغلال المزارع الفلسطيني لهذه التقنيات من اجل استخدامها واستغلالها في استصلاح الأراضي حيث تم دعمه من بعض المؤسسات الأهلية الفلسطينية في نهاية عام 80 من القرن الماضي مثل مؤسسة الإغاثة الزراعية واتحاد لجان العمل الزراعي.

ومع قدوم السلطة الوطنية وتأسيس وزارة الزراعة عام 1994 تم تأطير هذا العمل لتكون وزارة الزراعة بمثابة المظلة التي احتضنت المؤسسات ذات العلاقة في مجال استصلاح الأراضي وبالتعاون مع المؤسسات الدولية الشريكة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، حيث أصبح العمل يتم بمجهود جماعي ضمن خطط وبرامج وطنية موزعة تبعاً للاحتياجات ومصادر التمويل، إلا انه لم تكن هناك أي دراسة علمية تحدد حجم ومواقع المناطق المستهدفة تبعاً للمعايير الفنية المتبعة، حيث عملت وزارة الزراعة في خططها بعمل دراسة إستراتيجية استصلاح الأراضي، وتم تكليف مركز أبحاث الأراضي بإعداد دراسة عن مدى ملائمة الأراضي الفلسطينية للاستصلاح والتطوير.

1.14.2. وزارة الزراعة

تضطلع وزارة الزراعة بمهام أساسية في تنظيم وتوجيه وإدارة القطاع الزراعي إضافة إلى مهام الرقابة والإشراف وتوفير بعض الخدمات الرئيسية، وتمارس الوزارة مهامها من خلال مقرها الرئيسي في رام الله ومديريات الزراعة البالغ عددها ستة عشرة مديرية موجودة في مراكز المحافظات بالإضافة إلى دورا في محافظة الخليل ومثلها مديريات البيطرة، كما ويوجد في كل محافظة 2-5 وحدات إرشادية تغطي كل منها مجموعة من القرى والتجمعات السكانية وتبلغ مجموعها (45) وحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة وتتركز أعمال وخدمات الوزارة على التخطيط وصياغة السياسات والاستراتيجيات والقوانين والأنظمة، وتوفير الخدمات، وتنفيذ المشاريع، وتطوير المصادر الطبيعية الزراعية، وتمكين المزارعين وثبتيتهم بأرضهم بالإضافة إلى مكافحة الأمراض والأوبئة النباتية والحيوانية.

ويعمل في وزارة الزراعة 1409 موظفاً نصفهم في الضفة والنصف الآخر في قطاع غزة و يبلغ عدد حملة الدكتوراه والماجستير والبكالوريوس في الزراعة 18، 80، 716 على التوالي بالإضافة إلى 61 طبيب بيطري و 534 من التخصصات الأخرى. (الإستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي، 2010).

2.14.2. المنظمات غير الحكومية

لعبت المنظمات غير الحكومية دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية بشكل عام والتنمية الزراعية بشكل خاص نظراً للظروف والمحن التي مر بها الشعب الفلسطيني، وبشكل خاص قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وما زالت تلك المنظمات تقوم بأدوار أساسية في خدمة القطاع الزراعي من خلال الخبرات المتراكمة والتصاقها الوثيق بالمزارعين وخاصة صغارهم والقواعد الشعبية والمجموعات المهمشة مستفيدة من الميزة النسبية التي تتمتع بها من حيث محدودية البيروقراطية والروتين وسهولة الحركة والحصول على التمويل والدعم الخارجي. هذا وقد شهدت السنوات الأخيرة نشاطاً ملحوظاً للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأجنبية في فلسطين.

ويبلغ عدد المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطينية الناشطة في مجال الزراعة حوالي (35) منظمة، وتختلف مجالات العمل والأنشطة والتغطية الجغرافية لتلك المنظمات وكذلك الحال بالنسبة لأعداد العاملين وطبيعتهم والموازنات وإعداد المشاريع التي تنفذها، ويقدر عدد المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأجنبية الناشطة بالزراعة بحوالي (15) منظمة. (الإستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي، 2010).

ويذكر أن جزءاً كبيراً من تمويل الجهات المانحة للزراعة قد تم من خلال المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى ما تقوم به تلك المنظمات بتمويل من دخلها ومواردها الذاتية.

هناك شبكات واتحادات مختلفة للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في المجال الزراعي والمجالات ذات العلاقة مثل شبكة المنظمات الأهلية (PNGO) وشبكة شمع والتي تضم العديد من المنظمات الزراعية، واتحاد أرضي- فلسطين والذي يضم العديد من المؤسسات المختصة بالزراعة والتنمية الريفية وغيرها.

3.14.2. المانحون والمؤسسات الدولية

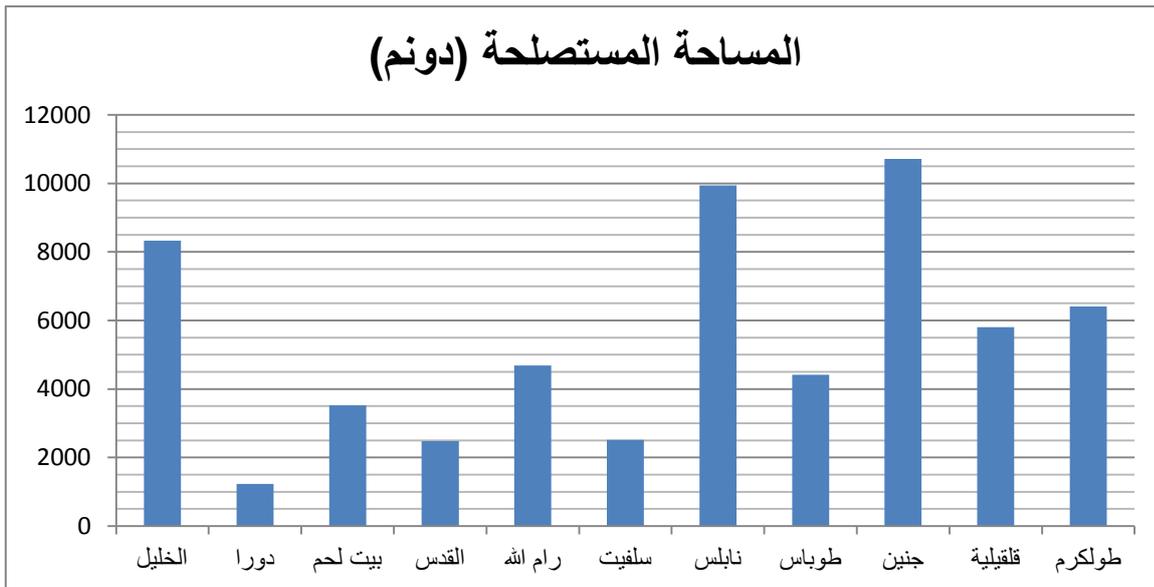
يتم تمويل والإشراف على تنفيذ نسبة كبيرة من مشاريع القطاع الزراعي من خلال المانحين والمؤسسات الدولية وذلك إما عن طريق مؤسسات السلطة أو منظمات المجتمع المدني الفلسطيني أو المؤسسات الدولية، وبلغ مجموع ما أنفقته الدول المانحة اقل من 1% من مجموع إنفاقها على كافة القطاعات والأنشطة، ويبلغ عدد المانحين الرئيسيين للزراعة ثمانية مانحين من أهمها مؤسسات هيئة الأمم المتحدة مثل الفاو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). (الإستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي، 2010).

4.14.2. الانجازات والأنشطة القائمة

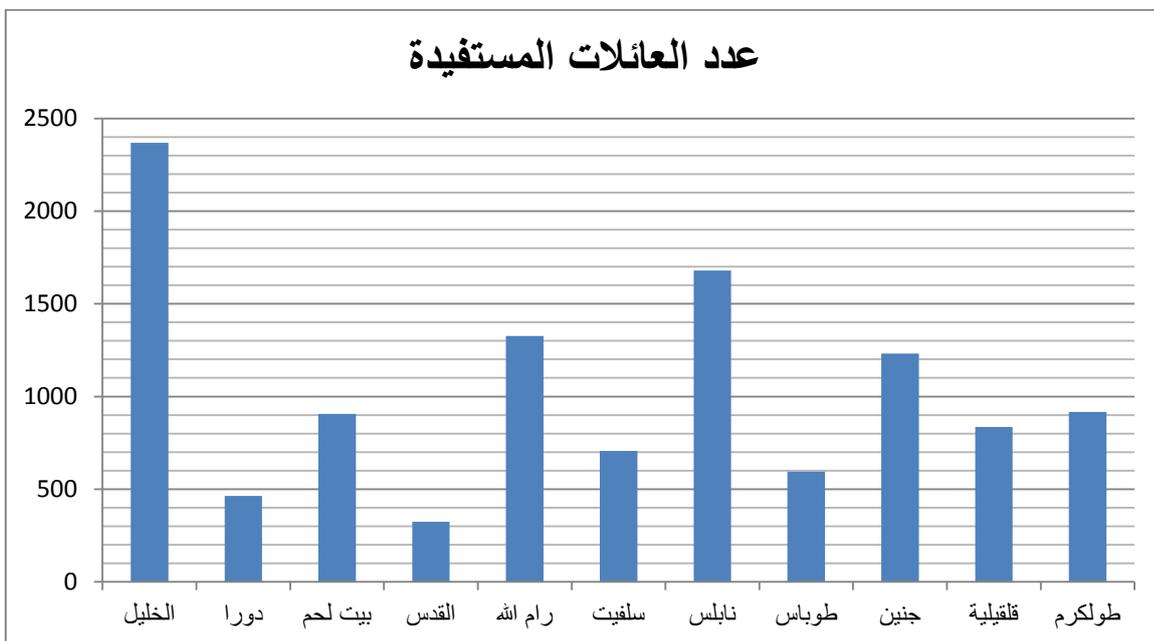
بالرغم من النكسات المتكررة التي واجهتها عملية السلام والاعتداءات الإسرائيلية المستمرة ذات الآثار المدمرة على الشعب والاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى الأزمات والمشاكل الداخلية الفلسطينية فقد أمكن منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية تحقيق العديد من الانجازات أهمها:

1.4.14.2. استصلاح الأراضي

قامت وزارة الزراعة والمؤسسات غير الحكومية العاملة بالقطاع الزراعي باستصلاح مناطق واسعة من الأراضي التي كانت غير مستغلة أو مهملة، وتقدر مساحة ما تم استصلاحه خلال الفترة ما بين 2010/2000، حوالي 60 ألف دونم تعود ملكيتها لحوالي 11,3 ألف عائلة مستفيدة، وإقامة ما مساحته 3.5 مليون متر مربع من الجدران الإستنادية، وزراعة أشتال ما يقارب 1,8 مليون شتلة مثمرة، وحفر حوالي 3400 بئر جمع مياه، وتم توفير 88 ألف فرصة عمل، والأشكال (1.2)، (2.2)، (3.2)، (4.2)، (5.2)، (6.2)، توضح توزيع النشاطات في الضفة الغربية حسب المحافظة. (وزارة الزراعة، 2010).

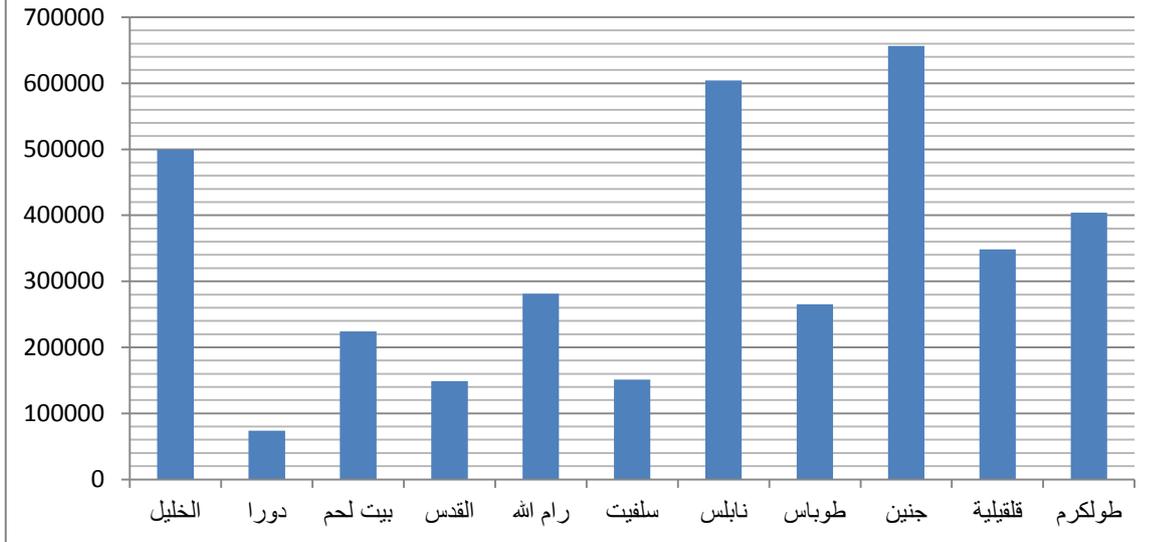


شكل 1.2: توزيع المساحات المستصلحة من الأراضي من قبل وزارة الزراعة والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في الضفة الغربية حسب المحافظة للفترة 2010/2000 (وزارة الزراعة، 2010).



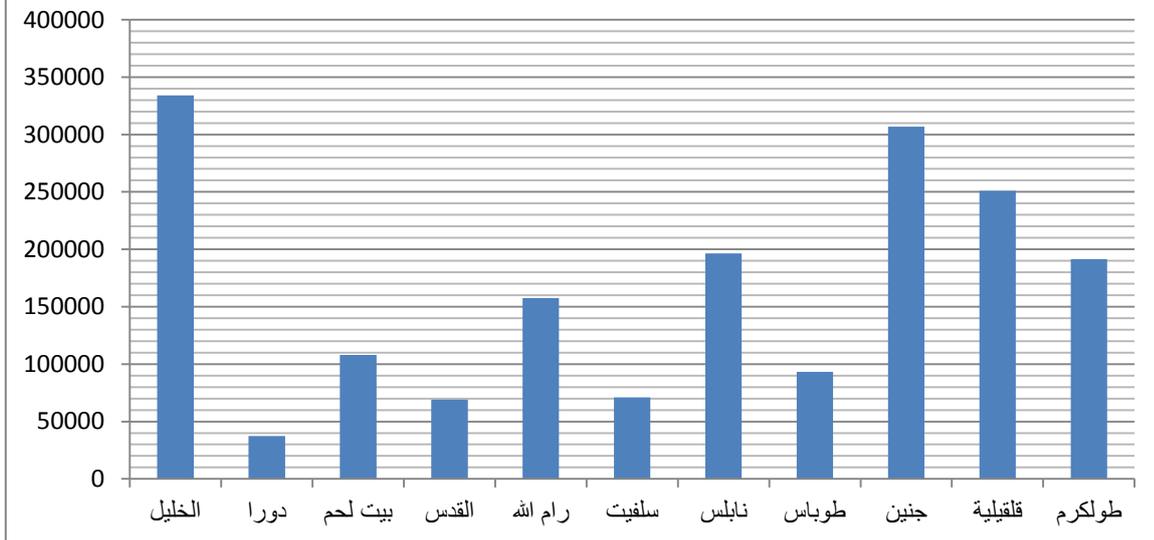
شكل 2.2: توزيع العائلات المستفيدة من تطوير الاراضي للمشاريع المنفذة من قبل وزارة الزراعة والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في الضفة الغربية حسب المحافظة للفترة 2010/2000 (وزارة الزراعة، 2010).

بناء جدران استنادية (م2)



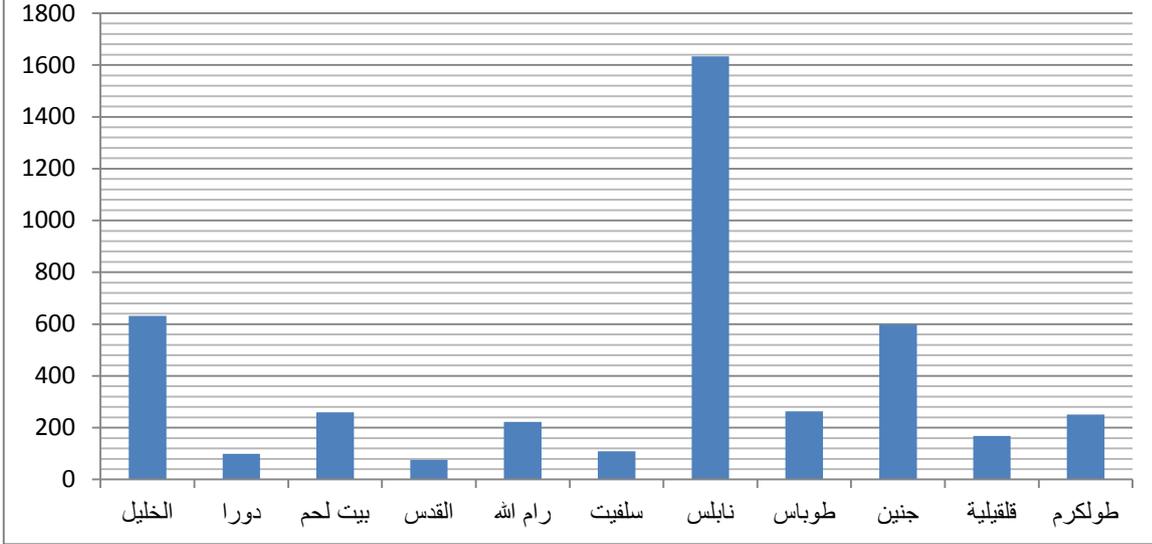
شكل 3.2: توزيع كميات الجدران المنفذة في الأراضي المستصلحة من قبل وزارة الزراعة والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في الضفة الغربية حسب المحافظة للفترة 2010/2000 (وزارة الزراعة، 2010).

مجمّل الاشتال المزروعة



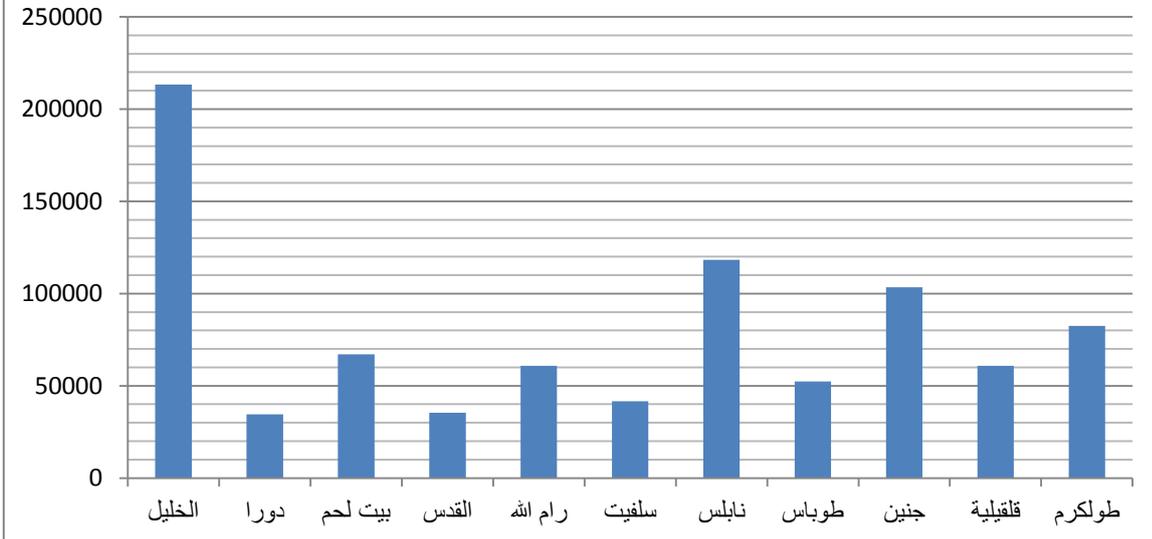
شكل 4.2: توزيع كميات الاشتال المزروعة في الأراضي المستصلحة من قبل وزارة الزراعة والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في الضفة الغربية حسب المحافظة للفترة 2010/2000 (وزارة الزراعة، 2010).

إنشاء آبار جمع (بئر)



شكل 5.2: توزيع عدد الآبار المحفورة في الأراضي المستصلحة من قبل وزارة الزراعة والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في الضفة الغربية حسب المحافظة للفترة 2010/2000 (وزارة الزراعة، 2010).

توفير فرص عمل (يوم عمل)



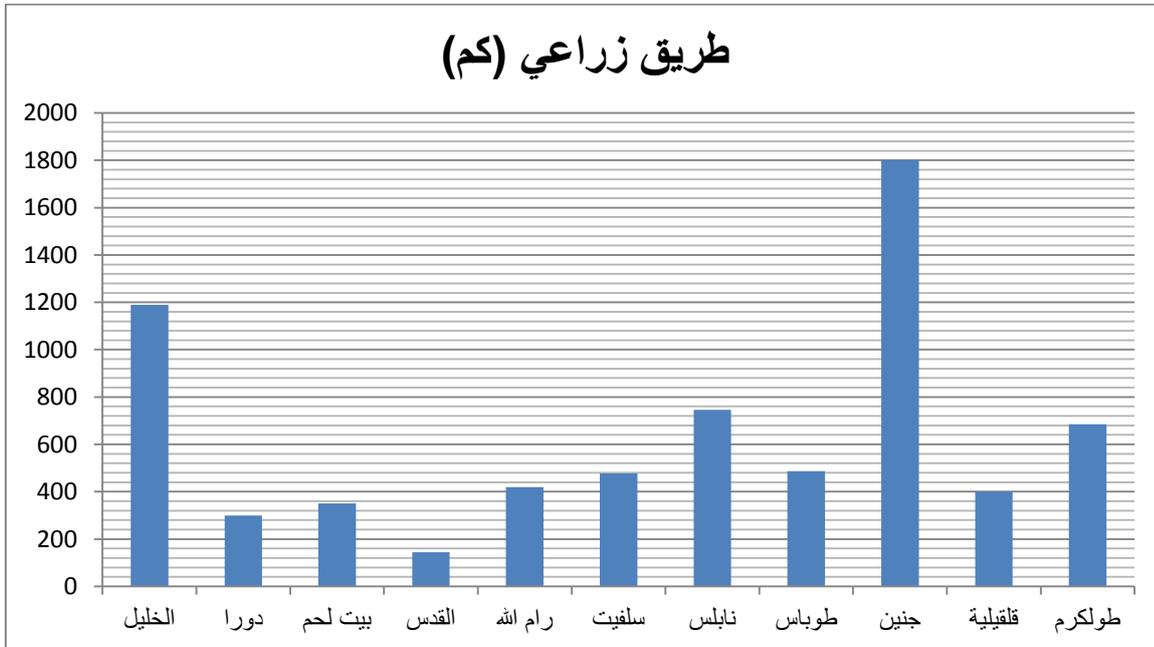
شكل 6.2: توزيع عدد فرص العمل التي تم توفيرها في الأراضي المستصلحة من قبل وزارة الزراعة والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في الضفة الغربية حسب المحافظة للفترة 2010/2000 (وزارة الزراعة، 2010).

2.4.14.2. الطرق الزراعية

تعتبر الطرق الزراعية من أهم النشاطات التي قامت بها وزارة الزراعة والمؤسسات غير الحكومية ذات العلاقة، وذلك لتسهيل وصول المزارعين إلى أراضيهم بعناء أقل، وتشجيعهم على استصلاح الأراضي غير المستغلة وزراعتها والحفاظ عليها وكذلك تحسين الخدمة للأشجار والمحاصيل المزروعة وخاصة الزيتون، وتشجيع استخدام الأسمدة العضوية التي يصعب نقلها دون وجود طرق صالحة لذلك، وتحسين سبل نقل المنتج الزراعي وتسويقه.

وتتركز أولويات العمل في الطرق الزراعية للمواقع الأكثر حاجة والممثلة في مناطق الزراعات البعلية، وخاصة الأراضي التي توجد خطط لزراعتها أو استصلاحها أو القريبة من المستوطنات، ومن ثم للأراضي الوعرة التي تزرع بالفلحة أو الأشجار البعلية كالزيتون واللوزيات، والمناطق القريبة من ينابيع المياه.

وقد قامت وزارة الزراعة والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي بشق وتأهيل الطرق الزراعية في مختلف محافظات الضفة الغربية، حيث تم شق ما يقارب 10 آلاف كم في الفترة ما بين عام 2010/2000 (شكل 7.2). (وزارة الزراعة، 2010).



شكل 7.2: توزيع الطرق المنجزة من قبل وزارة الزراعة والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في الضفة الغربية حسب المحافظة، 2010/2000، (وزارة الزراعة، 2010).

15.2 تصنيف الأراضي الفلسطينية - الضفة الغربية - حسب ملائمتها للاستخدام

إن استدامة ونجاح برامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية يعتمد بشكل رئيسي على طبيعة الأراضي المستهدفة، والجدوى الاقتصادية من استصلاح تلك الأراضي، وعادتنا تقوم لجنة فنية من المؤسسات المنفذة لمشاريع استصلاح الأراضي على دراسة الطلبات المقدمة من قبل المزارعين الراغبين بالاستفادة من هذه البرامج والمشاريع، ومعاينة المواقع بالتعاون مع الجهات المشاركة، حيث كانت آراء الفنيين وأصحاب الخبرة في هذا المجال تركز على طبيعة المنطقة، ومعدلات سقوط الأمطار، ودرجة الانحدار، ونسبة الصخور وغيرها من العوامل التي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على نجاح المشروع في المستقبل، اختيار المواقع بشكل عام تم بناءً على الخبرات الفنية للمهندسين والعاملين في مجال الاستصلاح، وأحياناً لظروف خاصة تتمثل في نهج تنمية الصمود لدى المزارعين في مناطق الجدار الفصل والمستوطنات.

الدراسة الصادرة عن (مركز أبحاث الأراضي، 2010) قامت بتقسيم وتصنيف الأراضي الفلسطينية غير المزروعة حسب مدى ملائمتها للتطوير والتنمية، حيث قسمت الأراضي في الضفة الغربية إلى ثلاثة تقسيمات، أراضي صالحة للاستصلاح، أراضي تصلح للغابات وأخرى تصلح للمراعي، هذه الدراسة أظهرت هذه التقسيمات والتصنيفات على مستوى الضفة الغربية وعلى مستوى كل محافظة، والجدول (3.2) يبين ذلك.

الجدول (4.2) يوضح المساحة التي يمكن استصلاحها على مستوى الضفة الغربية، والنسبة المئوية لهذه المساحة مقارنة بالمساحة الإجمالية للضفة، هذه النتائج والمعلومات تعد الأحدث في مجال تحديد الاحتياجات والأولويات للعمل ضمن مشاريع استصلاح الأراضي ومدى ملائمة هذه الأراضي للاستخدامات المتعددة، والتي تمكن الجهات الحكومية وغير الحكومية من العمل بها، والتطوير عليها، كما يتضح كذلك من نتائج الدراسة الصادرة عن مركز أبحاث الأراضي أن محافظة القدس والخليل ذات الأولوية العالية في مشاريع استصلاح الأراضي، تليها محافظة رام الله ونابلس و طولكرم وبيت لحم وقلقيلية وجنين وسلفيت وطوباس وأريحا على التوالي، في حين تبين أن محافظة الخليل لها الأفضلية في إعادة تأهيل الأراضي الرعوية لتليها مدينة بيت لحم، مرفق الملاحق (1.1)، (2.1)، (3.1)، والتي تبين تصنيف الأراضي غير المزروعة، ومدى ملائمتها للاستصلاح والمراعي والغابات، على شكل خرائط على مستوى الضفة الغربية، والجدول (3.2) يبين تقسيم الأراضي الملائمة للاستصلاح ضمن درجات تبين الأكثر ملائمة، فالعالية، فالمتوسطة، فالأقل ملائمة.

جدول 3.2: الأراضي غير المزروعة والملائمة للاستصلاح، والغابات، والمراعي في الضفة الغربية، المصدر: مركز أبحاث الأراضي، 2010

الضفة الغربية		تقسيم الأراضي
النسبة المئوية من مساحة الضفة الغربية	المساحة كم2	
6.7 %	378.4	أراضي تصلح للغابات
14.3 %	810.7	أراضي تصلح للمراعي
8.2 %	467.0	أراضي تصلح للاستصلاح
29.2 %	1656.1	المجموع

جدول 4.2: تقسيم الأراضي غير المزروعة والملائمة للاستصلاح في الضفة الغربية، المصدر: مركز أبحاث الأراضي، 2010

مساحة الأراضي القابلة للاستصلاح في الضفة الغربية		تقسيم الأراضي الملائمة للاستصلاح
النسبة المئوية من مساحة الأراضي القابلة للاستصلاح في الضفة الغربية	المساحة كم2	
12.7	59.2	الأكثر الملائمة
49.1	229.5	عالية الملائمة
37.9	177.0	متوسطة الملائمة
0.3	1.3	الأقل ملائمة
100	467.0	المجموع

ومن أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة الصادرة عن مركز أبحاث الأراضي، ويرى الباحث أنها جديرة بالذكر بالتوصيات الآتي:

- تعديل استراتيجيات التنفيذ الحالي لاستصلاح الأراضي وفقاً لنتائج هذه الدراسة، والتي يمكن أن تكون إما على الصعيد التقني أو على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.
- اعتماد سياسات واستراتيجيات فعالة لتنمية الأراضي، وتخطيط استخدام الأراضي، والتي ينبغي أن تستند على قاعدة بيانات معلوماتية لتطوير الأراضي، لتشكيل جوهر سياسات تنمية الأراضي.

- نشر النتائج والمعلومات التي نتجت عن هذه الدراسة، حيث ينبغي أن يتم ترجمة النتائج على مستوى المحافظات، وتكون بمثابة دليل للوزارة الزراعة والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية في اختيار الأراضي للاستصلاح.
- إجراء الدراسات والبحوث التكميلية لتعظيم نتائج هذه الدراسة وتعزيز التأثيرات على القطاع الزراعي.

16.2 العوامل المحددة لاستصلاح الأراضي

هنالك العديد من العوامل والمعايير التي تم ذكرها سابقاً، ويتم مراعاتها عند تحديد واختيار الأراضي للاستصلاح، من هذه العوامل:

- معدلات الأمطار السنوية: أكثر من 90% من المساحة المزروعة تعتمد على الأمطار، وعليه ينصح بالقيام بعملية الاستصلاح في المناطق التي لا يقل معدل الأمطار السنوي فيها عن 300 ملم، ذلك لأن الاستصلاح في المناطق الأقل من ذلك يكون غير اقتصادي وذات مردود ضئيل ومدني، أما في المناطق ذات المعدلات المرتفعة فيكون هذا العامل ثانوياً.
- عمق التربة: حيث لا ينصح بإجراء عمليات الاستصلاح في الأراضي التي لا يزيد عمق التربة فيها عن 30 سم، في حين ينصح بإجراء عملية الاستصلاح الآلي في الأراضي التي يزيد عمق التربة فيها عن 50 سم.
- ميلان الأرض: لا ينصح بالاستصلاح الآلي في الأراضي التي يزيد الميل فيها عن 40 درجة مئوية، ذلك لأنه يترتب عليها العديد من المخاطر سواء أثناء عملية الاستصلاح أو بعدها، ناهيك عن التكاليف العالية.

كما لا ينصح بإجراء الاستصلاح في الأراضي التي تزيد نسبة كربونات الكالسيوم فيها عن 50%، وعليه يتم تحديد موقع الاستصلاح، يرافقه تحديد نوعية الأشتال المراد زراعتها بعد الاستصلاح الآلي، وذلك لتحقيق الجدوى الاقتصادية المرجوة من المشروع. (العالول، خليل ، 1987)

17.2 دور المشاريع في التنمية الزراعية

المشاريع الزراعية مشتقة من البرامج الزراعية التي تمثل فرعا من السياسات الزراعية، والتي تتحد بدورها في ضوء خطة التنمية الزراعية، التي تمثل إحدى مكونات خطة التنمية الاقتصادية

والاجتماعية الشاملة، وتمثل المشاريع الزراعية إحدى المكونات اللازمة لتنفيذ الخطة الزراعية ومن المعروف أن هناك تداخلاً كبيراً بين التخطيط - أياً كان مستواه - والمشروع الزراعي، حيث أن الأخير يمثل وسيلة هامة يتم من خلالها تنفيذ الخطة، أي أن التخطيط الجيد يتطلب مشروعات مختارة بدقة وذات جدوى مقبولة فنياً واقتصادياً.

المشروعات المختارة كذلك يلزمها تخطيط دقيق، وبصورة عامة يمكن تعريف المشروع الزراعي على أنه نشاط معين في نطاق منطقة إنتاجية معلومة، وخلال فترة زمنية محددة للتنمية الزراعية، والتي هي إحدى مكونات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وصنفت مشاريع استصلاح الأراضي ضمن المشاريع التنموية. (الثنيان، وسالم، 1992)

18.2 الاستراتيجيات الوطنية

يأتي إعداد الإستراتيجيات استجابة لتوجهات وتوجيهات السلطة الوطنية الفلسطينية حيث قررت إعداد مجموعة من الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية كمدخل أساسي لإعداد الخطة الوطنية العامة للأعوام 2011-2013 والتي ستعنى بوضع الأهداف والأولويات الكفيلة بالتخلص من معوقات وآثار الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة، وفي هذا السياق فقد أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الإدارية دليلاً لإعداد الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية في شهر آب 2009 من أجل توحيد منهجية إعداد الاستراتيجيات وليشكل أداها تساعد الوزارات والمؤسسات الحكومية في وضع الاستراتيجيات القطاعية من أجل مواجهة التحديات التنموية وإن تصبح الاستراتيجيات القطاعية أكثر مصداقية وواقعية ومراعاة التنسيق والتكامل والتناغم بين الاستراتيجيات ذات العلاقة.

1.18.2 إستراتيجية القطاع الزراعي

يأتي إعداد هذه الإستراتيجية استجابة لتوجهات وتوجيهات السلطة الوطنية الفلسطينية حيث قررت إعداد مجموعة من الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية كمدخل أساسي لإعداد الخطة الوطنية العامة للأعوام 2011-2013 والتي ستعنى بوضع الأهداف والأولويات الكفيلة بالتخلص من معوقات وآثار الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة.

وقد تم تشكيل فريق الإستراتيجية برئاسة وزير الزراعة وعضوية ممثلين عن أصحاب العلاقة والعاملين في القطاع الزراعي، الذين قاموا بدورهم بالخروج إلى اتفاق شامل حول الرؤية المستقبلية

للزراعة الفلسطينية وهي : "زراعة مستدامة ذات جدوى وقادرة على تحقيق الأمن الغذائي والمنافسة محلياً وخارجياً عبر الاستخدام الأمثل للموارد كجزء من التنمية الشاملة، وتعزز ارتباط وسيادة الإنسان الفلسطيني على أرضه وموارده وصولاً إلى بناء الدولة".
ولتحقيق رؤية القطاع الزراعي كان لابد من تحديد واضح للأولويات والأهداف الإستراتيجية والتي تتمثل بما يلي:

1. صمود وتمسك المزارعين بالأرض والبقاء في الزراعة، ويتحقق ذلك بوضع سياسات عديدة منها:

- إعادة تأهيل ما دمره الاحتلال ودعم المزارعين المتضررين من الاعتداءات الإسرائيلية، وذلك عن طريق تنفيذ وإنجاز عدة تدخلات مثل مساندة صغار المزارعين والصيادين في قطاع غزة، ومساندة مزارعي المحاصيل التصديرية، وتأهيل البنية التحتية الزراعية المدمرة، وتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي وإسناد المزارعين المتضررين من الجدار، وتوفير الحوافز والدعم للمزارعين المجاورين للمستوطنات، والمساعدة في إعداد ملفات حصر الأضرار بالاستناد للقانون الدولي.
- دعم وحماية الفئات المهمشة وخاصة صغار المزارعين وفقراء الريف والنساء والبدو ويتم ذلك عن طريق تنفيذ تكثيف مشاريع تنويع مصادر الدخل وخاصة استصلاح الاراضي، وزيادة المشاريع المكثفة للعمالة، وتمكين المرأة في القطاع الزراعي.

2. إدارة الموارد في المناطق الفلسطينية بكفاءة وبشكل مستدام ويتحقق ذلك بوضع عدة سياسات منها:

- زيادة وفرة المياه وتحسين إدارة العرض ويتحقق هذا بتأهيل البنية التحتية للمصادر المائية، وزيادة الموارد المائية المتاحة للزراعة.
- تحسين إدارة الطلب على المياه الزراعية وذلك عن طريق تحسين كفاءة أنظمة النقل والتوزيع، وتحديث أنظمة الري واستخدام الري التكميلي.
- الإدارة المستدامة للأراضي وزيادة مساحتها واستصلاحها والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي، وذلك عن طريق حصر وتصنيف واستصلاح الأراضي وتحسين إنتاجيتها، وتخضير وتحريج الأراضي الحكومية والخاصة، وتطوير وإعادة تأهيل المراعي، والحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي النباتي والحيواني.

3. دعم الإطار المؤسسي والقانوني والعمل على تطوير وتأهيل القوى البشرية في الزراعة ويتحقق ذلك بوضع عدة سياسات منها:

- تحسين كفاءة وفاعلية المؤسسات الزراعية، وذلك عن طريق إعداد الاستراتيجيات تحت القطاعية والفرعية، والتطوير المؤسسي وتفعيل أطر التعاون بين المؤسسات الزراعية، وتطوير قاعدة معلومات وبيانات زراعية.
- تحديث وتوحيد الإطار القانوني، وذلك عن طريق مراجعة التشريعات الزراعية وتحديد التشريعات الواجب إعدادها أو تحديثها، إعداد و/ أو تحديث التشريعات اللازمة وإقرارها.
- تدريب وتأهيل القوى البشرية، عن طريق تحديد الاحتياجات التدريبية والبشرية للمؤسسات، وإعداد وتنفيذ برامج تطوير القدرات البشرية.

4. تحسين إنتاجية الزراعة بشقيها النباتي والحيواني ومساهمتها في الأمن الغذائي ويتحقق ذلك بوضع عدة سياسات منها:

- تطبيق النظم الحديثة في الإنتاج النباتي، وذلك عن طريق عدة تدخلات منها تحسين إنتاجية الزيتون، وتحسين إنتاجية أشجار الفاكهة.
- التحول إلى أنظمة الإنتاج المكثف وشبه المكثف في الإنتاج الحيواني، ويتم ذلك بتحسين إنتاجية الأغنام والماعز، والاستزراع السمكي، وتربية النحل وإنتاج العسل.

5. إيجاد بنية تحتية وخدمات زراعية مناسبة ويتحقق ذلك بوضع سياسات عديدة منها:
- خلق بيئة استثمارية وتحفيز الاستثمار في الزراعة وخدماتها، عن طريق إعداد دراسات حول جدوى الاستثمار الزراعي، وتوفير الحوافز الاستثمارية.
 - تحسين خدمات الإرشاد، ووقاية النبات، والبيطرة والبحث الزراعي، وذلك بمراجعة احتياجات القطاع من الخدمات الزراعية وتقييمها، وإعداد وتنفيذ برامج خدماتية متخصصة.
 - تطوير أنظمة الإقراض والتمويل الريفي والتأمين الزراعي، ويتم ذلك بإنشاء بنك إقراض وتسليف زراعي ودعم المؤسسات القائمة، و ترويج وتفعيل قانون التأمين الزراعي.
 - تطوير آليات للتعامل مع الكوارث الطبيعية، عن طريق تحديد واعتماد آليات للإنذار المبكر والتعامل مع الكوارث الزراعية.

6. تحسين قدرة الإنتاج الزراعي الفلسطيني على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية ويتحقق ذلك بوضع عدة سياسات منها:

- تحسين جودة الإنتاج الزراعي بشقبة النباتي والحيواني، وذلك عن طريق إعداد وتطبيق مواصفات ومقاييس الجودة، وتحسين قدرات زيادة معرفة المزارعين والمصدرين بمقاييس الجودة ومتطلبات الأسواق، وإيجاد البنية التحتية اللازمة للتسويق الزراعي.
- توجيه الإنتاج الزراعي الفلسطيني نحو متطلبات الأسواق المحلية والخارجية، وذلك بإعداد وتنفيذ برامج لتنويع الإنتاج الزراعي وزيادة الربحية، وتوفير الحوافز والبيئة لإنتاج السلع التصديرية والبديلة للمستوردات.
- ترويج المنتجات الزراعية الفلسطينية وحمايتها، ويتم ذلك بإطلاق حملات لترويج المنتجات الزراعية الفلسطينية وحمايتها، وإعداد برامج دعم الصادرات الزراعية.

7. تحسين جاهزية القطاع الزراعي للمساعدة في تحقيق متطلبات الدولة ويتحقق ذلك بوضع عدة سياسات منها:

- توفير الرقابة الزراعية على الحدود والمنافذ البرية والبحرية، ويتم ذلك عن طريق إيجاد متطلبات الحجر الزراعي، وتفعيل أنظمة ومتطلبات التجارة الزراعية.
- توفير المختبرات المرجعية الوطنية، وذلك بإنشاء مختبرات مدخلات الإنتاج، وإنشاء مختبرات الأمراض والأوبئة، ومختبرات جودة وسلامة الغذاء.

2.17.2. إستراتيجية الأمن الغذائي

تم إعداد وصياغة إستراتيجية الأمن الغذائي من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وبالتنسيق مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة، حيث تم المصادقة عليها في آب 2005 من قبل المجلس التشريعي.

وترمي الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي إلى توفير إطار عمل لإيجاد حل دائم ومنسق لحالة انعدام الأمن الغذائي في فلسطين، وتقديم رؤية واضحة للسلطة الوطنية الفلسطينية مع توفير أداة إدارية لماهية وكيفية الإشراف على تنفيذ سياسات الأمن الغذائي وإدارتها، وعرض رؤية واضحة للمولين لضمان التزاماتهم، الأمر الذي من شأنه أن يؤمن الموارد اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية.

ولتحقيق رؤية الأمن الغذائي كان لابد من تحديد واضح للأولويات والأهداف الإستراتيجية والتي تتمثل بما يلي:

1. تحسين وفرة الغذاء، ويتحقق ذلك بوضع سياسات عديدة منها:

- تنمية الأراضي وتطويرها وذلك لتحسين نوعية واستخدام الأراضي القابلة للزراعة والمراعي المتوفرة والمحافظة عليها وضمان استدامتها وتوسيع رقعة الأراضي المنتجة، وذلك عن طريق تنفيذ وانجاز عدة تدخلات مثل إعداد إستراتيجية وطنية لاستصلاح الأراضي، وتوفير الموارد المالية اللازمة لمشاريع الاستصلاح المقترحة، وسن التشريعات والقوانين المتعلقة باستخدامات الأراضي وتفعيل قانون حماية الأراضي الزراعية.
- استخدام مستدام للموارد الطبيعية وذلك لتحسين إنتاجية الزراعة والرعي والماشية والصيد البحري ويتم ذلك عن طريق استخدام تقنيات الحصاد المائي، وإيجاد مصادر بديلة للري، واستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة، وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، وتحسين الخدمات الإرشادية والبيطرية، ودعم مشاريع الصيد البحري والاستزراع السمكي.
- زيادة الربحية الزراعية وذلك لتحسين كفاءة استخدام المنتجات الزراعية، وذلك عن طريق تحسين تسويق المنتجات الزراعية ذات الجودة العالية، وتطوير مشاريع زراعية تلبي احتياجات السوق، وتنشيط التعاونيات وتجمعات المزارعين والمجالس والاتحادات الزراعية، وتحسين إدارة المزارع.
- إنشاء احتياطي غذاء استراتيجي وذلك لانكشاف اقل للجوع فيما إذا قامت إسرائيل بعملية إغلاق الحدود أو الحصار للمدن الفلسطينية، ويتم ذلك عن طريق إجراء الدراسات اللازمة للاحتياجات ودراسات الجدوى، وإنشاء الاحتياطي الغذائي المطلوب بناء على دراسات الجدوى، وتشجيع تخزين الغذاء على مستوى الأسرة.

2. تحسين الوصول إلى الغذاء والحصول عليه، ويتحقق ذلك بوضع عدة سياسات منها :

- إيجاد فرص عمل في القطاع الزراعي وذلك لتحسين دخل التجمعات الريفية ورفع قدراتهم على شراء الغذاء الصحي، ويتحقق هذا بتأسيس التعاونيات وتوفير القروض الميسرة للمزارعين، وتدريب المزارعين على تقنيات الزراعة المحسنة، وتوفير المشاريع الصغيرة المدرة للدخل.
- تحسين تنسيق المساعدات الغذائية وذلك لضمان التوزيع العادل للمساعدات الغذائية للسكان الأكثر احتياجا وانكشافا بين مختلف التجمعات السكانية، ويتحقق ذلك عن طريق تشكيل

اللجنة التوجيهية الوطنية للأمن الغذائي، وتوفير قاعدة بيانات للاماكن الأكثر احتياجا وانكشافا، والعمل على استخدام الإنتاج المحلي كمصدر للمساعدات الغذائية.

3. تحسين استهلاك الغذاء ويتحقق ذلك بوضع عدة سياسات منها:

- ضمان الالتزام بمعايير الجودة القائمة والخاصة بسلامة الغذاء، والغرض من ذلك الترويج لغذاء أكثر سلامة للاستهلاك المحلي، ويتحقق ذلك عن طريق إجراء مسح أولي لمقاييس سلامة الغذاء، وإجراء دراسة شاملة عن حالة سلامة الغذاء في فلسطين.
- تنظيم حملات التوعية والإرشاد وذلك لتشجيع الالتزام بمواصفات ومعايير السلامة، وذلك عن طريق تنفيذ حملات ووعي وإرشاد على مستوى المستهلكين والمنتجين وصناع القرار، وتشكيل لجنة حماية المستهلك الفلسطيني، وتطبيق التشريعات واللوائح الخاصة بمعاينة المخالفين للمواصفات ومعايير السلامة.

4. تمكين إطار العمل المؤسسي ويتحقق ذلك بوضع عدة سياسات منها:

- تشكيل اللجنة الوطنية العليا للأمن الغذائي وذلك لتمكين السلطة الوطنية من تنسيق ومتابعة وإدارة قضايا الأمن الغذائي على مستوى الوطن، وذلك عن طريق عدة تدخلات منها وضع المهام والصلاحيات المناطه باللجنة الوطنية العليا للأمن الغذائي، ومصادقة مجلس الوزراء على اللجنة.
- تفعيل إطار عمل قانوني لكافة قضايا الأمن الغذائي في فلسطين، والغرض من ذلك صياغة قوانين ونظم شاملة تعزز الأمن الغذائي على المستوى الوطني، ويتم ذلك عن طريق صياغة قانون الغذاء، وتفعيل القوانين ذات العلاقة بسلامة الغذاء والمواصفات المطبقة على استيراد الأغذية وحماية المستهلك.

19.2 نظام المعلومات للمشاريع الزراعية (APIS)

تم إنشاء هذا النظام من قبل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة وبدعم من التعاون الاسباني، حيث يقوم هذا النظام بجمع كل المعلومات التي تتعلق بالمشاريع ذات العلاقة الزراعية وغيرها، فضلا عن جمع المعلومات عن مختلف المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية، كما يهدف هذا النظام إلى توفير المعلومات محدثة مع أحدث التطورات في مجال الزراعة من جميع الأعضاء المنتسبين للنظام (أبيس، 2010).

كما يوفر هذا النظام بتقديم معلومات شاملة عن المشاريع التي أنجزت أو قيد الانجاز وذلك لتجنب الازدواجية في الجهود المبذولة وتعزيز التنسيق في هذا القطاع، كما ويعتبر قناة جيدة لتوفير معلومات للجهات المانحة التي تقدم المساعدات للقطاع الزراعي خاصة، من حيث تحديد المناطق التي تعاني من نقص في التمويل للمشاريع، ومستوى التمويل والدعم لمختلف القطاعات الفرعية والمناطق الجغرافية.

20.2 برنامج تطوير الأراضي برنامج إدارة المصادر الطبيعية بالمشاركة (PNRMP)

لقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية بتوقيع اتفاقية قرض مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) بتاريخ 1998/8/7م، حيث يقوم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بموجبها بتوفير قرض ميسر للسلطة الفلسطينية بقيمة 7.8 مليون دولار أمريكي ليستعمل كجزء من برنامج إدارة المصادر الطبيعية بالمشاركة الذي كان من المخطط أن يسهم فيه الصندوق العربي للتنمية الزراعية بحوالي 10 مليون دولار أمريكي، إلا أن الظروف المستجدة حالت دون أن يكون التمويل مشتركاً، وعليه قام كل طرف بتقديم تمويل منفصل ولهذا تم تعديل الاتفاقية في شباط 2000م بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبين منظمة التحرير الفلسطينية. كما تم توقيع اتفاقية منفصلة بين وزارة الزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني (UNDP/PAPP) يقوم البرنامج بموجبها بتنفيذ بعض أنشطة المشار إليها في الاتفاقية بين منظمة التحرير والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ويستثنى من هذه الأنشطة برنامج الإقراض.

نظراً للمستجدات السياسية على الأرض فقد تقرر تمديد تنفيذ البرنامج حتى نهاية العام 2008 م كما تقرر تحويل الميزانية المخصصة للإقراض لبرنامج تطوير الأراضي والأنشطة الأخرى المنفذة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولأن المبلغ المرصود للبرنامج قد وضع في سلة العملات منذ تاريخ توقيع الاتفاقية، فإن المبلغ المتوفر حالياً يصل لقرابة 8 مليون دولار أمريكي.

يهدف برنامج إدارة المصادر الطبيعية بالمشاركة إلى زيادة دخل وتحسين الظروف المعيشية لصغار المزارعين الفلسطينيين في المناطق التي يستهدفها البرنامج والتي تعاني من محدودية مصادر الدخل وتفتقر لبدائل اقتصادية وذلك عن طريق تطوير وتحسين كفاءة الأرض والمياه لزيادة إنتاجيتها.

1.20.2 مبررات البرنامج

صمم هذا البرنامج ليعالج مشكلتين رئيسيتين يعاني منهما الفلسطينيون في المحافظات المستهدفة وتعتبر عقبة حقيقية وكبيرة في وجه التنمية البشرية والاقتصادية وفي وجه برامج مكافحة الفقر وهما:

1. معدلات البطالة المرتفعة والتي وصلت لحد لا يطاق وذلك كنتيجة للطوق الأمني والحصار المفروض على الضفة الغربية منذ العام 1996م.
2. الحاجة الماسة لزيادة الرقعة الزراعية وتوسيع حجم الحيازة القابلة للزراعة المملوكة للعائلات الزراعية محدودة الدخل في الضفة الغربية وذلك بهدف زيادة دخل هذه العائلات.

2.20.2 أهداف البرنامج

الهدف الرئيسي الذي يهدف له برنامج إدارة المصادر الطبيعية بالمشاركة هو زيادة الدخل ورفع المستوى المعيشي للفئات المستهدفة عن طريق إدارة وتطوير مصدري الماء والأرض لحفظهما وزيادة إنتاجيتهما، أما الأهداف المحددة للبرنامج فهي:

الهدف الرئيسي الذي يهدف له برنامج إدارة المصادر الطبيعية بالمشاركة هو زيادة الدخل ورفع المستوى المعيشي للفئات المستهدفة عن طريق إدارة وتطوير مصدري الماء والأرض لحفظهما وزيادة إنتاجيتهما.

أما الأهداف المحددة للبرنامج فهي:

- تأهيل الأراضي الزراعية المتدهورة وزيادة حفظ التربة والمياه.
- زيادة إمكانية وصول الفئات المستهدفة للخدمات والبنى التحتية الزراعية الأساسية.
- رفع وعي المزارعين في مجال التقنيات الزراعية المتقدمة والتي تؤدي إلى رفع الانتاجية.
- العمل على تطوير الفرص التسويقية وخاصة لمحاصيل الفاكه ذات القيمة العالية.
- ايجاد طريقة أكثر تطوراً لتوصيل الخدمات الإرشادية للمزارعين؛
- تطوير قدرات النساء في القرى المستهدفة وزيادة مشاركتهن في اتخاذ القرارات في مجتمعاتهن.
- زيادة خبرات المجتمعات المحلية في تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية التي تخصها.
- تطوير قدرات وزارة الزراعة على إدارة وتنفيذ الاستثمارات الزراعية بطرق التنمية المستدامة.

- إيجاد فرص عمل للعمال العاطلين عن العمل في المحافظات المستهدفة والمشمولة في البرنامج، وبالتالي زيادة دخل الأسر المستفيدة والتخفيف من نسبة البطالة.
- زيادة الرقعة الزراعية، خاصة المزروعة بأشجار الفاكهة في المحافظات المستهدفة، وذلك عن طريق استصلاح أراض جديدة أو إعادة تأهيل أراض مستصلحة سابقاً، وتزويدها بنظم حصاد مائي وآبار جمع مياه أمطار وطرق زراعية ومحاصيل مناسبة.
- تدريب كوادر بشرية (فنيين وعمال) لاكتساب المهارات الفنية والإدارية اللازمة لتنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي، والتدريب من خلال العمل على إحياء بعض المهارات التي قاربت على الاندثار مثل مهارة بناء الجدران الاستنادية، وحفر الآبار التقليدية وقصارتها، وتخطيط الحقول الزراعية.
- تشجيع المزارعين على زراعة أصناف فاكهة وكرمة لا تعاني من مشاكل تسويقية.
- خلق بيئة تنموية مناسبة وترسيخ مبدأ التنمية بالمشاركة من خلال توحيد آلية عمل البرنامج. ومن خلال إشراك كل المشاركين فيه بمن فيهم المزارعين في صنع القرار في كل مراحله بدءاً من التخطيط وحتى التقييم، ومن خلال مساهمة المزارعين في تمويل جزء من تكاليفه.

3.20.2 الانجازات الخاصة بالبرنامج

تم حصر انجازات برنامج المصادر الطبيعية بالمشاركة في المحافظات المستهدفة والتي قامت بتنفيذها المؤسسات الاهلية وبإشراف من وزارة الزراعة الفلسطينية منذ عام 2000-2010 كالاتي:

- استصلاح وتأهيل ما يقارب 9000 دونم من الأراضي الزراعية القابلة للزراعة في نحو 55 قرية وبلدة في الضفة الغربية.
- إنشاء وتأهيل ما يقارب 700 بئر مياه جمع أمطار بسعة 100 متر مكعب للبئر. أي بطاقة تخزينية إجمالية 70000 متر مكعب من مياه الأمطار (أي بمعدل بئر واحدة لكل 13 دونم).
- بناء ما يقارب 540000 متر مربع من الجدران الحجرية الاستنادية.
- زراعة ما يقارب 400000 شتلة أشجار مثمرة.
- شق وتأهيل حوالي 50 كم من الطرق الزراعية (الترابية) الموصلة للمواقع المستهدفة.
- تركيب 80 كم من الأسبجة الشوكية لبعض مواقع البرنامج.
- استحداث ما يقارب 225000 يوم عمل.

- تنفيذ برنامج إرشادي يتعلق بتطوير زراعة الزيتون وإنتاج زيت الزيتون وخاصة الزيت البكر الممتاز (Extra Virgin).
- عقد 12 دورة تدريبية للعاملين على البرنامج والمرشدين الزراعيين في مجالات الإنتاج النباتي والوقاية والبستنة والمهارات الإدارية المختلفة واستعمال برامج الكمبيوتر المختلفة.
- عقد 60 دورة تدريبية لنساء من القرى المستهدفة في البرنامج على التصنيع الغذائي وتحضير السماد المخمر (Compost).

21.2 الدراسات السابقة

إن دراسة تقييم برامج استصلاح الأراضي من الدراسات الحديثة التي تهدف للأخذ بعين الاعتبار الأثر الاجتماعي والاقتصادي من تلك البرامج، من خلال الحصول على التغذية الراجعة عن طبيعة الحياة المعيشية للمجتمعات المستفيدة من المشاريع، ومدى ملائمة تلك المشاريع لاحتياجات المستفيدين، والنشاطات المنفذة، من أجل ضمان التوصل إلى تحقيق أهدافها، بالإضافة إلى دراسة أهم المشاكل الأساسية، وإدراكها بصورة مبكرة، لاقتراح الحلول الملائمة والممكنة، ومتابعة فعالية المشروع لجميع الفئات المستهدفة، من خلال دمج ومشاركة المستفيدين من البرامج والمشاريع في تصميمها وتنفيذها، بشكل يشجع على الاستمرارية والاستدامة للنتائج التي من المتوقع تحقيقها، ومن هذه الدراسات والمقترحات:

دراسة (وزارة الزراعة الأردنية، 2008): بعنوان تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمشروع تطوير الموارد الزراعية في حوض نهر اليرموك، أعدت هذه الدراسة لصالح وزارة الزراعة الأردنية، وهدفت إلى تقييم آثار أنشطة المشروع على الفئات المستهدفة وعلى منطقة المشروع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، من خلال تحليل التداخلات الاجتماعية للمشروع على الفئات المستهدفة في المشروع وخاصة في ما يتعلق بفرص العمل و مستوى المعيشة وتلبية الحاجات الضرورية للأسرة وغير ذلك من التداخلات الاجتماعية.

وتحليل التداخلات الاقتصادية للمشروع على الفئات المستهدفة في المشروع وخاصة في ما يتعلق بالدخل ومصادره ونسبة مساهمة النشاط المشارك في المشروع في هذا الدخل ومدى توفير المشروع لإمكانات إنشاء مشروعات مدرة للدخل على مستوى الأسرة، وتوفير الموارد المالية لذلك، وغير ذلك من التداخلات ذات العلاقة، تكوّن مجتمع الدراسة من المستفيدين من المشروع من مكون التنمية الزراعية وأنشطة التدابير والآبار والخزانات، المنفذ في (4) مواقع في محافظة اربد، المفرق، بني

كثافة، والرمثا، بينما تكونت عينة الدراسة من (375) مستفيد، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- وفر المشروع عدد لا بأس به من فرص العمل سواء للأفراد القادرين على العمل من نفس الأسرة المستفيدة أو للأفراد القادرين على العمل من غير أفراد الأسرة المستفيدة وبمعدل لا يقل عن فرصة واحدة دائمة و(3) فرص مؤقتة سنويا على مستوى الحياة الواحدة بغض النظر عن جنس شاغلي هذه الفرص.
- ساهم المشروع بدرجة كبيرة في تحسين الظروف المعيشية للمشاركين فيه.
- تبين وجود فروقا معنوية بين متوسطات الدخل الإجمالي ما قبل المشاركة في المشروع وما بعد المشاركة.
- ارتفعت نسبة مساهمة الحياة الزراعية في الدخل الإجمالي للأسر المستفيدة من نشاطات المشروع من (20.4%) من إجمالي الدخل قبل المشروع إلى (67.1%) من إجمالي الدخل بعد المشروع لحوالي (98%) من الأسر المستفيدة من نشاطات المشروع.
- تحول بعض المستفيدين عن نوع نشاطهم الزراعي المعتمد قبل مشاركتهم في المشروع إلى نشاطات زراعية جديدة أوصى بها المشروع حقق لهم النجاح في نشاطاتهم بينما كانت هذه النشاطات قبل المشروع غير ذات جدوى.
- أحدثت تداخلات المشروع تغيرا ايجابيا في الإنتاج، تمثل في زيادة عدد الحيازات التي تغير فيها الإنتاج وفي كمية الإنتاج نفسها في الحيازة الواحدة.

يتبين من خلال الدراسة أن عملية التقييم كانت بعد انتهاء المشروع عند المستفيدين بفترة تضمن إنتاجية الحيازة، اقتصرت الدراسة على المستفيدين فقط، واعتمد الباحثون أسلوب جمع البيانات من خلال الاستبانة، وجمع البيانات الاولية من مدراء الزراعة في كل محافظة.

دراسة (عمرو، 2010): بعنوان المتابعة والتقييم في برامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية: دراسة حالة محافظة الخليل، تم اعداد هذه الدراسة لصالح جامعة القدس أبو ديس، وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المتابعة والتقييم في برامج استصلاح الأراضي، من خلال تحديد المعايير المتبعة، والمشاكل والمعوقات، ومعرفة اتجاهات المشرفين والمستفيدين من هذه البرامج نحو دورهم في هذه العملية الإدارية، تكون مجتمع الدراسة من المشرفين على برامج استصلاح الأراضي في محافظة الخليل، والمزارعين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي في نفس المحافظة، وتكونت

عينة الدراسة من المشرفين البالغ عددهم (37 مشرف)، والمزارعين المستفيدين وعددهم (292 مزارع)، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- المتابعة في برامج استصلاح الأراضي تتم بشكل جيد من قبل الجهات المعنية، لكن عملية التقييم يوجد فيها ضعف، بسبب عدم التنسيق بين الجهات المنفذة والجهات المشرفة.
- لا يوجد التزام من قبل الجهات المنفذة لبرامج استصلاح الأراضي حول اعداد التقارير حول تقييم اثر تلك البرامج على المستفيدين.
- طرق جمع البيانات والمعلومات عن مشاريع إستصلاح الأراضي من خلال المزارعين محدودة.
- هناك ضعفاً بخصوص متابعة الجهات المشرفة والمنفذة للمزارعين وتقديم الخدمات لهم.
- ان برامج استصلاح الأراضي تساهم بدرجة كبيرة في زيادة الرقعة الزراعية، وتحافظ على التربة من الانجراف، وتمنع مصادرة الأراضي إلا أنها تساهم بدرجة أقل في حل مشكلة البطالة والفقر.

دراسة (وزارة الزراعة، 2007): بعنوان مشروع دعم تطوير الأراضي بالمشاركة، الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، أعدت هذه الدراسة لصالح وزارة الزراعة الأردنية، وهدفت إلى تحقيق التنمية الزراعية ومكافحة الفقر بما فيها الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لصغار المزارعين، ومحدودي الدخل وذلك من خلال تطوير واستصلاح الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الزراعي لصغار المزارعين، تكوّن مجتمع الدراسة من المستفيدين من مشروع استصلاح الأراضي، المنفذ في (11) موقعاً في محافظات الأردن، بينما تكونت عينة الدراسة من (594) مستفيد، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ان الأنشطة التي تنفذ من خلال المشروع فعالة وتحقق اهدافها خاصة في مجال حفظ وصيانة التربة.
- كان هناك اثر للمشروع على تحسين ادارة الموارد الزراعية، حيث أن (42%) من المستفيدين استفادوا من مياه الامطار باستخدام وسائل الحصاد المائي للقيام بعمليات الري التكميلي لأشجار الفاكهة وكذلك ارتفعت نسبة المزارعين المستخدمين للأسمدة الطبيعية والكيماوية.
- تبين أن (61%) من المستفيدين قد شاركت المرأة الريفية في العمالة العائلية المستخدمة في النشاط الزراعي، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز دور المرأة في اقتصاديات المجتمع الريفي.

- ارتفاع متوسط الدخل الزراعي للمستفيدين من المشروع من (131) دينار إلى (500) دينار سنويا لمتوسط حيازة (15) دونم.

يتبين من الدراسة أنها أجريت على مستفيدين تم تنفيذ أكثر من مكون عندهم في المشروع، وان جمع البيانات قد اقتصر على المستفيدين وإدارة المشروع، وكانت الاستبانة والمقابلة من الأدوات التي تم بها جمع المعلومات من خلال عينة عشوائية طبقية.

دراسة (وزارة الزراعة، 2007): بعنوان التقييم النهائي لمشروع استصلاح الأراضي في محافظة نابلس - الضفة الغربية، تم اعداد هذه الدراسة لصالح وزارة الزراعة الفلسطينية، وهدفت إلى تقييم الأداء والتنفيذ لمشاريع استصلاح الأراضي في منطقة نابلس، وتحليل أثر المشروع على الحياة المعيشية للمجتمعات المستفيدة، من خلال تقييم الأثر الاجتماعي، والبيئي، والاقتصادي، وكيف أثرت المساعدة الإسبانية - وهي الجهة الداعمة للمشروع من خلال مؤسسة التعاون الإسبانية - على التخفيف من معاناة الأهالي المستفيدين من المشروع، تكوّن مجتمع الدراسة من المستفيدين من مشروع استصلاح الأراضي، المنفذ في (15) موقعاً في محافظة نابلس، بينما تكونت عينة الدراسة من (107) مستفيدين، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ان معظم المستفيدين من المزارعين قد استفادوا من مختلف أنشطة المشروع.
- غالبية المنتفعين مقتنعون بالطريقة التي تم بها تنفيذ المشاريع.
- كان هناك انتقاد بسبب تأخير التنفيذ، وضعف المتابعة من المنظمين.
- أظهرت الدراسة أن المشروع سيؤدي إلى تحسين الدخل والأوضاع الاجتماعية للمستفيدين.
- من الناحية الاقتصادية أظهرت الدراسة وجود توفير في الإنفاق على السلع الأساسية من غذاء وماء.
- أظهر المستفيدون حماسهم لتنفيذ مشاريع مشابهة.
- الإنجازات على مستويات النشاطات أكثر مما كان مخططا له.

من الملاحظ أن الدراسة تمت بعد الانتهاء من تنفيذ المشروع، ولم يكن هناك دراسات أخرى خلال فترة التنفيذ، اقتصرت الدراسة على مشاركة المستفيدين والجهات الرسمية (وزارة الزراعة)، ومدير المشروع، بالإضافة إلى ذلك تمت الإشارة من خلال فقرات الدراسة إلى مقومات نجاح المشروع، واستدامته، وأثره، والرضا عن التخطيط، والإنجازات، وفعالية التكلفة.

البيانات والمعلومات جمعت عن طريق اختيار عينة عشوائية، ومن خلال إعداد استبانته للمستفيدين، تمت تعبئتها وجها لوجه مع المستفيدين، وتمت زيارة فريق الدراسة لبعض المواقع التي تم تنفيذ المشروع فيها، وتم استخدام طريقة الصور الفوتوغرافية، بالإضافة إلى مراجعة تقارير المشروع، ولقاء ممثلي وزارة الزراعة ومدير المشروع.

دراسة (العنانزة، 2003): بعنوان تقييم مشروع تطوير الأراضي المرتفعة في محافظة الكرك من خلال مستوى رضا المشتركين بالمشروع، هدفت الدراسة إلى قياس مدى رضا المزارعين عن الاشتراك بالمشروع المنفذ في محافظة الكرك من حيث الدعم الفني المقدم ووسائله، ومدى إدراك المزارعين لأهمية المشروع، والتعرف على وسائل استصلاح الأراضي، وأثر المشروع في تحسين وضع المزارعين. ولقد تكون مجتمع الدراسة من المزارعين المستفيدين من المشروع منذ عام 1964، في كل من لواء القصبه والكرك، ولوائي المزار والقصر، حيث تم أخذ عينة عشوائية بسيطة من 127 استبانته من المزارعين في محافظة الكرك، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الملخصة أدناه:

- أظهرت النتائج مستوى عالياً من درجة الرضا، وبينت الدور الإيجابي للمشروع في تقليل الانهيارات الأرضية.
- نجاح المشروع في الحفاظ على أراضي المستفيدين من الإنجرافات.
- نجاح المشروع في زيادة دخل المستفيدين، وزيادة إنتاجية الأرض، وزيادة مساحة الأراضي المزروعة، والتوسع في زراعة الأشجار المثمرة.

العنانزة -ومن خلال دراسته- اعتمد أسلوب جمع البيانات من خلال الاستبانة، ودعم دراسته من خلال المراجعات التي قام بها للدوائر الرسمية.

علما انه في هذه الدراسة لم يتم التطرق للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والزراعية بشكل مفصل وكاف، ولم يطبق على دراسته التقييمية معايير المتابعة والتقييم مثل الاستدامة والاستمرارية والفاعلية والأثر، في حين اكتفى بقياس الرضا.

دراسة (مركز أبحاث الأراضي، 2010): بعنوان مدى ملائمة الأراضي الفلسطينية للاستصلاح والتطوير في الضفة الغربية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحسين اتخاذ القرارات في مجال تطوير الأراضي غير المستغلة في الضفة الغربية، من خلال توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتكون

بمثابة المرجعية العلمية لصانعي القرار والتقنيين في القطاع الحكومي والمنظمات غير الحكومية للوصول إلى الاستخدام السليم والأمثل لهذه الأراضي. كما هدفت هذه الدراسة إلى إعداد خرائط تصنيفية للمناطق غير الزراعية بحسب ملاءمتها لأغراض التطوير والاستصلاح، والتعرف على أكبر المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي تؤثر بشكل مباشر على عملية استصلاح الأراضي، وكذلك توفير منظور شامل حول حجم الاستثمار في تطوير الأراضي بشكل يلبي احتياجاته.

وتمثلت المنهجية التي اتبعت خلال هذه الدراسة في استعراض المراجع الأدبية ذات الصلة، وإعداد الصور الجوية والخرائط الطبوغرافية وبرامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، والتأكد من الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المجاورة للمناطق التي تم تحديدها، و تخطيط ورسم وحدة الخرائط على أساس التضاريس والتي تتألف من: المرتفعات، والمنحدرات، والمنخفضات، والميل، والصخور والمناخ، تحديد مدى ملائمة الأراضي للاستصلاح بنيت على أساس إعطاء وزن لكل عامل.

إضافة لذلك تم تحديد الأراضي الملائمة للاستصلاح والغابات والمراعي وذلك حسب الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المجاورة، وتم تطبيق التحليل المذكور أعلاه، وإعداد خرائط ملائمة الأراضي للاستصلاح والغابات والمراعي على مستوى الضفة الغربية بشكل عام وعلى مستوى المحافظة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- مساحة الأراضي الملائمة القابلة للاستصلاح في الضفة الغربية هي 467 كم².
- مساحة الأراضي الملائمة للتشجير هي 378 كم²، ومساحة الأراضي التي تصلح كمناطق للرعي هي 811 كم².
- تم تقسيم مساحة الأراضي الملائمة للاستصلاح الـ(467) كم² على النحو الآتي:
(12.7%) الأكثر ملائمة، (49.1%) عالية الملائمة، (73.9%) متوسطة الملائمة، (0.3%) الأقل ملائمة.
- محافظة القدس والخليل تعتبر ذات الأولوية العالية في مشاريع استصلاح الأراضي، تليها محافظة رام الله ونابلس و طولكرم وبيت لحم وقلقيلية وجنين وسلفيت وطوباس وأريحا على التوالي.
- محافظة الخليل لها الأفضلية في إعادة تأهيل الأراضي الرعوية ومن ثم مدينة بيت لحم.

22.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

تعددت أهداف الدراسات السابقة ومنهجياتها وأساليبها، تبعا للجهات القائمة عليها ومعدي هذه الدراسات، فهناك دراسات أكاديمية وأخرى معدة أو صادر عن جهات حكومية أو منظمات دولية، الدراسات الأكاديمية ظهرت وكأنها أكثر تحديدا لأهدافها ومجتمع دراستها ولم تغط في الغالب الجوانب التي من المفترض تغطيتها في حال القيام بعملية تقييم شاملة، حيث تناولت جوانب ومواضيع وجهات محددة، في حين اتسمت الدراسات المعدة والصادرة عن المنظمات الدولية بمناقشتها لأهداف ومخرجات المشاريع والبرامج ومدى تحقيقها، وإعطاء فكرة عن أهمية تنفيذ وتوفير الدعم اللازم لهذه البرامج، دون القيام بقياس الآثار الفعلية المترتبة عن تنفيذ، هذه المشاريع في الغالب، ومدى ارتباطها بالجوانب التنموية، سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية، بالإضافة إلى محدودية مراعاتها للمعايير والمؤشرات الدالة على ذلك بشكل مفصل، ويتضح بأن مجمل الدراسات السابقة لم تستند إلى دراسات تقييمية سابقة، أي خلال مراحل تنفيذ المشروع، ولم تعتمد مؤشرات ومعايير واضحة يمكن قياسها، أي أن هذه الدراسات تمت بعد تنفيذ البرنامج أو المشروع، وبنيت في الغالب على نتائج مراحل المتابعة، وآراء المستفيدين، والجهات المسؤولة، الأمر الذي يصعب القيام بمقارنة وقياس الآثار المترتبة عن هذه البرامج والمشاريع، ومدى إحداثها لتغيير معين.

أما بالنسبة لطرق جمع البيانات والمعلومات فكادت تنحصر في الاستبانة، والمقابلات الشخصية، والملاحظات الميدانية، بالإضافة إلى المراجعات والأبحاث المكتبية، أي القيام بعملية استخلاصية لهذه البرامج والمشاريع، بالإضافة إلى ذلك لم تعتمد غالبية الدراسات السابقة مناقشة المعايير ذات الدلالة التنموية والتي يتم من خلالها توضيح مدى استدامة هذه البرامج وآثارها المتوقعة بغض النظر عن النتائج، إن اختيار طريقة واحدة أو جهة بعينها للاستناد إليها بعملية تقييم لمشروع أو برنامج لاقت العديد من الانتقادات التي قد لا تعكس حقيقة واقع هذه البرامج، كما أظهرت بعض الدراسات السابقة أن الجهات القائمة على عملية تقييم المشاريع اعتمدت على مقيمين وخبراء خارجيين، أي من خارج الهيكل التنظيمي لهذه البرامج والمشاريع، ولم تناقش كما يتضح إدارة وخطة وكفاءة الجهات المنفذة لهذه البرامج، وذهبت باتجاه التركيز على رضا المستفيدين، وعلى الجوانب الفنية، وكثيرا ما ورد في سطور هذه الدراسات ما يدل على أن النتائج مبنية على لغة المستقبل، وما سوف يحدثه.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

1.3 تمهيد

يتناول هذا الفصل وصفاً للأسلوب البحثي الذي اتبع في هذه الدراسة، والذي يتضمن نبذة مختصرة عن مجتمع الدراسة، وتحديد حجم عينة الدراسة، والطريقة التي اتبعتها الباحثة للتأكد من صدق أداة الدراسة، والتحليل الإحصائي لخصائص العينة.

2.3 منهج الدراسة

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الأثر الاجتماعي والاقتصادي من خلال تقييم برامج استصلاح الأراضي، ولتحقيق هدف الدراسة لجأ الباحث إلى دراسة مسحية تستكشف واقع برامج استصلاح الأراضي من خلال المؤسسات المنفذة لتلك المشاريع والبرامج، ومن خلال عينة من المزارعين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي.

وقد استخدم المنهج الوصفي، حيث إنه يعتبر من أنسب المناهج لهذا النوع من الأبحاث، فهو يهدف إلى وصف دقيق للظاهرة كما هي في الواقع ومن ثم تحليلها وتفسير نتائجها تفسيراً كافياً، وربطها بالظواهر الأخرى وذلك للوصول إلى المعرفة الدقيقة لمشكلة الدراسة. (بدر، 2006).

3.3 مجتمع الدراسة

بناءً على مراجعة الأدبيات والمقابلات مع المؤسسات والخبراء في مجال برامج استصلاح الأراضي فقد تم حصر وتحديد مجتمع الدراسة الخاص ببرنامج إدارة المصادر الطبيعية بالمشاركة (PNRMP) الممول بقرض ميسر من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) للسلطة الوطنية الفلسطينية للفترة ما بين (2005-2006)، والذي يتكون من مجتمعين مستقلين هما: مجتمع المؤسسات المنفذة للبرنامج في الضفة الغربية والبالغ عددها (7) مؤسسات. ومجتمع

المزارعين المستفيدين من البرنامج والبالغ عددهم (267) مستفيداً مسجلين في السجلات الرسمية للمؤسسات التي عملت على تنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي في الضفة الغربية في ذلك الوقت.

الجدول (1.3) يوضح توزيع المؤسسات المنفذة لمشاريع استصلاح الأراضي الممولة من (IFAD) والمزارعين المستفيدين حسب القرى والمحافظات لعام 2006/2005.

جدول 1.3: مجتمع الدراسة- المؤسسات المنفذة لمشاريع استصلاح الأراضي الممولة من (IFAD) والمزارعين المستفيدين حسب القرى والمحافظات لعام 2006/2005.

عدد المزارعين		اسم المؤسسة	القرية	المحافظة	#	سنة التنفيذ
20	ACAD	المركز العربي للتطوير الزراعي	أبو فلاح	رام الله	1	2005
13	ESDC	المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	كفل حارس	سلفيت	2	
16	PU	اتحاد الفلاحين	ياصيد	نابلس	3	
9	LRC	مركز أبحاث الأراضي	بيت امرين	نابلس	4	
20	UWAC	اتحاد لجان العمل الزراعي	كفر راعي	جنين	5	
36	MAAN	مركز معا التنموي	زيدا	جنين	6	
11	LRC	مركز أبحاث الأراضي	صانور	جنين	7	
24	PARC	جمعية التنمية الزراعية - الإغاثة الزراعية	بلعا	طولكرم	8	
149		المجموع				
24	PARC	جمعية التنمية الزراعية - الإغاثة الزراعية	بيت عنان	القدس	1	2006
23	ACAD	المركز العربي للتطوير الزراعي	أبو فلاح	رام الله	2	
10	LRC	مركز أبحاث الأراضي	بيت امرين	نابلس	3	
18	LRC	مركز أبحاث الأراضي	الجديدة	جنين	4	
20	UWAC	اتحاد لجان العمل الزراعي	صير	جنين	5	
23	PARC	جمعية التنمية الزراعية - الإغاثة الزراعية	صيда	طولكرم	6	
118		المجموع				
267		المجموع الكلي للعينة				

4.3 عينة الدراسة

جاء المبحوثون في عينتين تبعا لمجمعي الدراسة: المؤسسات المنفذة لبرنامج ادارة المصادر الطبيعية بالمشاركة (PNRMP) الممول بقرض ميسر من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) للسلطة الوطنية الفلسطينية للفترة ما بين (2005-2006) في الضفة الغربية، حيث تم استهداف جميع المؤسسات التي نفذت مشاريع استصلاح الأراضي الخاصة بالبرنامج في تلك الفترة، وهي سبعة مؤسسات ممثلة بالمنسقين المباشرين على البرنامج. وعينة المزارعين المستفيدين من مشاريع الاستصلاح الخاصة بذلك البرنامج، حيث تم اختيار العينة من قوائم أسماء المستفيدين من تلك المشاريع التي تم الحصول عليها من جميع المؤسسات المنفذة، حيث تم رصد (267) مستفيداً، وتم إدخال جميع الأسماء على ملف اكسل، واستخدم أسلوب العينة العشوائية المنتظمة لتحديد عينة الدراسة، وتم حساب عينة دراسة المستفيدين من مشاريع استصلاح الأراضي في الضفة الغربية لعام 2005-2006، من خلال معادلة ريتشارد جيجر وهي كالآتي:

$$n = \frac{\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2}{1 + \frac{1}{N} \left[\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2 - 1\right]}$$

=N حجم المجتمع (267)

=Z الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي 1.96

=d نسبة الخطأ (0.05)

من خلال المعادلة ظهر أن هناك حاجة لعينة تتكون من (158) مستفيداً، وقد اعتمدت المعلومات عن أعداد المزارعين وأسماءهم وعناوينهم على قوائم المؤسسات المشار إليها، وقد تم استخدام أسلوب العينة العشوائية المنتظمة من هذه القوائم.

الجدول (5.3) يوضح نتائج عينة المزارعين المستفيدين من مشاريع استصلاح الأراضي الممولة من (IFAD) حسب المؤسسة المنفذة والعدد الذي تم اختياره من كل مؤسسة.

جدول 5.3: عينة دراسة المزارعين المستفيدين من مشاريع استصلاح الأراضي الممولة من (IFAD) والعدد الذي تم اختياره من كل مؤسسة حسب القرية والمحافظه لعام 2006/2005.

العينة	عدد المزارعين	اسم المؤسسة	القرية	المحافظة	#	سنة التنفيذ
11	20	ACAD	المركز العربي للتطوير الزراعي	أبو فلاح	رام الله	1
8	13	ESDC	المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	كفل حارس	سلفيت	2
9	16	PU	اتحاد الفلاحين	ياصيد	نابلس	3
6	9	LRC	مركز أبحاث الأراضي	بيت امرين	نابلس	4
11	20	UWAC	اتحاد لجان العمل الزراع	كفر راعي	جنين	5
21	36	MAAN	مركز معا التنموي	زيدا	جنين	6
7	11	LRC	مركز أبحاث الأراضي	صانور	جنين	7
14	24	PARC	جمعية التنمية الزراعية - الإغاثة الزراعية	بلعا	طولكرم	8
87	149		المجموع			
14	24	PARC	جمعية التنمية الزراعية - الإغاثة الزراعية	بيت عنان	القدس	1
13	23	ACAD	المركز العربي للتطوير الزراعي	أبو فلاح	رام الله	2
7	10	LRC	مركز أبحاث الأراضي	بيت امرين	نابلس	3
11	18	LRC	مركز أبحاث الأراضي	الجديدة	جنين	4
12	20	UWAC	اتحاد لجان العمل الزراعي	صير	جنين	5
14	23	PARC	جمعية التنمية الزراعية - الإغاثة الزراعية	صيда	طولكرم	6
71	118		المجموع			
158	267		المجموع الكلي للعينة			

5.3 أسلوب وأداة جمع البيانات

قام الباحث بمراجعة الخبراء والفنيين ذات العلاقة وتصميم الأداة الخاصة بالمؤسسات المنفذة والمزارعين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي وهي دليل مقابلة المؤسسات المنفذة واستبيان

للمزارعين المستفيدين، وذلك بعد الإطلاع على الأدبيات ذات الصلة بالأبحاث، والدراسات السابقة التي عملت على الموضوع نفسه.

1.5.3. مراجعة الخبراء والفنيين ذات العلاقة:

لقد تم مراجعة ومقابلة 6 من الخبراء في مجال تنمية القطاع الزراعي وبالتحديد في مجال برامج استصلاح الأراضي في فلسطين، وذلك بهدف تعميق فهم واقع القطاع الزراعي بشكل عام وبرامج استصلاح الأراضي بشكل خاص، وذلك للمساعدة في تأطير البحث بأسلوب يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والزراعية في فلسطين، وتعتبر هذه الأداة من الأدوات التي ساهمت بطريقة مباشرة في تحديد أهداف الدراسة ومعايير التقييم المستخدمة التي من شأنها تزويد صناع القرار في وزارة الزراعة والمؤسسات ذات العلاقة بأهمية برامج استصلاح الأراضي والجدوى منها.

2.5.3. دليل مقابلة المؤسسات المنفذة لبرامج استصلاح الأراضي:

تم اعداد دليل مقابلة المؤسسات بحيث اخذ بعين الاعتبار محاور وأهداف الدراسة، بهدف الحصول على المعلومات التي لا يمكن جمعها من المزارعين فيما يتعلق ببرامج استصلاح الأراضي، حيث تم تحديد المجالات وفق معايير التقييم (الملائمة، الكفاءة، الفاعلية، الأثر، والاستدامة)، وقد تم تقسيم محتوى الاستبانة إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي كالتالي:

1.1 القسم الأول: يتناول المتغيرات المستقلة الخاصة بالمؤسسات وهي تشتمل على (12) متغيراً (اسم المؤسسة كاملاً (بالعربية)، اسم المؤسسة كاملاً (بالانجليزية)، اسم الشخص الذي أجريت معه المقابلة/ علاقته بالمشروع/المركز، عنوان المؤسسة كاملاً، هاتف المؤسسة، فاكس المؤسسة، البريد الإلكتروني، تصنيف المؤسسة، القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة بشكل رئيسي، الفئات المستهدفة، عدد مشاريع الاستصلاح التي قامت المؤسسة بتنفيذها.

• القسم الثاني: يتناول المتغيرات التابعة التي تمثل موضوع البحث والدراسة، فتم تناول مجالات الدراسة التي شملت (5) مجالات رئيسية وهي: الملائمة، الفاعلية، الكفاءة، تقييم الأثر، والاستدامة.

- القسم الثالث: يتناول سبعة مجالات تهتم بمرحلة تقييم المشاريع المنجزة من قبل المؤسسات الممولة لبرامج استصلاح الأراضي، انظر ملحق (4.1).

3.5.3. استبانة المزارعين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي:

بخصوص محتوى استبانة المزارعين المستفيدين، فهي تتكون من ثمانية أقسام رئيسية، هي:

- القسم الأول: يتناول المتغيرات المستقلة الخاصة بالمزارعين المستفيدين، وهي تشمل على ستة متغيرات: (الرقم المتسلسل للاستمارة في العينة، المحافظة، البلدة أو التجمع، اسم رب الأسرة، اسم المستفيد، تاريخ تعبئة الاستمارة).
- القسم الثاني: يتناول المتغيرات لخصائص المستفيد، وتشمل (13) متغيراً : (علاقة المستفيد برب الأسرة، الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة الرئيسية، المهنة الثانوية، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة المعالة، نوع ملكية الأرض، إجمالي المساحة المملوكة للأرض بالدونم، السنة التي تم تنفيذ مشروع استصلاح الأرض فيها، المساحة المشمولة في مشروع الاستصلاح، اسم المؤسسة المنفذة لاستصلاح الأرض).
- القسم الثالث: يتناول خمسة متغيرات بخصوص ملائمة المشروع للمستفيدين، انظر ملحق (5.1).
- القسم الرابع: يتناول ستة متغيرات بخصوص فاعلية المشروع على المستفيدين، انظر ملحق (5.1).
- القسم الخامس: يتناول ثمانية متغيرات الخاصة بموضوع الكفاءة، انظر ملحق (5.1).
- القسم السادس: يتناول المتغيرات الخاصة بأثر المشروع الاجتماعي والاقتصادي على المزارعين وتشمل (19) متغيراً، انظر ملحق (5.1).
- القسم السابع: يتناول المتغيرات الخاصة باستدامة المشروع، وتشمل (18) متغيراً، انظر ملحق (5.1).
- القسم الثامن: يتناول متغيرات تقييم المشروع من ناحية رضا المزارعين المستفيدين من المشروع، ويشمل (11) متغيراً، انظر ملحق (5.1).
- القسم التاسع: يتناول المعوقات التي واجهت المستفيدين، والمقترحات للتطوير الأداء في المشاريع القادمة.

6.3 صدق الأداة

للتحقق من مستوى صدق استبانة المزارعين المستفيدين، فقد تم عرضهما على (6) من المحكمين ذوي الاختصاص في الموضوع، جميعهم من الأكاديميين والباحثين العاملين في مجال الزراعة والتحليل الإحصائي، بغرض التأكد من أن فقرات كل مجال من مجالات الاستبانة التي اشتملت عليها الأداة تعبر عن الغاية من المجال، ومن أجل الوصول إلى درجة عالية من المصدقية في قياس الهدف، وبعد عدة مراجعات واستشارات تم تعديل بعض العبارات كي تصبح أكثر وضوحاً من حيث الصياغة وانتمائها إلى المجالات التي تندرج تحتها، وبعد الانتهاء من عمل التعديلات والتغييرات التي أوصى بها المحكمون أصبحت الأداة ناضجة للعمل، وأخرجت الاستبانة بالشكل النهائي الذي هي عليه، انظر الملحق (5.1)، وقد كان لهؤلاء المحكمين أحسن الأثر في تطوير وتحسين الاستبانة. ولقد تم اختبار استبانة المزارعين من خلال فحصها وتوزيعها على عينة من المزارعين، الملاحظات التي جمعت تم أخذها بعين الاعتبار، الأمر الذي ساهم في تبسيط الاستبانة، وعرضها بشكل أفضل.

7.3 إجراء المسح الميداني:

تم مقابلة جميع المؤسسات المنفذة لبرامج الاستصلاح في الضفة الغربية والبالغ عددها (7) مؤسسات ممثلة بالمنسقين للمشاريع، والمزارعين المستفيدين من تلك البرامج والبالغ عددهم (158) مزارع في مختلف المناطق المستهدفة للدراسة، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين كانون أول وكانون ثاني لعام (2012/2011)، حيث تم التنسيق المسبق مع المزارعين المستهدفين بهدف الحصول على المعلومات اللازمة والتي من شأنها المساهمة في تحقيق أهداف المسح الميداني، والمقابلات كانت ذو طابع شخصي (وجها لوجه)، حيث كان معدل إجراء المقابلة مع المزارع نحو 30 دقيقة، وكان الباحث بدوره يقوم بتوضيح الأسئلة بهدف الحصول على معلومات دقيقة ذات مصداقية، وبعد إنهاء المقابلة مع المبحوث كان الباحث يعمل على تدقيق كل استبانة على حدى بهدف مراجعة وتدقيق مدى صدق المعلومات المدلى بها من قبل المبحوث، وفي حال وجود أخطاء غير مقصودة كان الباحث يناقش النتائج مرة أخرى مع المبحوث بهدف تصحيح الأخطاء المحتملة.

8.3 تدقيق وإدخال البيانات:

بعد مراجعة الاستبانة مرة أخرى مكتبياً وذلك بهدف تقييم محتوى الاستبانة وجمع النتائج التي تفيد أهداف الدراسة، تم إدخال البيانات على صفحة اكسل صممت لذات الغرض.

9.3 التحليل الإحصائي

اعتمد تحليل بيانات هذه الدراسة على التكرارات، والنسب المئوية، وحساب المتوسطات، والانحرافات المعيارية، كما تم اختبار فرضيات الدراسة للإجابة فيما إذا توجد دلالة إحصائية على الفروق بين فئات المتغيرات المستقلة في عينة الدراسة، وقد اعتمد اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (t-test) للعينات المستقلة، و تحليل التباين الأحادي.

نتائج الدراسة ومناقشتها

1.4 مقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً للناتج التي توصلت إليها الدراسة ومناقشتها بعد إجراء عملية التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) وذلك من خلال العرض المفصل لأهم الخصائص المميزة للفئات المبحوثة.

فيما يأتي يعرض الباحث نتائج دراسته، من خلال مناقشة نتائج تحليل:

- دليل مقابلة المؤسسات المنفذة لمشاريع استصلاح الأراضي الممولة من (IFAD) في الضفة الغربية 2005-2006؛
- واستبيان المزارعين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية خلال الفترة ذاتها.

2.4 نتائج دراسة دليل مقابلة المؤسسات المنفذة لمشاريع استصلاح الأراضي الممولة من (IFAD) في الضفة الغربية 2005-2006

فيما يأتي استعراض لنتائج دليل مقابلة المؤسسات المنفذة لبرامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية:

1.2.4. خصائص عينة الدراسة الديمغرافية للمؤسسات المنفذة:

يتناول هذا الجزء من الدراسة ويعلق على الخصائص الأساسية للمبحوثين والتي لها دور في إجاباتهم حول تقييم برامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية، وهي: (اسم المؤسسة، المسمى الوظيفي، عنوان المؤسسة، تاريخ التأسيس، التصنيف، القطاع، سنوات الخبرة في برامج استصلاح الأراضي، الأهداف العامة، الفئات المستهدفة، عدد المشاريع المنفذة في مجال استصلاح الأراضي خلال الفترة المستهدفة (جدول 1.4)).

جدول 1.4: الخصائص الديمغرافية للمؤسسات المنفذة لمشاريع استصلاح الأراضي

العدد	المتغير	
2	مدير البرامج	المسمى الوظيفي
5	منسق مشاريع	
0	مشرف موقع	
4	1990 - 1980	تاريخ التأسيس للمؤسسة
2	2000 - 1991	
1	2010 - 2001	
0	حكومية	تصنيف المؤسسة
7	غير حكومية	
2	التعليم	القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة
4	التنمية المجتمعية	
7	الزراعة والبيئة	
2	التنمية الاقتصادية	
0	الصحة	
1	القانون والمناصرة	
2	الطوارئ والمساعدات الإنسانية	
1	أقل من 10 سنوات	سنوات خبرة المؤسسة في مجال استصلاح الأراضي
2	من 10-20 سنة	
4	أكثر من 20 سنة	
7	مزارعين	الفئات المستهدفة
2	لاجئين	
2	نساء وأطفال	
3	شباب	
1	ذوي الاحتياجات الخاصة	
1	غير ذلك حدد....	
2	أقل من 100 ألف دولار	
2	100 - 200 ألف دولار	
3	أكثر من 200 ألف دولار	

يتضح من الجدول (1.4) أن الغالبية العظمى من المؤسسات المبحوثة قد رشحت المنسق المختص بمشاريع الاستصلاح ليمثلها في إجراء المقابلة، كما يتضح أن 4 مؤسسات قد تم تأسيسها في عقد الثمانيات، ويرى الباحث بأن ذلك يعود لعدم وجود مؤسسات تخدم القطاع الزراعي والمزارعين في هذه الفترة التي سبقت إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، كما يتضح أن جميع المؤسسات المبحوثة والتي نفذت مشاريع استصلاح خلال الفترة 2005-2006 كانت مؤسسات أهلية (غير حكومية)، ويعود ذلك للتوجه الاستراتيجي لوزارة الزراعة والذي يعمل في إتاحة المجال أمام المؤسسات الأهلية لتنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي، واكتفاء وزارة الزراعة بالدور الإشرافي الرقابي إلى جانب التنسيق بين هذه المؤسسات لتحقيق أهداف خطة التنمية الوطنية للقطاع الزراعي.

كما يتضح من الجدول (1.4) أن جميع المؤسسات المبحوثة تعمل بشكل رئيسي في القطاع الزراعي، ويتضح أن 4 مؤسسات تمتلك رصيد خبرات يزيد على 20 سنة في مجال استصلاح الأراضي، وهذا يؤكد على الدور الكبير لهذه المؤسسات في دعم القطاع الزراعي والمزارعين وتعزيز صمودهم في الفترة التي سبقت إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل عام و وزارة الزراعة بشكل خاص، ويتضح أن مؤسستين لهما خبرة في مجال الاستصلاح ما بين 10-20 سنة، وأن مؤسسة واحدة خبرتها أقل من 10 سنوات، وقد تم تصنيف هذه المؤسسات إلى ثلاث فئات بحسب رصيد خبرتها في هذا المجال، الأولى مؤسسات ذات خبرة طويلة ضمت تلك المؤسسات التي تزيد خبرتها عن 20 عام، يليها مؤسسات ذات خبرة متوسطة ضمت تلك المؤسسات التي تتراوح سنين خبرتها بين 10-20 عام وأخيرا مؤسسات ذات خبرة قليلة ضمت المؤسسات التي لا تزيد سنوات خبرتها عن 10 سنوات.

ويتضح من الجدول (1.4) أن جميع المؤسسات المبحوثة تقوم باستهداف المزارعين بشكل رئيسي إلى جانب فئات أخرى وهذا يتناغم من طبيعة اختصاص هذه المؤسسات، ويتضح أن ثلاثة مؤسسات قد حصلت على تمويل يزيد عن 200 ألف دولار أمريكي لتنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي في عدة محافظات في الضفة الغربية، وهذا يتناسب مع خبرة المؤسسة في هذا المجال إلى حد ما، وأن مؤسستين قد حصلت على تمويل ما بين 100-200 ألف دولار، وأن مؤسسة واحدة قد حصلت على تمويل أقل من 100 ألف دولار، وقد تم تصنيف المؤسسات تبعا لحجم التمويل الموجه لبرامج الاستصلاح إلى ثلاثة فئات، الأولى مؤسسات ذات حجم تمويل كبير ضمت تلك المؤسسات التي حصلت على تمويل يزيد عن 200 ألف دولار، يليها مؤسسات ذات تمويل متوسط ضمت تلك المؤسسات التي حصلت على تمويل يتراوح بين 100-200 ألف دولار وأخيرا

مؤسسات ذات تمويل صغير ضمت المؤسسات التي حصلت على تمويل يقل عن 100 ألف دولار.

2.2.4. مدى ملائمة برامج استصلاح الأراضي لاحتياجات المستفيدين من وجهة نظر المؤسسات المنفذة:

يمكن التعرف على مدى ملائمة برامج استصلاح الأراضي لاحتياجات المستفيدين من وجهة نظر المؤسسات المنفذة، من خلال الإجابة عن السؤال الآتي: ما مدى ملائمة برامج استصلاح الأراضي لاحتياجات المستفيدين من وجهة نظر المؤسسات المنفذة؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج معدلات استجابات المؤسسات المنفذة على فقرات الدراسة الخاصة بملائمة برامج استصلاح الأراضي، وذلك كما هو موضح من الجداول (2.4)، (3.4).

جدول 2.4: عدد المؤسسات المطلعة على استراتيجيات وطنية وأخرى ذات العلاقة عند تصميم المشروع.

لا	نعم	الفقرة
1	6	الإطلاع على الخطط الإستراتيجية الوطنية ذات العلاقة
3	4	وجود خطة إستراتيجية للمؤسسة
1	6	مساهمة برامج استصلاح الأراضي في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة
4	3	الإطلاع على الخطط الإستراتيجية للممولين

يتضح من الجدول (2.4) أن غالبية المؤسسات المبحوثة قد قامت بالإطلاع على الاستراتيجيات الوطنية ذات العلاقة، حيث أن 6 مؤسسات قد اطلعت على الإستراتيجية عند تصميم برامج استصلاح الأراضي، وخاصة الإستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي وإستراتيجية الأمن الغذائي، في حين مؤسسة واحدة لم تقم بالإطلاع على الخطة الإستراتيجية، ويتضح أن 4 من المؤسسات لديها خطة إستراتيجية مطبوعة، وتبين أن جميع المؤسسات لديها خطة إستراتيجية متوسطة المدى، في حين أن ثلاثة مؤسسات لا يوجد عندها خطة إستراتيجية، ويتضح أن برامج استصلاح الأراضي قد ساهمت في تحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية ل 6 مؤسسات، واتضح أن ثلاثة مؤسسات قد قامت بالإطلاع على الخطة الإستراتيجية للممول عند تصميمها لبرامج استصلاح الأراضي، بينما 4 مؤسسات لم تقم بالإطلاع على الخطة الإستراتيجية للممول.

ويرى الباحث أن الإطلاع على الخطط الإستراتيجية الوطنية ذات العلاقة وخاصة الإستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي من قبل المؤسسات العاملة بالقطاع الزراعي قبل تصميم البرامج تعتبر من أساسيات العمل التنموي المستدام، ووجود خطة إستراتيجية للمؤسسة مؤشر مهم على بنائها المؤسسي، في حين عدم وجود خطة إستراتيجية للمؤسسة يدل على الضعف في الوصول إلى مرحلة النضوج من المأسسة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم وجود رؤيا تنموية واضحة لدى المؤسسة.

جدول 3.4: استجابات المؤسسات المنفذة لبرامج استصلاح الأراضي حول الأدوات المستخدمة في حصر وتحديد الاحتياجات للفئات المستهدفة.

العدد	الفقرة
3	إستبانة
3	مجموعة مركزة
6	مراجعة التقارير والدراسات ذات العلاقة
7	زيارات حقلية للعائلات والتجمعات المستهدفة
1	غير ذلك

يتضح من الجدول (3.4) أن جميع المؤسسات المبحوثة قد قامت بحصر وتحديد الاحتياجات للفئات المستهدفة على ارض الواقع قبل تصميم برامج استصلاح الأراضي بنسبة 100%، بينما اختلفت في الأدوات المستخدمة لتلك العملية واتضح أن 6 مؤسسات قد استخدمت أداة مراجعة التقارير والدراسات السابقة ذات العلاقة في تحديد احتياجات الفئات المستهدفة، وأن جميع المؤسسات قد قامت بزيارات حقلية للعائلات والتجمعات المستهدفة ويرى الباحث انه من المهم استخدام أكثر من أداة للتحقق من احتياجات الفئة المستهدفة لكي يتم تصميم البرامج بشكل يحقق الأهداف المخططة.

يتضح من نتائج الدراسة أن معظم المؤسسات المبحوثة والمنفذة لبرامج استصلاح الأراضي قد قامت بتصميم المشاريع بما ينسجم وأولويات احتياجات المزارعين، وذلك بإطلاعهم على الخطط الإستراتيجية ذات العلاقة قبل تصميم المشروع وخاصة الخطة الإستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي، والتي تتناغم مع الخطط الإستراتيجية لتلك المؤسسات، ومن جانب آخر أن تلك المؤسسات استخدمت الأدوات المناسبة التي من شأنها حصر وتحديد احتياجات المزارعين.

3.2.4. مدى فاعلية برامج استصلاح الأراضي في الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه، من وجهة نظر المؤسسات المنفذة:

يمكن التعرف على مدى فاعلية برامج استصلاح الأراضي في الوصول إلى أفضل النتائج المرجوة منه، من وجهة نظر المؤسسات المنفذة، من خلال الإجابة عن السؤال الآتي: ما مدى فاعلية برامج استصلاح الأراضي في الوصول إلى أفضل النتائج المرجوة منه، من وجهة نظر المؤسسات المنفذة؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج معدلات استجابات المؤسسات المنفذة على فقرات الدراسة الخاصة بفاعلية برامج استصلاح الأراضي وذلك كما هو موضح من الجداول (4.4)، (4.5)، (4.6)، (4.7)، (4.8).

جدول 4.4: استجابات المؤسسات حول مستوى تحقيق الأهداف المخططة مع المحققة لبرامج استصلاح الأراضي

الفقرة	تحقق بشكل كامل	تحقق بشكل جزئي	لم يتحقق
الهدف المخطط الرئيسي الأول (المساهمة في الحد من الفقر)	5	2	0
الهدف المخطط الرئيسي الثاني (زيادة الرقع الزراعية)	5	2	0
الهدف المخطط الرئيسي الثالث (زيادة دخل المزارع)	1	3	3

يتضح من الجدول (4.4) أن 5 مؤسسات من المؤسسات المبحوثة قد حققت الهدف المخطط الرئيسي الأول والثاني بشكل كامل، بينما مؤسستين قد حققته بشكل جزئي، أما الهدف المخطط الرئيسي الثالث فتشير النتائج أن مؤسسة واحدة قد حققته بشكل كامل، وأن 3 من المؤسسات حققته بشكل جزئي، وأن ثلاثة مؤسسات لم تحققه، ويعزى ذلك إلى ضعف آلية الاستهداف في اختيار بعض المزارعين من قبل المؤسسات التي ليست لها خبرة طويلة مع المجتمع المحلي وبرامج الاستصلاح، بالإضافة إلى ضعف المتابعة بعد انتهاء المشروع من قبل تلك المؤسسات للمزارعين المستفيدين وإرشادهم حول إدارة المزرعة في جميع المراحل بشكل استثماري .

جدول 5.4: عدد المؤسسات التي شاركت الفئات المستهدفة والجهات المشاركة الأخرى في مراحل المشروع.

الفقرة	نعم	لا
مشاركة الفئات المستهدفة في تصميم المشروع	6	1
مشاركة الفئات المستهدفة في تنفيذ المشروع	7	0
مشاركة الفئات المستهدفة في متابعة وتقييم المشروع	2	5
مشاركة جهات معينة في تنفيذ المشروع	7	0

يتضح من الجدول (5.4) أن 6 مؤسسات من المؤسسات المبحوثة قد شاركت الفئات المستهدفة في تصميم المشروع، بينما مؤسسة واحدة فقط لم تشارك الفئات المستهدفة، وأن جميع المؤسسات قد شاركت الفئات المستهدفة في تنفيذ مشروع الاستصلاح بنسبة 100%، وأن مؤسستين قد شاركت الفئات المستهدفة في متابعة وتقييم المشروع، بينما 5 مؤسسات لم تشارك الفئات المستهدفة في متابعة وتقييم المشروع، وهذا واضح على أن معظم المؤسسات العاملة في مجال التنمية لم تبدي اهتماماً ملحوظاً في إشراك الفئات المستهدفة في عملية التقييم النهائي للبرامج، علماً أن تلك العملية تعتبر عنصراً أساسياً لا غنى عنه.

ويتضح جميع المؤسسات قد أجمعت بنسبة 100% على إشراك جهات معينة في تنفيذ المشروع، حيث تم إشراك وزارة الزراعة والمجالس القروية والجمعيات الخيرية في جميع مراحل المشروع، ويتمثل الإشراك في تصميم أنشطة البرامج، ووضع المعايير في اختيار المستفيدين وتحديد المناطق الجغرافية المستهدفة وتحديد المساهمات الاجتماعية.

جدول 6.4: استجابات المؤسسات حول وجود دوافع علمية وراء التخطيط لتنفيذ المشروع و اختيار المناطق المستهدفة

الفقرة	نعم	لا
وجود دوافع علمية وراء التخطيط لتنفيذ المشروع	6	1
وجود دوافع علمية وراء اختيار المناطق المستهدفة من المشروع	6	1

يتضح من الجدول (6.4) أن 6 مؤسسات من المؤسسات المبحوثة كان لها دوافع علمية وراء التخطيط لتنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي، ويتضح أن هناك دوافع علمية وراء اختيار المناطق

المستهدفة من قبل المؤسسات بنفس العدد، وهذا يؤكد وعي المؤسسات التنموية للمتطلبات الأساسية اللازمة لإنجاح برامج الاستصلاح من الناحية الفنية والجغرافية، مثل المناطق المرتفعة والتي لا يقل معدل سقوط الأمطار فيها عن 300 ملم، ونسبة ميلان الأرض وكميات ونوعية الصخور، واختيار الأصناف التي تتلائم مع المنطقة بالإضافة إلى تقنيات الحصاد المائي المتبعة.

جدول 7.4: استجابات المؤسسات حول المقاييس الأساسية التي أخذها منسق المشروع بعين الاعتبار عند تقييم المشاريع

الفقرة	نعم	لا
التأكد من تحقيق أهداف المشروع	7	0
مراجعة مفصلة للإنجازات	7	0
مدى الالتزام بالجدول الزمني لتنفيذ المشروع	7	0
مدى الالتزام بينود الموازنة وعدم تجاوزها	6	1
أثر المشروع على الفئات المستهدفة، وقياس رضا المستفيدين من المشروع	6	1
أثر المشروع في منطقة التنفيذ	6	1
تقييم مستوى أداء المؤسسة المنفذة في تنفيذ المشروع	5	2
استمرارية المشروع بعد انتهاء التمويل، أو المساعدة الفنية	5	2
الخبرات المستفادة من المشروع	5	2

يتضح من الجدول (7.4) أن معظم المؤسسات المنفذة لبرامج استصلاح الأراضي عملت على إجراء تقييم نهائي بعد انجاز المشاريع المنفذة في منطقة البحث، وان جميع هذه المؤسسات قد قامت بالفعل من التأكد من معايير التقييم الآتية: تحقيق أهداف المشروع، ومراجعة مفصلة للإنجازات، ومدى الالتزام بالجدول الزمني لتنفيذ المشروع، أما بخصوص مدى الالتزام بينود الموازنة وبأثر المشروع على الفئات المستهدفة ومنطقة التنفيذ فاتضح أن 6 مؤسسات قد قامت بذلك، كما اتضح أن 5 مؤسسات قد قامت بالتأكد من استمرارية المشروع بعد انتهاء التمويل أو المساعدة الفنية وتقييم الخبرات المستفادة من المشروع.

جدول 8.4: عدد المؤسسات التي تستخدم نظام المعلومات للمشاريع الزراعية (APIS).

الفقرة	نعم	لا	النسبة
استخدام المؤسسة لنظام APIS	نعم		5
	لا		2

2	2008	في أي عام تم إدخال آخر بيانات على نظام APIS
0	2009	
3	2010	
0	2011	

يتضح من الجدول (4.8) أن 5 مؤسسات من المؤسسات المبحوثة قد استخدمت نظام APIS في إدخال البيانات التي تخص المشاريع التنموية والتي من أهمها مشاريع الاستصلاح، ويتضح أن مؤسستين فقط قد قامت بتحديث بيانات المشاريع الزراعية الخاصة بها في عام 2008، بينما ثلاثة مؤسسات قد قامت بتحديث البيانات خلال عام 2010، وهذا يدل على أن هنالك إقبال ضعيف لا يرتقي للمستوى المطلوب في عملية تحديث واستخدام البيانات التي يوفرها نظام معلومات المشاريع الزراعية المعروف بـ APIS.

يتضح من نتائج الدراسة أن معظم المؤسسات المبحوثة والمنفذة لبرامج استصلاح الأراضي حققت معظم الأهداف الرئيسية المخططة لها، وأن المؤسسات شاركت الفئات المستهدفة في معظم مراحل المشاريع، وأن التخطيط لمشاريع الاستصلاح واختيار المناطق المستهدفة من قبل المؤسسات نابع عن دوافع علمية، وهذا دليل على وجود فاعلية كبيرة لبرامج استصلاح الأراضي.

4.2.4. مدى كفاءة برامج استصلاح الأراضي في الوصول إلى أفضل النتائج المرجوة منها من وجهة نظر المؤسسات المنفذة:

يمكن التعرف على مدى كفاءة برامج استصلاح الأراضي في الوصول إلى أفضل النتائج المرجوة منها، من وجهة نظر المؤسسات المنفذة، من خلال الإجابة عن السؤال الآتي: ما مدى كفاءة برامج استصلاح الأراضي في الوصول إلى أفضل النتائج المرجوة منه، من وجهة نظر المؤسسات المنفذة؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج معدلات استجابات المؤسسات المنفذة على فقرات الدراسة الخاصة بكفاءة برامج الاستصلاح وذلك كما هو موضح من الجداول (9.4)، (10.4).

جدول 9.4: مدى التزام المؤسسات بالخطة الزمنية وموازنة المشروع

الفقرة	نعم	لا
تاريخ البدء	7	0

1	6	تاريخ الانتهاء
1	6	موازنة المشروع

يتضح من الجدول (9.4) أن جميع المؤسسات المبحوثة قد التزمت بتاريخ البدء في تنفيذ المشاريع بنسبة 100%، وأن 6 مؤسسات قد أنهت المشاريع ضمن الفترة المحددة، وأن مؤسسة واحدة فقط لم تلتزم بالخطة الزمنية، وذلك بسبب مشاكل إدارية و لوجستية خاصة بالمؤسسة، ويرى الباحث أن الالتزام بالفترة الزمنية لم يترتب عليه أية تكاليف إضافية، ومن جهة أخرى أكدت 6 مؤسسات بالتزامها بالموازنة الخاصة بالمشروع، وهذا دليل واضح على أن التكاليف الفعلية كانت منسجمة تماما مع التكاليف التقديرية لبرامج استصلاح الأراضي.

جدول 10.4: مدى تحقيق الأنشطة المخططة مقابل الأنشطة المنفذة

لم يتحقق	تحقق بشكل جزئي	تحقق بشكل كامل	الفقرة
0	1	6	النشاط المخطط الرئيسي الأول (تجريف أراضي)
0	1	6	النشاط المخطط الرئيسي الثاني (بناء جدران استنادية)
1	1	5	النشاط المخطط الرئيسي الثالث (حفر آبار زراعية)
0	1	6	النشاط المخطط الرئيسي الرابع (زراعة أشتال)

يتضح من الجدول (10.4) عند سؤال المؤسسات المبحوثة عن مدى تحقيق تنفيذ الأنشطة المخططة مقابل الأنشطة المنفذة كانت النتائج على النحو الآتي: 6 مؤسسات حققت تنفيذ نشاط تجريف الأراضي بشكل كامل، ومؤسسة واحدة فقط حققت بشكل جزئي، وأن 6 مؤسسات حققت تنفيذ نشاط بناء جدران استنادية بشكل كامل، ومؤسسة واحدة فقط حققت بشكل جزئي، وأن 5 مؤسسات حققت تنفيذ حفر الآبار بشكل كامل، ومؤسسة واحدة فقط حققت بشكل جزئي، ومؤسسة واحدة فقط لم تحققه، وذلك ربما بسبب عدم مقدرة المزارع على دفع المساهمة النقدية المطلوبة منه وفق شروط الاستفادة، وأخيرا 6 مؤسسات حققت تنفيذ زراعة الأشتال بشكل كامل، ومؤسسة واحدة فقط حققت بشكل جزئي، ويمكن الاستنتاج من تلك النتائج بان معظم الأنشطة المخططة قد تم تنفيذها بالفعل وفق الموازنات الموضوعه، وهذا مؤشر جيد على مدى واقعية الأسعار التقديرية مقابل الفعلية، وبالتالي تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة.

يتضح من نتائج الدراسة أن معظم المؤسسات المبحوثة والمنفذة لبرامج استصلاح الأراضي قد التزمت بالخطط الزمنية والموازنات للمشاريع المنفذة، وأن معظم الأنشطة الرئيسية المخطط لها من قبل المؤسسة قد تم تحقيقها بكفاءة عالية، مما يدل على أن نتائج برامج استصلاح الأراضي قد وصلت إلى مرحلة جيدة.

5.2.4. تقييم أثر برامج استصلاح الأراضي على المؤسسات المنفذة، من وجهة نظر المؤسسات المنفذة:

يمكن التعرف على أثر برامج استصلاح الأراضي على المؤسسات المنفذة، من وجهة نظر المؤسسات المنفذة، من خلال الإجابة عن السؤال الآتي: ما هو تقييم أثر برامج استصلاح الأراضي على المؤسسات المنفذة، من وجهة نظر المؤسسات المنفذة؟ ولإجابة عن هذا السؤال تم استخراج معدلات استجابات المؤسسات المنفذة على فقرات الدراسة الخاصة بأثر برامج استصلاح الأراضي وذلك كما هو موضح من الجداول (11.4)، (12.4).

جدول 11.4: استجابات المؤسسات حول تقييم أثر برامج استصلاح الأراضي

الفقرة	أثر كبير	أثر متوسط	أثر محدود	لا يوجد أثر
أثر المشاريع على المستفيدين	2	4	1	0
أثر المشاريع على المؤسسات المنفذة	6	1	0	0
رضا المؤسسات عن الشراكة مع المؤسسات المشرفة عليها في التنفيذ	2	5	0	0

يتضح من الجدول (11.4) أن مؤسستين من المؤسسات المبحوثة قد أجمعت على أن هناك أثر كبير لمشاريع الاستصلاح على المستفيدين، وأن 4 مؤسسات قد أجمعت على أن هناك أثر متوسط لمشاريع الاستصلاح على المستفيدين، وأن مؤسسة واحدة فقط ترى أن المشاريع لها اثر محدود على المستفيدين، ويعود ذلك بسبب عدم قدرة المزارعين على توفير المساهمة المطلوبة منهم، ويتضح أن 6 مؤسسات أجمعت على أن مشاريع الاستصلاح تعود عليها بالأثر الكبير، في حين مؤسسة واحدة فقط كان للمشاريع اثر متوسط عليها، ويعزى ذلك للتماس المباشر مع المزارعين وعلاقتهم مع المؤسسات المنفذة، ويتضح أن مؤسستين كان رضاها بشكل كبير عن دور

المؤسسات الشريكة والمشرفة على تنفيذ المؤسسات لمشاريع استصلاح الأراضي، وأن 5 مؤسسات كان رضاها متوسط، ويعزى ذلك لوجود علاقة متينة بين المؤسسات المنفذة والمؤسسات المشرفة.

جدول 12.4: استجابات المؤسسات حول مرحلة تقييم المشاريع المنجزة من قبل المؤسسات المشرفة

لا	نعم	الفقرة
1	6	هل قام منسق الجهة المشرفة على تنفيذ مؤسستكم للمشروع بزيارتكم بشكل مبرمج بعد تقديم التقارير المرحلية؟
4	3	هل قام منسق الجهة المشرفة على تنفيذ مؤسستكم للمشروع بزيارتكم بشكل عشوائي غير مبرمج لمتابعة نشاطات وانجازات المشروع؟
1	6	هل قام منسق الجهة المشرفة على تنفيذ مؤسستكم للمشروع أو مستشار خارجي بزيارة تقييميه نهائية للمشروع بعد انجازه؟
7	0	في حالة تم التقييم، هل تلقت مؤسستكم ملخص عن نتائج التقييم النهائي للمشروع من قبل المؤسسات المشرفة؟
0	7	في حالة تم التقييم، هل قامت المؤسسات المشرفة بعقد اجتماع على المستوى القطاعي أو الجغرافي لعرض نتائج تقييم المشاريع المنجزة بشكل عام والدروس المستفادة منها؟

يتضح من الجدول (12.4) أن 6 مؤسسات من المؤسسات المبحوثة قد تم زيارتها بشكل مبرمج من قبل منسق الجهة المشرفة على تنفيذ المؤسسات بعد تقديم التقارير المرحلية، وان ثلاثة مؤسسات قام منسق الجهة المشرفة بزيارتها بشكل عشوائي غير مبرمج لمتابعة نشاطات وانجازات المشروع، ويرى الباحث أن تلك العملية تعتبر من أهم عمليات المتابعة والتقييم للتأكد من تنفيذ الأنشطة حسب المعايير المتفق عليها من قبل المؤسسات المنفذة.

كما ويتضح أن 6 مؤسسات أجمعت على قيام منسق الجهة المشرفة أو مستشار خارجي بزيارة تقييميه نهائية للمشروع بعد إنجازه، ويتضح أن جميع المؤسسات لم تتلقى ملخص عن نتائج التقييم النهائي للمشروع من قبل المؤسسات المشرفة بنسبة 100%، حيث اقتصر النتائج على توضيح التقييم النهائي بعمل تقرير نهائي حول الانجازات فقط، ويتضح أن جميع المؤسسات تم دعوتها بعقد اجتماع على المستوى القطاعي أو الجغرافي لعرض نتائج تقييم المشاريع المنجزة بشكل عام

والدروس المستفادة منها، ويرى الباحث أن هذا يؤكد على وجود تنسيق كبير بين المؤسسات المنفذة والمؤسسات المشرفة عليها في تنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي.

6.2.4. مدى قدرة برامج استصلاح الأراضي على الاستدامة في تحقيق أهدافها من وجهة نظر المؤسسات المنفذة:

يمكن التعرف على مدى قدرة برامج استصلاح الأراضي على الاستدامة في تحقيق أهدافها، من وجهة نظر المؤسسات المنفذة، من خلال الإجابة عن السؤال الآتي: ما مدى قدرة برامج استصلاح الأراضي على الاستدامة في تحقيق أهدافها، من وجهة نظر المؤسسات المنفذة؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج معدلات استجابات المؤسسات المنفذة على فقرات الدراسة الخاصة بقدرة برامج استصلاح الأراضي على الاستدامة في تحقيق أهدافها وذلك كما هو موضح من الجدول (13.4).

جدول 13.4: نسبة الأنشطة المستمرة بعد انتهاء المشاريع

النسبة		الفقرة
100%	نعم	هل استمرت الأنشطة بعد انتهاء المشروع
0%	لا	
100%	جدران استنادية	ما هي الأنشطة
100%	آبار جمع	
80%	أشغال	
70%	سياج	

يتضح من الجدول (13.4) أن معظم المؤسسات أكدت على وجود استمرارية للأنشطة المنفذ في المشاريع من حيث وجود الجدران الاستنادية، وآبار جمع مياه الأمطار، والأشغال المزروعة، وسياج الأرض المستصلحة، كما ويتضح من النتائج أن معظم الأراضي التي تم استصلاحها وحسب رأي المؤسسات أنها قادرة على توفير الإنتاج الزراعي بنسب كبيرة وأنها فرصة جيدة للاستثمار، ويتضح أيضا أن هناك نسبة جيدة من المزارعين قاموا باستصلاح مساحات أخرى على حسابهم الخاص، الأمر الذي يؤكد على وجود استدامة في تحقيق الأهداف لتلك المشاريع.

7.2.4. المعوقات والعقبات التي تواجه برامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية والمقترحات للتغلب عليها من وجهة نظر المؤسسات المنفذة:

تعددت المعوقات والعقبات التي تواجه برامج استصلاح الأراضي من قبل المؤسسات المنفذة، والاقتراحات التي يجب الأخذ بها في عين الاعتبار، والتي يمكن الإطلاع عليها بشيء من التفصيل في الملحق (7.1)، والتي تمحورت حول عدم وجود التمويل بالوقت المناسب، ضعف في الكادر الحالي للمهندسين، نقص الإمكانيات بشكل عام، أما بخصوص المقترحات فتمحورت بشكل عام حول إنشاء قاعدة بيانات عن المواقع القابلة للاستصلاح في الضفة الغربية، توحيد آليات العمل مع جميع المؤسسات العاملة في مجال الاستصلاح وتحديد المساهمة لكافة الأنشطة، وضرورة ممارسة الجهات الرسمية لدورها.

8.4.2 ملخص نتائج دليل مقابلة المؤسسات:

فيما يأتي ملخص نتائج دليل مقابلة المؤسسات المنفذة لبرامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية:

1. مدى ملائمة برامج استصلاح الأراضي لاحتياجات المستفيدين من وجهة نظر المؤسسات المنفذة: أن معظم المؤسسات المبحوثة والمنفذة لبرامج استصلاح الأراضي قد قامت بتصميم المشاريع بما ينسجم وأولويات احتياجات المزارعين، وذلك بإطلاعهم على الخطط الإستراتيجية ذات العلاقة قبل تصميم المشروع وخاصة الخطة الإستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي، والتي تتناغم مع الخطط الإستراتيجية لتلك المؤسسات، ومن جانب آخر أن تلك المؤسسات استخدمت الأدوات المناسبة التي من شأنها حصر وتحديد احتياجات المزارعين.

2. مدى فاعلية برامج استصلاح الأراضي في الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه، من وجهة نظر المؤسسات المنفذة: ان معظم المؤسسات المبحوثة والمنفذة لبرامج استصلاح الأراضي حققت معظم الأهداف الرئيسية المخططة لها، وأن المؤسسات شاركت الفئات المستهدفة في معظم مراحل المشاريع، وأن التخطيط لمشاريع الاستصلاح واختيار المناطق المستهدفة من قبل المؤسسات نابع عن دوافع علمية، وهذا دليل على وجود فاعلية كبيرة لبرامج استصلاح الأراضي، أما بخصوص تحديث وتوثيق البيانات عن المشاريع المنجزة ومنها قيد

الانجاز فهناك ضعف واضح من قبل المؤسسات في استخدام نظام المعلوم للمشاريع الزراعية (APIS).

3. مدى كفاءة برامج استصلاح الأراضي في الوصول إلى أفضل النتائج المرجوة منها من وجهة نظر المؤسسات المنفذة: ان معظم المؤسسات المبحوثة والمنفذة لبرامج استصلاح الأراضي قد التزمت بالخطط الزمنية والموازنات للمشاريع المنفذة، وأن معظم الأنشطة الرئيسية المخطط لها من قبل المؤسسة قد تم تحقيقها بكفاءة عالية، مما يدل على أن نتائج برامج استصلاح الأراضي قد وصلت إلى مرحلة جيدة.

4. تقييم أثر برامج استصلاح الأراضي على المؤسسات المنفذة، من وجهة نظر المؤسسات المنفذة: أن مؤسستين من المؤسسات المبحوثة قد أجمعت على أن هناك اثر كبير لمشاريع الاستصلاح على المستفيدين، وأن 4 مؤسسات قد أجمعت على أن هناك أثر متوسط لمشاريع الاستصلاح على المستفيدين، وأن مؤسسة واحدة فقط ترى أن المشاريع لها اثر محدود على المستفيدين، ويتضح أن 6 مؤسسات أجمعت على أن مشاريع الاستصلاح تعود عليها بالأثر الكبير، ويتضح أن 6 مؤسسات أجمعت على قيام منسق الجهة المشرفة أو مستشار خارجي بزيارة تقييميه نهائية للمشروع بعد إنجازه، ويتضح أن جميع المؤسسات لم تتلقى ملخص عن نتائج التقييم النهائي للمشروع من قبل المؤسسات المشرفة بنسبة 100%، حيث اقتصرت النتائج على توضيح التقييم النهائي بعمل تقرير نهائي حول الانجازات فقط، ويتضح أن جميع المؤسسات تم دعوتها بعقد اجتماع على المستوى القطاعي أو الجغرافي لعرض نتائج تقييم المشاريع المنجزة بشكل عام والدروس المستفادة منها، ويرى الباحث أن هذا يؤكد على وجود تنسيق كبير بين المؤسسات المنفذة والمؤسسات المشرفة عليها في تنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي.

5. مدى قدرة برامج استصلاح الأراضي على الاستدامة في تحقيق أهدافها: من وجهة نظر المؤسسات المنفذة: أن معظم المؤسسات أكدت على وجود استمرارية للأنشطة المنفذ في المشاريع من حيث وجود الجدران الاستنادية، وآبار جمع مياه الأمطار، والاشتال المزروعة، وسياج الأرض المستصلحة، كما ويتضح من النتائج أن معظم الأراضي التي تم استصلاحها ويتضح أيضا أن هناك نسبة جيدة من المزارعين قاموا باستصلاح مساحات أخرى على حسابهم الخاص، الأمر الذي يؤكد على وجود استدامة في تحقيق الأهداف لتلك المشاريع.

6. المعوقات والعقبات التي تواجه برامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية والمقترحات للتغلب عليها من وجهة نظر المؤسسات المنفذة: تعددت المعوقات والعقبات التي تواجه برامج استصلاح الأراضي من قبل المؤسسات المنفذة، والاقتراحات التي يجب الأخذ بها في عين الإعتبار، والتي تمحورت حول عدم وجود التمويل بالوقت المناسب، ضعف في الكادر الحالي للمهندسين، نقص الإمكانيات بشكل عام، أما بخصوص المقترحات فتمحورت بشكل عام حول إنشاء قاعدة بيانات عن المواقع القابلة للاستصلاح في الضفة الغربية، توحيد آليات العمل مع جميع المؤسسات العاملة في مجال الاستصلاح وتحديد المساهمة لكافة الأنشطة، وضرورة ممارسة الجهات الرسمية لدورها.

3.4 نتائج دراسة إستبانة المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي

فيما يأتي استعراض لنتائج استبانة المزارعين المستفيدين من برامج الاستصلاح في الضفة الغربية:

1.3.4. خصائص عينة الدراسة الديمغرافية للمزارعين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية:

يستعرض هذا الجزء من الدراسة ويعلق على الخصائص الأساسية للمبحوثين انظر جدول (14.4)، حيث أن البعض منها له دور في إجاباتهم حول تقييم برامج استصلاح الأراضي، وهي: (علاقة المستفيد برب الأسرة، الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة الرئيسية، المهنة الثانوية، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة المعالة، نوع ملكية الأرض، إجمالي المساحة المملوكة للأرض بالدونم، السنة التي تم تنفيذ مشروع استصلاح الأرض فيها، المساحة المشمولة في مشروع الاستصلاح، اسم المؤسسة المنفذة).

جدول 14.4: خصائص عينة الدراسة الديمغرافية للمزارعين المستفيدين من برامج الاستصلاح

المتغير	العدد	النسبة المئوية
نفسه	146	92.4%
زوج/زوجة	7	4.4%
ابن/ بنت	3	1.9%
أخ/أخت	1	0.6%
زوجة ابن/زوج بنت	1	0.6%

النسبة المئوية	العدد	المتغير		
90.5%	143	ذكر	الجنس	
9.5%	15	أنثى		
12.7%	20	حتى 40 سنة	العمر	
31.6%	50	41-50 سنة		
36.7%	58	51-60 سنة		
19.0%	30	أكثر من 60 سنة		
6.3%	10	أقل من ابتدائي	المؤهل العلمي	
15.2%	24	ابتدائي		
25.9%	41	إعدادي		
17.7%	28	ثانوي		
10.1%	16	دبلوم متوسط		
19.0%	30	بكالوريوس		
1.9%	3	دبلوم عالي		
3.8%	6	ماجستير		
48.7%	77	مزارع		الوظيفة الرئيسية
22.8%	36	موظف		
7.0%	11	ربة بيت		
15.2%	24	مهن حرة (عامل)		
6.3%	10	أخرى		
72.8%	115	مزارع	المهنة الثانوية	
4.4%	7	موظف		
1.9%	3	ربة بيت		
16.5%	26	مهن حرة (عامل)		
4.4%	7	أخرى		
5.7%	9	أعزب/عزباء	الحالة الاجتماعية	
92.4%	146	متزوج/متزوجة		
1.9%	3	أرمل/أرملة		
100.0%	158		المجموع	

يتضح من الجدول (14.4) أن 92.4% من المستفيدين هم من أرباب الأسر أنفسهم، وكذلك يتبين من الجدول ذاته أن نسبة عالية من المستفيدين من هذه المشاريع هم من الذكور والتي تمثل 90.5%، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها طبيعة الملكية الزراعية، بالإضافة إلى العادات والتقاليد الاجتماعية، مع العلم بأن معايير منح المشروع تعطي فرصة للإناث أكبر منها للذكور، وتتراوح أعمار المبحوثين المستفيدين ما بين 40 إلى 60 سنة والتي تمثل 68.3%، ويتضح أن 34.8%

من المستفيدين هم من حملة المؤهلات العلمية (دبلوم متوسط فأعلى)، وهذا إلى حد ما يتوافق مع متغير المهنة الرئيسية، ويتضح أيضا أن ما نسبته 22.8% هم من الموظفين كوظيفة رئيسية، وأن 48.7% هم من المزارعين كمهنة رئيسية، ويرى الباحث أن هذه النتيجة تعكس واقع القطاع الزراعي الذي يشكل مصدر دخل إضافي لأكثر من نصف المبحوثين، وأنه يشكل في الوقت نفسه فرصة عمل لغير المستفيدين.

جدول 15.4-أ: خصائص عينة الدراسة الديمغرافية للمزارعين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي-حجم الأسرة.

المتغير	العدد	النسبة المئوية
عدد أفراد الأسرة	حتى 3 أفراد	9.5%
	من 4-6 أفراد	28.5%
	من 7-9 أفراد	42.4%
	أكثر من 9 أفراد	19.6%
متوسط حجم الأسرة	7.3	

جدول 15.4-ب: خصائص عينة الدراسة الديمغرافية للمزارعين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي-القوى العاملة

الجنس	متوسط حجم الأسرة	النسبة	توزع الأسرة حسب العمر بالسنوات				عدد العاملين	عدد العاملين في الزراعة	عدد الحاصلين على شهادة ثانوية	عدد الحاصلين على شهادة جامعية
			6-1	7-15	16-59	60 فأكثر				
ذكور	3.5	48%	8%	22%	66%	4%	82%	89%	94%	74%
إناث	3.8	52%	12%	21%	64%	3%	19%	43%	64%	48%

ويتضح من الجدول (15.4) أن ما نسبته 42.4% من المستفيدين تتكون حجم أسرهم من 7-9 أفراد للأسرة، وهذا يدل على زيادة فرص العمل العائلي لخدمة الأرض المستصلحة، علما أن متوسط حجم الأسرة للمستفيدين هو 7 أفراد تقريبا، وهذا يتناسب بشكل جيد مع معايير المشروع، علما أنه يعتبر من المعايير المهمة في ترشيح الفرد للاستفادة من المشروع أن يكون معدل الإعالة

مرتفع، ويتضح أن نسبة الإناث في الأسر المستفيدة أعلى من نسبة الذكور، فما نسبته 52% من اسر المستفيدين من الإناث، وأن ما نسبته 65% من المستفيدين كانت أعمار أفراد أسرهم ما بين 16- 59 سنة، ويرى الباحث أن معظم أفراد الأسرة هم في سن العمل خاصة أن ما نسبته 66% من أفراد الأسر قادرين على العمل، ويتضح أن 89% من الذكور القادرين على العمل يعملون في مجال الزراعة، وأن نسبة 43% من الإناث القادرات على العمل يعملن في نفس المجال، ويرى الباحث أن ذلك يشكل فرصة كبيرة في إنجاح واستدامة مشروع الاستصلاح لدى المستفيدين، ويتضح أن نسبة التعليم بين أفراد الأسر المستفيدة مرتفعة، وهذا مؤشر يتناسب مع الوعي الحاصل في مجال قطاع الزراعة بشكل عام.

جدول 16.4: خصائص عينة الدراسة الديمغرافية للمزارعين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي-معلومات عن الأراضي المستهدفة

النسبة المئوية	العدد	المتغير	
61.4%	97	طابو خاص (تسجيل مجدد)	وثيقة إثبات ملكية الأرض المستهدفة
27.2%	43	مالية (إخراج قيد)	
8.9%	14	عقد (حجة) بيع أو شراء	
1.9%	3	مشاع	
0.6%	1	غير ذلك	
36.1%	57	حتى 10 دونمات	إجمالي المساحة المملوكة للأرض بالدونم
22.7%	46	من 11-20 دونم	
15.2%	24	من 21-30 دونم	
21.5%	31	أكثر من 30 دونم	
55%	87	2005	سنة التنفيذ
45%	71	2006	
8.9%	14	اقل من 4 دونمات	إجمالي المساحة المشمولة بالاستصلاح
33.5%	53	من 4 إلى اقل من 8 دونمات	
54.4%	86	من 8 إلى اقل من 12 دونم	
3.2%	5	12 دونم فأكثر	
100	158	المجموع	

يتضح من الجدول (16.4) أن 61.4% من المستفيدين المبحوثين يمتلكون الأراضي المستهدفة بموجب وثائق طابو ، وأن 27% من المستفيدين المبحوثين يمتلكون الأراضي المستهدفة بموجب إخراج قيد (مالية)، في أن 8.9% و 1.9% من المستفيدين المبحوثين يمتلكون الأراضي المستهدفة بموجب حجة بيع/شراء و مشاع على التوالي، وهذا يتناسب مع معايير برامج استصلاح الأراضي في انتقاء المرشحين للاستفادة من المشروع والتي تلزم المستفيد بتقديم وثائق إثبات الملكية أو حق التصرف بالأراضي المستهدفة.

وتشير النتائج أن 36.1% من المستفيدين يمتلكون أراضي ذات مساحة أقل من 10 دونمات، بينما 37.7% يمتلكون 10-30 دونم، و 21.5% أكثر من 30 دونم، علما أن معايير المشاريع تعطي فرصة أكبر للمستفيد الذي يمتلك مساحات كبيرة لحاجاته للمساعدة في استصلاحها، وذلك من أجل الحصول على مردود اقتصادي مجدي من الأرض المستصلحة، وهذا إلى حد ما يتوافق مع المساحة المشمولة في المشاريع التي تم تنفيذها عند المزارعين، فما نسبته 87.9% من المستفيدين قد استفادوا من المشروع بمساحة 5-10 دونمات، يرى الباحث أن هذه النسبة طبيعية، وذلك لأن معايير العمل في هذه البرامج تشترط الاستفادة بمساحة محددة، بهدف توزيع الفائدة على أكبر عدد من المزارعين، ولأن هدف هذه المشاريع أن تخدم صغار و فقراء المزارعين.

2.3.4. مدى ملائمة برامج استصلاح الأراضي لاحتياجات المستفيدين من وجهة نظر المزارعين المستفيدين:

يمكن التعرف على مدى ملائمة برامج استصلاح الأراضي من خلال الإجابة عن السؤال الآتي: ما مدى ملائمة برامج استصلاح الأراضي لاحتياجات المستفيدين من وجهة نظر المزارعين المستفيدين؟ وللاجابة عن هذا السؤال تم استخراج معدل إجابات المبحوثين وذلك كما هو واضح من الجدول (17.4).

جدول 17.4: معدلات استجابات المزارعين حول ملائمة برامج استصلاح الأراضي

النسبة المئوية	العدد	الفقرة	
85.4%	135	ذات أولوية قصوى	في الوقت الذي تم اختيارك للاستفادة من مشروع الاستصلاح، فإن استصلاح الأرض
13.3%	21	أولوية ثانوية	

النسبة المئوية	العدد	الفقرة	
1.3%	2	ليس من أوليائي	كان
88.6%	140	إقبال كبير لحاجة أراضيهم للاستصلاح	في ذلك الوقت كيف كان الإقبال على طلب الاستفادة من مشروع الاستصلاح من قبل المزارعين المجاورين لأرضك
5.1%	8	إقبال كبير لكن أراضيهم غير قابلة للاستصلاح	
5.7%	9	إقبال قليل لعدم وجود رغبة عند المزارعين	
0.6%	1	غير ذلك	
82.9%	131	نعم	هل تمتلك أراضي صالحة للزراعة ولكنها غير مستصلحة ومستغلة في الزراعة
17.1%	27	لا	
3.8%	5	الأرض مصادرة أو مغلقة عسكرياً	ما هي أسباب عدم استصلاح الأرض واستغلالها في الزراعة
78.6%	103	نقص مصادر التمويل	
6.1%	8	الخلافات بين المالكين	
11.5%	15	عدم توفر الوقت الكافي للزراعة	
84.8%	134	ذات أولوية قصوى	لو أتاحت لك الفرصة أن يتم مساعدتك في استصلاحها في الوقت الحالي فإن ذلك يعد
12.0%	19	ذات أولوية ثانوية	
3.2%	5	ليست من أوليائي	

يتضح من الجدول (17.4) أن 85.4% من المزارعين المبحوثين كانت إجاباتهم أن أولوية مشاريع استصلاح الأراضي في ذلك الوقت كانت ذات أولوية قصوى، بينما 13.3 ذات أولوية ثانوية في حين أن 1.3% كانت خارج أولوياتهم.

وعند استطلاع آراء المزارعين المبحوثين حول مدى أهمية برامج استصلاح الأراضي بالنسبة للمزارعين المجاورين للأرض المستصلحة وذلك عن طريق إقبالهم في طلب الاستفادة من المشروع في ذلك الوقت كانت النتائج على النحو التالي: 88.6% يرون أن هذا الإقبال كان كبير لحاجة أراضيهم للاستصلاح، وأن 5.7% إقبال قليل لعدم وجود رغبة عند المزارعين، وأن 5.1% إقبال كبير لكن أراضيهم غير قابلة للاستصلاح، أما النسبة المتبقية كان إقبالهم قليل، وهذا يتوافق مع معايير الاستفادة من مشاريع الاستصلاح التي كانت تستهدف الأراضي المتجاورة ليتم استصلاح أكبر مساحة ممكنة في موقع واحد وبتكاليف أقل.

ويتضح من الجدول (17.4) أن 82.9% من المزارعين المبحوثين يمتلكون أراضي غير مستغلة وقابلة للاستصلاح، وأن 78.6% من المزارعين غير قادرين على استصلاح أراضيهم بسبب نقص

مصادر التمويل لتغطية تكاليف الاستصلاح، وهذا يؤكد على أهمية برامج استصلاح الأراضي بالنسبة للمزارعين غير القادرين على تغطية النفقات اللازمة لتلك العلمية، ومن الجدير بالذكر أن المؤسسات العاملة في مجال الاستصلاح تدعم المزارعين بنسبة تصل إلى حوالي 75% من تكاليف الأعمال المطلوبة.

ويتضح من الجدول (17.4) وأن 84.8% من المزارعين تعتبر استصلاح أراضيهم في الوقت الحالي ذات أولوية قصوى، ويرى الباحث أن مشاريع الاستصلاح لم تشبع حاجتهم في استصلاح أراضيهم بدرجة عالية، وهذا يدل على رغبة المزارعين في المزيد من المشاريع.

من خلال نتائج الدراسة تبين أن برامج استصلاح الأراضي تتسجم إلى حد كبير مع احتياجات وأولويات المزارعين.

3.3.4. مدى فاعلية برامج استصلاح الأراضي في الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه، من وجهة نظر المزارعين المستفيدين:

يمكن التعرف على مدى فاعلية برامج استصلاح الأراضي من خلال الإجابة عن السؤال الآتي: ما مدى فاعلية برامج استصلاح الأراضي في الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها، من وجهة نظر المزارعين المستفيدين؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج النسب المئوية ومعدلات استجابات المزارعين وذلك كما هو واضح من الجداول (18.4)، (19.4)، (20.4).

جدول 18.4: معدلات استجابات المزارعين حول الهدف من استصلاح الأراضي

نسبة التحقق	نسبة الهدف	الفقرة	
21.8%	85.4	توفير دخل إضافي	ما الهدف من استصلاح أرضك حسب رأيك وما نسبة تحققه؟
83.6%	99.4	استغلال الأرض المتروكة	
84.1%	100.0	حمايتها من المصادرة	
69.1%	97.5	توفير فرص عمل	
33.4%	68.2	تنويع الإنتاج الزراعي	
4.9%	11.5	المتاجرة في الأرض	

يتضح من الجدول (18.4) أن الغالبية العظمى من المزارعين أجمعوا على أن استصلاح الأراضي يهدف إلى حماية الأراضي من المصادرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وهذا يعتبر كهدف رئيسي من وجهة نظر المزارعين، ويرى المزارعين أن هذا الهدف قد تحقق بنسبة 84.1%، ويعزى ذلك إلى قرب الأراضي المستصلحة من مناطق التماس وقربها من جدار الفصل العنصري، والذي يجعلها عرضة للمصادرة لصالح عمليات التوسع الاستيطاني.

كما ويتضح أن 99.4% من المزارعين أجابوا على أن الاستصلاح يهدف إلى استغلال الأرض المتروكة، ويرى المزارعين أن هذا الهدف قد تحقق بنسبة 83.6%، ويعزى ذلك لاملاكهم مساحات كبيرة غير مستغلة وبحاجة للاستصلاح.

ويتضح أن 97.5% من المزارعين يرون أن استصلاح الأراضي يعمل على توفير فرص عمل، وأن هذا الهدف تحقق بنسبة 69.1%، وذلك من خلال تنفيذ أنشطة في استصلاح الأراضي ذاتها وفرص العمل التي تتوفر بفعل العمليات الزراعية التي تليها.

كما ويتضح من الجدول (18.4) أن 85.4% من المزارعين أجابوا على أن الاستصلاح يوفر دخل إضافي لهم وكانت نسبة تحقق هذا الهدف بنسبة 21.8%، ويعزى ذلك إلى أن جزء كبير من المحاصيل المزروعة لم تدخل في طور الإنتاج الاقتصادي وإن الجزء الآخر يستهلك ذاتيا من قبل المزارعين.

ويتضح أن 68.2% من المزارعين يرون أن الهدف هو تنويع الإنتاج الزراعي قد تحقق بنسبة 33.4%، وهذا يتناسب مع أهداف وزارة الزراعة التي تهتم بإدخال الأصناف الجديدة ذات الإنتاج الكبير والقيمة الاقتصادية العالية، مع الحفاظ دائما على الأصناف البلدية المحلية.

كما ويتضح أن 11.5% من المزارعين كان هدفهم من الاستصلاح المتاجرة بالأراضي، وذلك بسبب ارتفاع قيمة الأراضي بعد استصلاحها، ويعتبر ذلك استثمار جيد بالنسبة لهم، إلا أن نسبة تحقق هذا الهدف كانت بنسبة 4.9%، أي أن هذا الاستثمار مجدي أكثر على المدى البعيد مع بقاء ملكية الأرض تحت تصرفهم ولأن الثروة التي بين أيديهم هي الاستثمار الحقيقي.

جدول 19.4: معدلات استجابات المزارعين حول أسباب تحقق أو عدم تحقق نجاح مشروع استصلاح الأراضي.

النسبة المئوية	الفقرة	
69.4%	عدم توفر فرص عمل في المنطقة	أسباب تحقق نجاح المشروع:
87	قرب الموقع من مصدر مياه دائم	
72.6%	وجود خبرة طويلة في العمل الزراعي	
4.5%	غير ذلك	
26.8%	قلة خبرة المزارع	أسباب عدم تحقق نجاح المشروع:
39.5%	عدم توفر خدمات الإرشاد	
12.7%	نوعية الاشتال	
9.8%	عدم ملائمة أصناف الاشتال	
12.6	مصدر المياه غير كافي (البئر)	
25.5%	انهيار الجدران الاستنادية	
7.6%	الاعتداءات الإسرائيلية	

يتضح من الجدول (19.4) أن 72.6% من المزارعين ربطوا سبب تحقق نجاح المشروع بالخبرة الطويلة لدى المزارع نفسه، وهذا يتناسب مع معايير الاستفادة من المشروع تماماً، ويعتقد الباحث أن خبرة المزارع تعد من أهم عناصر نجاح المشروع خاصة في مجال العمليات الزراعية.

كما ويتضح أن 69.4% من المزارعين أرجعوا سبب التحقق لعدم وجود فرص عمل في المنطقة، الأمر الذي يجعل من استصلاح الأرض فرصة كبيرة لتوفير للتشغيل الذاتي، واتضح أن قرب موقع الأرض المستصلحة من مصدر مياه دائم كان سبباً مهماً في إنجاح المشروع واستدامته فما نسبته 87% من المزارعين أكدوا على ذلك، ويتضح أن 4.5% من المزارعين قد أرجعوا السبب لأكثر من عامل، فالبعض قام بتأجير الأرض لمزارع أكثر خبرة، والبعض الآخر اتبع نظام المزارعة.

ويتضح من الجدول (19.4) أن 26.8% من المزارعين قد أرجعوا سبب عدم نجاح المشروع لقلة الخبرة عندهم، و 39.5% لعدم توفر خدمات الإرشاد، وبدل ذلك على وجود ضعف في تقديم الخدمات اللازمة من قبل المؤسسات ذات العلاقة بالإرشاد وضعف الاتصال بين المزارعين وتلك المؤسسات.

كما ويتضح من الجدول (19.4) أن 12.7% من المزارعين قد ارجعوا سبب عدم نجاح المشروع إلى نوعية الاشتال المقدمة، و 9.8% ربطوا السبب بعدم ملائمة الأصناف للمنطقة، ويعود ذلك إلى التأخر في مواعيد تسليم الاشتال مما يؤثر على جودتها، إلى جانب أن بعض الاشتال لم تحظ بالعناية الجيدة من قبل المزارعين.

كما تشير النتائج في الجدول (19.4) أن 25.7% من المزارعين قد ارجعوا سبب عدم نجاح المشروع لانتهاء بعض الجدران الاستنادية، مما يؤدي ذلك إلى حدوث انجراف التربة في الأراضي المستصلحة عند هواء المزارعين، وأن 7.3% أرجعوا السبب لكثرة الاعتداءات الإسرائيلية.

جدول 20.4: معدلات استجابات المزارعين حول فاعلية برامج استصلاح الأراضي

النسبة المئوية	العدد	الفقرة	
93.0%	147	نعم	هل المعايير التي استخدمت في اختيار المزارعين للاستفادة من المشروع كانت منطقية:
7.0%	11	لا	
83.5%	132	نعم	هل تم تنفيذ كامل الأنشطة المتفق عليها مع المؤسسة المنفذة في استصلاح أرضك
16.5%	26	لا	
76.9%	20	انتهاء ميزانية المشروع	سبب عدم تنفيذ كامل الأنشطة المتفق عليه مع المؤسسة المنفذة في استصلاح أرضك
3.8%	1	لم التزم بالمساهمة في المشروع	
19.2%	5	غير ذلك	

يتضح من الجدول (20.4) أن 93% من المزارعين المبحوثين قد أكدوا على أن المعايير التي استخدمت في اختيار المزارعين للاستفادة من المشروع كانت منطقية، وأن 7% فقط منهم اختلفوا مع هذا التوجه، وهذا يؤكد على مدى مصداقية الجهات ذات العلاقة في ترشيح المزارعين للاستفادة من المشروع وصلاحيه آليات التقييم والاختيار .

كما ويتضح أن 83.5% من المزارعين أجابوا انه قد تم تنفيذ كامل الأنشطة المتفق عليها مع المؤسسة المنفذة في الأراضي المستهدفة، بينما 16.5% من المزارعين اعتبروا التنفيذ جزئياً مرجعين السبب في ذلك إلى عدم كفاية ميزانية المشروع بنسبة 76.9%، و جزء آخر منهم

(3.8%) أرجعوا السبب لعدم قدرتهم المادية على المساهمة في أنشطة المشروع، في حين أن 19.2% أرجعوا السبب لعوامل أخرى كالظروف السياسية ومشاكل الملكيات.

من خلال نتائج الدراسة تبين أن برامج استصلاح الأراضي قد حققت معظم الأهداف الرئيسية من وجهة نظر المزارعين المستفيدين، حيث كانت إجاباتهم عالية بمعدل 72.3% فيما يتعلق بحماية الأراضي من المصادرة، وتوفير فرص عمل، واستغلال الأراضي المتروكة، وتوفير دخل إضافي، والمعايير المستخدمة في ترشيح المزارعين من الاستفادة، وتنفيذ كامل الأنشطة المنفق عليها في المشروع من قبل المؤسسات المنفذة، وهذا يدل أن برامج استصلاح الأراضي كانت فعالة للوصول للأهداف المرجوة.

4.3.4. مدى كفاءة برامج استصلاح الأراضي في الوصول إلى أفضل النتائج المرجوة منها من وجهة نظر المزارعين المستفيدين:

يمكن التعرف على مدى كفاءة برامج استصلاح الأراضي من خلال الإجابة عن السؤال الآتي: ما مدى كفاءة برامج استصلاح الأراضي في الوصول إلى أفضل النتائج المرجوة منها من وجهة نظر المزارعين المستفيدين؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعدلات استجابات المزارعين وذلك كما هو واضح من الجداول (21.4)، (22.4)، (23.4).

جدول 21.4: معدلات استجابات المزارعين حول كفاءة برامج استصلاح الأراضي

النسبة المئوية	العدد	الفقرة
9.5%	15	750 – 500
31.0%	49	1000 – 751
32.9%	52	1250 – 1001
15.2%	24	1500 – 1251
11.4%	18	2000 – 1501
12.7%	20	200 – 125
19.6%	31	250 – 201
25.3%	40	300 – 251

كم كان إجمالي التكاليف الفعلية لاستصلاح دونم واحد في أرضك بالدولار؟

كم كانت مساهمتك الفعلية في استصلاح الدونم الواحد بالدولار؟

النسبة المنوية	العدد	الفقرة	
%20.3	32	301 - 350	
%22.2	35	351 - 400	
%58.9	93	نعم	هل التكاليف التي وضعتها المؤسسة المنفذة كانت كافية لاستصلاح دونم واحد بالشكل الصحيح؟
%41.1	65	لا	
%67.7	44	الأرض وعرة وتحتاج إلى مزيد من العمل والجهد والوقت	سبب عدم كفاية التكاليف التي وضعتها المؤسسة المنفذة لاستصلاح دونم واحد بالشكل الصحيح؟
%27.7	18	العمل من خلال المقاولين يزيد من تكاليف الاستصلاح	
%1.5	1	عدم وجود عمال مهرة لتنفيذ الأنشطة	
%3.1	2	غير ذلك	
%31.6	50	التعاقد مع المقاولين	هل تفضل في تنفيذ الأنشطة أن يكون التعاقد مع؟
%68.4	108	التعاقد مع المزارعين	

يتضح من الجدول (21.4) أن 63.9% من المزارعين قد أجابوا على أن تكلفة الدونم الفعلية هي ما بين 751-1250 دولار أمريكي، ويعتبر هذا منطقياً في ذلك الوقت بسبب أسعار المحروقات وتكاليف العمالة في تنفيذ أنشطة الاستصلاح، ويتضح أن 26.8% من المزارعين أجابوا على أن تكلفة الدونم الواحد كانت 1251-2000 دولار، ويعزى هذا التفاوت في إجابات المزارعين حول تكلفة الدونم إلى طبيعة الأرض المستصلحة، هذا وحسب خبرة الباحث فإن كل قطعة أرض تختلف عن الأخرى بطبيعة الميلاء ونسبة الصخور، فكلما زادت نسبة الصخور أو زادت نسبة الميلاء للأرض ارتفعت تكاليف الاستصلاح.

كما ويتضح أن 25.3% من المزارعين قد أجابوا على أن مساهمتهم في التكاليف الإجمالية للدونم الواحد هي ما بين 251-300 دولار أمريكي، وأن 22.2% أجابوا بأن مساهمتهم كانت ما بين 351-400 دولار، وأن 20.3% كانت مساهمتهم ما بين 301-350 دولار، وأن 19.6% كانت ما بين 201-250 دولار، وأن 1.7% من المزارعين كانت مساهماتهم ما بين 125-200 دولار من إجمالي التكاليف في استصلاح دونم واحد. ويعتبر ذلك منطقياً حسب رأي الباحث بسبب اختلاف طبيعة الأراضي التي تم استصلاحها، كما وأن نسبة مساهمة المزارعين من إجمالي التكاليف تعتبر منطقية ومتطابقة نوعاً ما مع معايير برامج استصلاح الأراضي، حيث تم تحديد مساهمة المزارع من قبل المؤسسة المنفذة للمشروع وهي 25% من إجمالي التكاليف.

ويتضح من الجدول (21.4) أن 68.4% من المزارعين يفضلون التعاقد مباشرة من قبل المؤسسة مع المزارع (استصلاح فردي) في تنفيذ الأنشطة المناطة بالمشروع، بينما بعض المزارعين وجدوا أن التعاقد مع المقاولين (استصلاح جماعي) أفضل، فما نسبته 31.6% من المزارعين يفضلون التعاقد مباشر مع المقاول، ويعزى ذلك الاختلاف في الرغبة من قبل المزارعين حول آلية العمل في تنفيذ الأنشطة إلى وجود مميزات لكل منهما، والجدول (22.4) يوضح ذلك.

جدول 22.4: معدلات استجابات المزارعين حول آلية التعاقد في تنفيذ برامج استصلاح الأراضي من وجهة نظرهم

التعاقد مع المقاولين (استصلاح جماعي)	التعاقد مع المزارعين (استصلاح فردي)			
	النسبة المئوية	العدد		
12.7%	20	87.3	138	أقل تكاليف
27.8%	44	72.2	114	جودة العمل أفضل
28.5%	45	71.5	113	فترة التنفيذ أسرع
14.6%	23	85.4	135	أقل تعقيد في الإجراءات
20.9%	33	79.1	125	نسبة المشاركة من قبل المزارع أفضل

يتضح من الجدول (22.4) أن 87.3% من المزارعين أجابوا على أن الاستصلاح الفردي أقل كلفة، بينما كانت 12.7% من المزارعين أجابوا على الاستصلاح الجماعي أقل كلفة، ويعزى ذلك لتنفيذ كامل الأنشطة من قبل المزارع الذي بدوره يختار الآليات والعمالة حسب ما يناسبه من الأسعار مما يقلل من التكاليف إلى حد ما، في حين أنه في حالة التعاقد مع المقاولين بشكل مباشر فإن الأسعار تكون ملزمة وذلك حسب العطاءات التي يتم إحالتها للمقاولين، وتكون التكاليف أعلى إلى حد ما.

ويتضح أن 85.4% من المزارعين أجابوا على أن الاستصلاح الفردي أقل تعقيداً في الإجراءات، بينما 14.6% من المزارعين أجابوا على الاستصلاح الجماعي أقل تعقيداً في الإجراءات، وذلك لأن التعاقد مع المقاولين يمر في عدة مراحل من الإجراءات من حيث الإعلان عن طرح العطاء وإمكانية إعادة طرح العطاء مرة أخرى بسبب ارتفاع الأسعار المطروحة من قبل المقاولين، وبعد ذلك يتم إحالة العطاء على المقاول ومن ثم توقيع اتفاقية العمل والتي تتطلب عدة أوراق ملزمة في

العطاء من قبل المقاول ومن ثم مباشرة العمل، هذا وحسب الإجراءات هناك إمكانية لتجزئة العطاء لأكثر من مقاول ولأكثر من نشاط مما يجعل الأمر أكثر تعقيداً في تنفيذ المقاول للأنشطة.

ويتضح أن 79.1% من المزارعين أجابوا على أن الاستصلاح الفردي تكون فيه نسبة المشاركة من قبل المزارع أفضل، بينما كانت 20.9% من المزارعين أجابوا على الاستصلاح الجماعي لنفس السبب، ويعزى ذلك لتواجد ومشاركة المزارع في تنفيذ جميع مراحل الاستصلاح بنسبة كبير في آلية العمل بالاستصلاح الفردي، في حين عند التعاقد مع المقاول يبقى المزارع محايداً دون تدخل يذكر بسبب وجود مهندس مباشر من جهة ومن جهة أخرى أن مساهمته المادية معروفة لديه فلا حاجة للتدخل حسب راية.

وأن 72.1% من المزارعين أجابوا على أن الاستصلاح الفردي جودة العمل فيه أفضل، بينما كانت 27.8% من المزارعين أجابوا على الاستصلاح الجماعي لنفس السبب، ويعود ذلك لقيامه بتنفيذ الأنشطة هو وبعض أفراد أسرته، في حين أن التعاقد مع المقاول يفرض عليه العمالة في تنفيذ الأنشطة دون عن رغبته.

وأن 71.5% من المزارعين أجابوا على أن الاستصلاح الفردي أسرع في فترة التنفيذ، بينما كانت 28.5% من المزارعين أجابوا على الاستصلاح الجماعي لنفس السبب، وذلك لان التعاقد مع المقاول يحتاج إلى وقت أطول بسبب امتلاكه عدد محدود من الآليات والعمال وذلك حسب العطاءات، مما يجعل المزارع المجاور ينتظر حتى ينهي المقاول النشاط في الأرض ومن ثم ينتقل للمزارع الآخر للبدء في التنفيذ، في حين الاستصلاح الفردي يجعل التنفيذ أسرع حيث يكون هناك أكثر من آلية تعمل في الموقع وعمالة أكثر في التنفيذ.

جدول 23.4-أ: معدلات استجابات المزارعين حول قيامهم في تنفيذ أنشطة الاستصلاح

النسبة المئوية	العدد		
91.8%	145	نعم	هل قمت بتنفيذ بعض أنشطة الاستصلاح في أرضك؟
8.2%	13	لا	

جدول 23.4-ب: معدلات استجابات المزارعين حول قيامهم في تنفيذ أنشطة الاستصلاح

النسبة المئوية	نسبة الأنشطة التي نفذت
47.6%	بناء جدران استنادية
12.4%	حفر بئر
67.1%	حراثة وتعزير الأرض
85.4%	زراعة الاشتال
13.9%	أخرى

يتضح من الجدول (23.4) أن 91.8% من المزارعين المبحوثين قد قاموا بأنفسهم بتنفيذ بعض أنشطة الاستصلاح في أراضيهم، وأن 8.2% من المزارعين لم يقوموا بتنفيذ الأنشطة، ويرجع ذلك لتوفير فرص عديدة للعمل في تنفيذ أنشطة الاستصلاح، ويتضح أن 85.4% من المزارعين قد قاموا بزراعة الاشتال في أراضيهم، ويعزى ذلك وحسب إجراءات التنفيذ أن زراعة الاشتال دون عن غيرها من الأنشطة تقع على مسؤولية المزارع مباشرة في التنفيذ.

كما ويتضح 67.1% من المزارعين قد قاموا بنشاط حراثة وتعزير الأرض، وأن 47.6% من المزارعين قاموا بتنفيذ نشاط بناء الجدران الاستنادية، وأن 12.4% من المزارعين قد قاموا بحفر الآبار لجمع مياه الأمطار، ويرى الباحث ان هناك نسبة مشاركة جيدة من قبل المزارعين في تنفيذ الأنشطة وهذا ما يتفق مع اهداف البرنامج.

من خلال نتائج الدراسة تبين أن أنشطة برامج استصلاح الأراضي قد تم تنفيذها بشكل اقتصادي قدر الامكان والنتائج التي تحققت بالنسبة للنفقات المخططة والموارد المستخدمة كانت وفق اسس اقتصادية، وأن نسبة المشاركة في العمل من قبل المزارعين انفسهم تزداد من خلال التعاقد مباشرة مع المستفيدين.

5.3.4. الأثر الاجتماعي والاقتصادي لبرامج استصلاح الأراضي على المستفيدين:

يمكن التعرف على الأثر الاجتماعي والاقتصادي لبرامج استصلاح الأراضي من خلال الإجابة عن السؤال الآتي: ما هو الأثر الاجتماعي والاقتصادي لبرامج استصلاح الأراضي على

المستفيدين؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعدلات استجابات المزارعين وذلك كما هو واضح من الجداول (24.4).

جدول 24.4: معدلات إجابات المزارعين المبحوثين حول تغير الدخل بعد الانتهاء من مشروع الاستصلاح

النسبة المئوية	العدد	الفقرة	
75.3%	119	نعم	هل زاد دخل الأسرة بعد الاستفاد من المشروع
24.7%	39	لا	
17.8%		متوسط نسبة الزيادة في معدل الدخل السنوي	
30.4%	48	زيادة الإنفاق الأسري (الغذاء)	المردود الناتج من الارض المستصلحة ساهم في
36.7%	58	قلل من الإنفاق الأسري (الغذاء)	
32.9%	52	لم يتغير الإنفاق (الغذاء)	
14.6%		متوسط مساهمة ناتج الارض المستصلحة في دخل الاسرة السنوي	

يتضح من الجدول (24.4) أن 75.3% من المزارعين المبحوثين قد أجابوا على أن هناك زيادة في دخل الأسرة بعد الاستفاد من المشروع، وأن 24.7% من المزارعين لم يكن هناك زيادة في دخلهم، ويتضح أن متوسط نسبة الزيادة في معدل الدخل السنوي للأسرة كان بنسبة 17.8%، ويرى الباحث أن السبب يكمن في أن المزارع لم يحظ بفرصة استصلاح مساحة كبيرة من الارض التي يمتلكها، وأن غالبية الفئة التي لم تكن هناك زيادة في دخلهم هم موظفون وعمال حسب عينة الدراسة، وبالتالي ربما كانت إجاباتهم بالحايدة حول مساهمة هذه المشاريع في زيادة دخلهم.

كما ويتضح من الجدول (24.4) أن 36.7% من المزارعين المبحوثين أجابوا على أن المردود الناتج من الأرض المستصلحة ساهم في تقليل الإنفاق الأسري، بينما 30.4% زاد من الإنفاق الأسري، وأن 32.9% لم يتغير الإنفاق عندهم، ويرى الباحث أن مثل هذه المشاريع لا تقوم على استرداد رأس المال بشكل سريع وملمس لتعمل على تحسين وضعهم الاقتصادي، وخصوصاً أن الزراعة عادتاً ما ينظر إليها على أساس أنها الدخل الثاني لنسبة كبيرة من المجتمع الفلسطيني، وأن هذه المشاريع تهدف لتأمين احتياجاتهم الغذائية والمحافظة على مستوى معين من الأمن الغذائي، ولهذا تعتبر استجابات المزارعين منطقيّة إلى حد ما.

جدول 25.4: معدلات إجابات المزارعين المبحوثين حول معدلات الإنتاج للمحاصيل المزروعة في الأرض المستصلحة

الفقرة	معدل الإنتاج كغم / دونم	نسبة الاستهلاك ذاتيا
زيتون	53.5	92.5%
لوزيات	53.5	60.6%
عنب	92.9	80%
تين	13.8	74.9%
تفاحيات	13.3	93.5%
أخرى	15	90%

كم معدل الإنتاج بالكيلو غرام من المحاصيل التي تم زراعتها في الأرض المستصلحة للدونم الواحد

يتضح من الجدول (25.4) أن معظم المزارعين يقومون باستهلاك الناتج من الأرض المستصلحة ذاتياً، فما نسبته 80% من إنتاج المحاصيل يتم استهلاكه من قبل أفراد الأسر المستفيدة، ويتضح من النتائج أن معدلات الإنتاج للمحاصيل لم تبلغ المعدل الحقيقي من الإنتاج أي أنها في بداية طور الإنتاج الاقتصادي.

جدول 26.4: معدلات إجابات المزارعين المبحوثين حول نسبة ما يتم إنفاقه من العائدات السنوية من الأرض المستصلحة

النسبة المئوية	نسبة ما يتم إنفاقه من العائدات السنوية من الأرض المستصلحة على
0.3%	شراء سلع كمالية
1.1%	حفر بئر إضافي
7.7%	زيادة الأرض المستصلحة
2.5%	شراء أشتال
15.7%	تمويل مدخلات زراعية
20.0%	الإنفاق على الأسرة
2.7%	مساعدة تعليم الأبناء في الجامعة

يتضح من الجدول (26.4) أن 20% من عائدات الأرض المستصلحة تصرف في الإنفاق على الأسرة، وأن 15.7% لتمويل المدخلات الزراعية، و 7.7% تنفق على زيادة الأرض المستصلحة،

ويرى الباحث أن المزارعين قد وصلوا إلى مرحلة الاقتناع في استثمار ما أمكن في مجال استصلاح الأراضي وزيادة المساحة المستصلحة لما لها من دور في تحسين وضعهم الاقتصادي.

جدول 27.4-أ : معدلات إجابات المزارعين المبحوثين حول الأثر الاجتماعي والاقتصادي

النسبة المئوية	العدد	الفقرة	
57.0%	90	نعم	هل ساهم المشروع في رفع مستوى التعليم لأحد أفراد الأسرة؟
43.0%	68	لا	
45.6%	41	دفع أقساط جامعية	
47.8%	43	منع تسرب الأولاد من المدارس	
4.4%	4	تعليم خارج البلد	
2.2%	2	غير ذلك	
74.7%	118	نعم	هل أصبحت الأسرة قادرة على تلبية جميع حاجاتها الضرورية بعد الاستفادة من المشروع
25.3%	40	لا	
82.3%	130	نعم	هل ساهم المشروع في تأطيركم ضمن لجان أو جمعيات محلية في القرية؟
17.7%	28	لا	
25.4%	33	تدريب	
20.0%	26	الدفاع عن حقوق المزارعين	
36.9%	48	تمثيل المزارعين أمام المؤسسات	
16.2%	21	تحصيل دعم مشاريع	
1.5%	2	أخرى	
88.0%	139	نعم	هل وفرت المشاركة في المشروع فرص عمل للنساء القادرات على العمل في الأسرة؟
12.0%	19	لا	
32.7%	139	نسبة هذه الفرص مقارنة بالعمل العائلي	
86.1%	136	نعم	هل ساهم المشروع في رفع مستوى معرفتك في مجال تقنيات الزراعة
13.9%	22	لا	
74.7%	118	نعم	هل شجعتك نتائج المشاركة في المشروع للتعرف بشكل كامل أنت أو أفراد أسرتك للعمل في الزراعة
25.3%	40	لا	

جدول 27.4-ب : معدلات إجابات المزارعين المبحوثين حول الأثر الاجتماعي والاقتصادي

الأول	1	0.6%	تم استرداد مجمل تكاليف الاستصلاح بعد انتهاء المشروع من العام
الثاني	9	5.7%	
الثالث	11	7.0%	
الرابع	56	35.4%	
الخامس	34	21.5%	
السادس	20	12.7%	
لم تسترد حتى الآن	27	17.1%	
نعم	154	97.5%	هل ساهم المشروع في زيادة المساحة المزروعة لديك
لا	4	2.5%	
زادت بنسبة 25%	60	38.0%	نسبة التغير في مقدار القيمة الاقتصادية للأرض المستصلحة منذ استصلاحها حتى الآن
50%	28	17.7%	
75%	11	7.0%	
100%	45	28.5%	
أكثر من 100%	14	8.9%	

يتضح من الجدول (27.4) أن 57% من المزارعين أجابوا على أن مشروع الاستصلاح ساهم في رفع مستوى التعليم لأحد أفراد الأسرة، بينما 43% من المزارعين أجابوا على أنه لم يساهم، ويتضح أن نسبة المزارعين الذين ساهم مشروع الاستصلاح في رفع مستوى التعليم لدى أحد أفراد أسرهم كانت أوجه المساهمة كالتالي: 45.6% من المزارعين ساهم المشروع في دفع أقساط جامعية لديهم، وان 47.8% ساهم في منع تسرب الأولاد من المدارس، وان 44% ساهم في تعليم أحد الأفراد في الخارج، وان 2.2% ساهم في غير ذلك مثل إدخال بعض التكنولوجيا لأحد الأفراد أثناء التعليم.

كما يتضح أن 74.7% من المزارعين أجابوا على أن أسرهم أصبحت قادرة على تلبية جميع حاجاتهم الضرورية بعد الاستفادة من المشروع ويرى الباحث في ذلك ان المزارعين الذين قاموا باستغلال الارض في زراعة محاصيل بينية قد وفروا نسبيا احتياجاتهم من الغذاء، بينما كانت 25.3% محايدين.

ويتضح أن 82.3% من المزارعين أجابوا بان المشروع ساهم في تأطيرهم ضمن لجان أو جمعيات محلية في القرية، بينما 17.7% من المزارعين أجابوا بأنهم لم يشاركوا أو ينضوا ضمن لجان أو جمعيات محلية، ويتضح بان المزارعين الذين أجابوا بان المشروع ساهم في تأطيرهم ضمن اللجان كانت إجاباتهم حول الخدمات التي قدمتها لهم تلك اللجان كالتالي : 36.9% من المزارعين أجابوا على أن تلك الجمعيات تكون بتمثيل المزارعين أمام المؤسسات، وان 25.4% من المزارعين أجابوا عن خدمات التدريب، وان 20% من المزارعين أجابوا على أن تلك الجمعيات تعمل على الدفاع عن حقوق المزارعين، وان 16.2% أجابوا على أنها تقوم بتحصيل دعم مشاريع لصالح المجتمع المحلي.

ويتضح أن 88% من المزارعين أجابوا على أن المشاركة في المشروع وفرت فرص عمل للنساء القادرات على العمل في الأسرة خاصة وأن المهنة الرئيسية للمزارعين المستفيدين غير الزراعة الامر الذي يجعل المرأة أكثر تدخلا في خدمة الارض، بينما 12% أجابوا بان المشروع لم يوفر لهم فرصة، حيث كانت نسبة هذه الفرص مقارنة بالعمل العائلي 32.7% من الفرص.

ويتضح أن 86.1% من المزارعين أجابوا بان مشروع الاستصلاح قد ساهم في رفع مستوى معرفتهم في مجال تقنيات الزراعة على مستوى تقنيات الحصاد المائي واهمية بناء الجدران الاستنادية، وتدريبهم حول العمليات الزراعية الموسمية، بينما 13.9% لم يساهم.

كما ويتضح أن 74.7% من المزارعين أجابوا على أن نتائج المشاركة في المشروع شجعتهم للتفرغ بشكل كامل أو أفراد أسرهم للعمل في الزراعة ويرى الباحث ان فرص نجاح المشروع وتحقيق اهدافه مرتبط بنسبة المشاركة في العمل العائلي، بينما 25.3% من المزارعين أجابوا بغير ذلك.

ويتضح أن 35.4% من المزارعين أجابوا على انه قد استردوا مجمل تكاليف الاستصلاح في العام الرابع من انتهاء المشروع، وان 21.5% من المزارعين تم الاسترداد في العام الخامس، وأن 17.1% من المزارعين لم يستردوا التكاليف حتى الآن، وان 7% من المزارعين تم الاسترداد بالعام الثالث، وان 5.7% من المزارعين قد استردوا التكاليف في العام الثاني، ويرى الباحث أن هذا التفاوت في فترة استردا اجمالي التكاليف لمشروع الاستصلاح يعزى لعدة اسباب منها الاستغلال الجيد للارض في زراعتها بالمحاصيل البينية في الارض المستصلحة، واستخدام الري التكميلي بكفاءة في المحاصيل الرئيسية.

ويتضح أن 97.5% من المزارعين أجابوا على أن المشروع ساهم في زيادة المساحة المزروعة لديهم، كما ويتضح أن 38% من المزارعين أجابوا على أن مقدار القيمة الاقتصادية للأرض المستصلحة قد زادت بنسبة 25% منذ استصلاحها حتى الآن، وأن 28.5% من المزارعين أجابوا على أنها زادت بنسبة 100%، وأن 17.7% أجابوا على أنها زادت بنسبة 50%، وأن 8.9% من المزارعين أجابوا على أنها زادت بنسبة أكثر من 100%، وأن 7% من المزارعين أجابوا على أن مقدار القيمة الاقتصادية للأرض المستصلحة قد زادت بنسبة 75% منذ استصلاحها حتى الآن، ويعزى ذلك لوجود تغير جذري لواقع الأراضي بعد الاستصلاح من توفر طرق موصلة لتلك الأراضي، وأصبحت الأراضي قابلة للاستغلال والاستثمار.

من خلال نتائج الدراسة تبين أن برامج استصلاح الأراضي قد ساهمت بشكل واضح في وجود تغير في الوضع الاجتماعي والاقتصادي عند المزارعين المستفيدين من برامج الاستصلاح، وذلك من خلال إجابات الباحثين حول زيادة دخل الأسرة بعد إنتاج الأرض المستصلحة، ومساهمة العائد في رفع مستوى التعليم لأفراد الأسرة، وتأطير المزارعين ضمن لجان محلية، وتوفير فرص عمل للنساء القادرات على العمل في الأسرة، وهذا يؤكد أن برامج استصلاح الأراضي لها القدرة على إحداث تغيرات إيجابية ملموسة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي عند المزارعين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي.

6.3.4. مدى قدرة برامج استصلاح الأراضي في تحقيق أهدافها بشكل مستدام:

يمكن التعرف على استدامة برامج استصلاح الأراضي من خلال الإجابة عن السؤال الآتي: ما مدى قدرة برامج استصلاح الأراضي على الاستدامة في تحقيق أهدافها؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعدلات استجابات المزارعين وذلك كما هو واضح من الجداول (28.4)، (29.4)، (30.4).

جدول 28.4: معدلات إجابات المزارعين الباحثين حول استدامة الأراضي المستصلحة

النسبة المئوية	العدد	الفقرة
46.8%	74	ما زلت املكها وهي منتجة
50.6%	80	ما زلت املكها وهي منتجة جزئياً
1.9%	3	ما زلت املكها وهي غير منتجة
0.6%	1	تم بيعها

النسبة المئوية	العدد	الفقرة	
	45,910	عدد الاشتال التي تم زراعتها	
	32,035	عدد الأشجار المزروعة المنتجة حاليا في الأرض المستصلحة	
62.7%	99	نعم	هل قمت بزراعة محاصيل
37.3%	59	لا	بيئية في أرضك المستصلحة؟
81.6%	129	نعم	هل الأرض التي قمت
18.4%	29	لا	باستصلاحها بدأت بالإنتاج (الاشتال المثمرة)؟
65.5%	19	الاشتال ليست في عمر الإنتاج	
27.6%	8	موت الاشتال	
6.9%	2	عدم التمكن من الوصول للأرض	
19.6%	31	الثالث	
21.5%	34	الرابع	
33.5%	53	الخامس	
7.0%	11	السادس	
18.4%	29	لم تنتج بعد	
75.3%	119	نعم	هل قمت بزراعة أشتال بدل
24.7%	39	لا	فاقد في الأرض المستصلحة؟
89.9%	142	بئر جمع	
2.5%	4	تنك ماء	
6.3%	10	مياه الأمطار	
1.3%	2	أخرى	
58.9%	93	نعم	هل مصدر الماء المتاح كافي
41.1%	65	لا	للأرض المستصلحة؟

يتضح من الجدول (28.4) أن 50.6% من المزارعين ما زالوا يملكون الأرض التي تم استصلاحها وهي منتجة جزئياً، وأن 46.8% من المزارعين ما زالوا يملكونها وهي منتجة ويعزى ذلك لعدة أسباب منها قلة خبرة المزارع وضعف الإرشاد الموجه، بينما 1.9% من المزارعين ما زالوا يملكونها وهي غير منتجة ويرى الباحث أن هناك ضعف في الوعي الاستثماري للأرض المستصلحة من قبل بعض المزارعين، ويتضح أن 0.6% من المزارعين قد قاموا ببيعها.

ويتضح أن معدل الاشتال التي تم زراعتها في الدونم الواحد 46 شتلة، بينما في حين أن معدل الاشتال المنتجة حالياً في الأرض المستصلحة 32 شتلة، ويتضح أن 62.7% من المزارعين قاموا بزراعة محاصيل بينية في الأرض المستصلحة الامر الذي يجعل المزارعين يقومون باستغلال الارض بشكل جيد مما يقلل فترة استرداد التكاليف الاستثمارية، وان 37.3% من المزارعين لم يقوموا بذلك.

ويتضح أن 81.6% من المزارعين أجابوا على أن الأرض المستصلحة بدأت بالإنتاج (للأشجار المثمرة)، وان 18.4% من المزارعين لم تبدأ أراضيهم المستصلحة بالإنتاج، ويتضح أن 65.5% من مجمل المزارعين اللذين لم تنتج أراضيهم أعازوا السبب إلى عدم إنتاج الأرض بسبب أن الاشتال ليست في عمر الإنتاج، وان 27.6% من المزارعين أعازوا ذلك بسبب موت الاشتال، وان 6.9% من المزارعين أعازوا ذلك بسبب عدم التمكن من الوصول للأرض بسبب الاجراءات الاسرائيلية وخاصة جدار الفصل العنصري.

ويتضح من الجدول (28.4) أن 33.5% من المزارعين قد بدأت الأرض المستصلحة لديهم بالإنتاج في العام الخامس من الاستصلاح، وان 21.5% من المزارعين بدأت الأرض بالإنتاج في العام الرابع، وان 19.6% من المزارعين بدأت أراضيهم بالإنتاج في العام الثالث، وان 7% من المزارعين بدأت أراضيهم بالإنتاج في العام السادس، وان 18.4% من المزارعين لم تبدأ أراضيهم المستصلحة بالإنتاج، ويرى الباحث ان هذا التفاوت في وقت الانتاج للأرض المستصلحة يعود الى عدة اسباب منها ضعف في المتابعة من قبل المؤسسات المنفذة وبعض المزارعين انفسهم.

ويتضح أن 75.3% من المزارعين قاموا بزراعة أشتال بدل فاقد في الأرض المستصلحة، بينما 24.7% من المزارعين لم يقوموا بذلك.

ويتضح أن 88.9% من المزارعين أجابوا بأن مصدر المياه المتوفر حالياً في الأرض المستصلحة هو بئر جمع وهذا مايتفق مع مخرجات البرنامج حيث تم توفير مصدر مياه لكل دونم تم استصلاحه ما يقارب 8 م³ (حجم البئر)، وان 6.3% من المزارعين بأنهم يعتمدون على مياه الأمطار فقط ويعود ذلك بسبب صعوبة وصول الاليات لحفر البئر، بينما 25% من المزارعين أجابوا بأن مصدر المياه المتوفر هو تنك مياه، وان 1.3% من المزارعين أجابوا بغير ذلك، وبخصوص كفاية مصدر المياه المتوفر اتضح أن 58.9% من المزارعين كان مصدر المياه

المتوفر كافي للأرض المستصلحة، وأن 41.4% لم يكن كافي، ويرى الباحث ان هذا التفاوت في اجابات المستفيدين يعود الى ضعف المتابعة من قبلهم حول طرق الحصاد المائي.

جدول 29.4: نسبة الأنشطة التي يقوم المزارع في الأرض المستصلحة خلال السنة

النسبة المئوية	الفقرة
96.2%	الحراثة
85.4%	جني المحصول
86.7%	تقليم
65.8%	تسميد
92.4%	زيارة تفقدية

تشير النتائج أن 51 يوم كان معدل أيام العمل في السنة الواحدة في الأرض المستصلحة لدى المزارعين أي بمعدل يوم واحد في الاسبوع تقريبا، حيث كان المزارع يقوم بأكثر من نشاط خلال السنة في الأرض التي تم استصلاحها.

ويتضح من الجدول (29.4) حيث يتضح أن المزارعين قاموا بما نسبته 96.2% لصالح نشاط الحراثة، وأن 92.4% للزيارات التفقدية، وأن 86.7% لنشاط التقليم، وأن 85.4% لنشاط جني المحصول، وأن 65.8% لنشاط التسميد، ويرى الباحث أن نسبة العمل في الارض المستصلحة تعتمد على الموسم للأنشطة المناطة بالارض وان معدل ايام العمل بحاجة الى زيادة عدد ايام العمل ليتم استغلالها بشكل افضل.

جدول 30.4: معدلات إجابات المزارعين المبحوثين حول استدامة الأراضي المستصلحة

النسبة المئوية	العدد	الفقرة
91.1%	144	نعم هل تعتبر الأرض المستصلحة مكان جيد للترفيه والتنزه لك ولأفراد أسرتك
8.9%	14	لا
72.2%	114	نعم هل استصلاح الأرض عمل على حمايتها من المصادرة لصالح الاستيطان أو جدار الفصل
27.8%	44	لا
17.7%	28	بشكل كبير
62.0%	98	بشكل جزئي
20.3%	32	لا توجد

النسبة المئوية	العدد	الفقرة	
65.8%	104	الشباب	من هم الأكثر تنفيذًا لخدمة الأرض المستصلحة
17.1%	27	النساء كبار السن	
17.1%	27	غير ذلك	
51.9%	82	نعم	هل قمت بالتواصل مع طاقم الإرشاد بعد انتهاء المشروع
48.1%	76	لا	
93.7%	148	نعم	هل شجعت نتائج المشروع في أرضك المزارعين المجاورين للاستصلاح أراضيهم
6.3%	10	لا	

يتضح من الجدول (30.4) أن 91.4% من المزارعين يعتبرون أن الأرض المستصلحة مكان جيد للتنزه والترفيه لهم ولأفراد أسرهم، بينما 9.8% من المزارعين لم تكن كذلك، وأن 62% من المزارعين أجابوا بأن فرص العمل العائلي زادت بشكل جزئي بعد إنتاج الأرض المستصلحة، وأن 17.7% من المزارعين زادت بشكل كبير، ويرى الباحث أن فرص العمل تزداد بتنوع المحاصيل وعددها ومراحل الإنتاج بشكل عام، بينما 20.3% من المزارعين لم تكن هناك أي زيادة.

ويتضح أن 65.8% من المزارعين أجابوا على أن الأكثر تنفيذًا لخدمة الأرض المستصلحة هم من الشباب، وأن 17.3% من المزارعين أجابوا أن النساء كبار السن هم الأكثر تنفيذًا.

ويتضح من الجدول أن 51.9% من المزارعين قاموا بالاتصال مع طاقم الإرشاد بعد انتهاء المشروع، وأن 48.1% لم يقوموا بذلك، ويرى الباحث أن هذا التفاوت في اجابات المزارعين حول الاتصال بطاقم الارشاد المتخصص الى وجود فجوة كبيرة نوعا ما بين المزارعين وبين الفنيين العاملين في مجال الارشاد سواء على وزارة الزراعة أو المؤسسات الأهلية ذات العلاقة.

كما ويتضح أن 93.7% من المزارعين أكدوا على أن مشاريع الاستصلاح شجعت المزارعين المجاورين للأراضي المستصلحة باستصلاح أراضيهم، وأن 6.3% من المزارعين أكدوا غير ذلك.

من خلال نتائج الدراسة يتضح أن برامج استصلاح الأراضي قادرة على تحقيق أهدافها بشكل مستدام، وذلك لأن معظم الأراضي المستصلحة ما زالت مزروعة بالمحاصيل والتي بدأت في طور الإنتاج الاقتصادي، حيث كان معدل عدد الاشتال المزروعة في الأرض المستصلحة للدونم الواحد بما يقارب 45 شتلة، وأن معدل عدد الأشجار التي بدأت بالإنتاج حاليا 35 من الأشجار مختلفة

الأصناف، ويتبين أن معظم المزارعين قاموا بزراعات بينية وخاصة المحاصيل الحقلية، الأمر الذي يجعل معدل أيام العمل للمزارع في الأرض متناغم مع حجم العمل المطلوب للأرض من حراثة وتسميد وتقليم وجني للمحصول حيث وصل معدل أيام العمل عند المزارعين إلى 104 أيام في السنة، ويتبين أن نسبة كبيرة من فئة الشباب التي تقوم بخدمة الأرض وممارسة العمليات الزراعية التي تكسبهم مهارات جديدة، واعتبارهم الأرض المستصلحة مكاناً جيداً للتنزه والترفيه لكافة أفراد الأسرة، الأمر الذي يجعل المزارع يقوم بزيارة وتفقد الأرض لمعظم أيام السنة، وهذا دليل على واضح على برامج الاستصلاح قادرة على تحقيق أهدافها بشكل مستدام.

7.3.4. تقييم برامج استصلاح الأراضي من وجه نظر المزارعين المستفيدين:

جدول 31.4: يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور تقييم اثر المشروع

درجات الرضا حسب التالي (5. راضي تماما. 4. راضي. 3. غير راضي. 2. غير راضي نهائيا. 1. لا رأي لي)

النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة
85.6%	0.67	4.28	مستوى الخدمات التي حصلت عليها أثناء تنفيذ المشروع
84.3%	0.80	4.22	دور ووظيفة المؤسسة المنفذة للمشروع
86.8%	1.10	4.34	اهتمام المؤسسة بالمشروع المنفذ لديك من حيث المتابعة
86.8%	1.81	4.10	متابعة المؤسسة المنفذة بعد انتهاء المشروع حتى الآن
90.3%	1.46	4.52	مساهماتك المادية في المشروع
87.5%	1.05	4.38	المهارات الفنية التي اكتسبتها من المشروع
85.6%	1.43	4.28	ساهم المشروع في رفع المستوى الاجتماعي
84.5%	1.75	4.22	ساهم المشروع في تحسين الوضع الاقتصادي
84.1%	1.14	4.20	زاد المشروع من التفاعل الاجتماعي بينك وبين المزارعين المستفيدين من المشروع
87.4%	0.89	4.37	خفف المشروع الأعباء عن المزارعين
82.2%	1.44	4.11	الاستفادة من المشروع قللت معانات المرأة
85.9%	0.67	4.29	الدرجة الكلية

يتضح من الجدول (31.4) أن متوسط استجابات المزارعين حول تقييم أثر المشروع مرتفعة بشكل كبير، وتشير النتائج إلى أن هناك رضا عن مستوى الخدمات التي حصل عليها المزارع أثناء تنفيذ

المشروع، وعن ودور ووظيفة المؤسسة المنفذة للمشروع، ويتضح أن هناك رضا تام عن اهتمام المؤسسة بالمشروع المنفذ من حيث المتابعة، كما ويتضح أن رضا ضعيف عن متابعة المؤسسة المنفذة بعد انتهاء المشروع حتى الآن، ويتضح أن رضا عن مساهمة المزارع المادية، والرضا عن المهارات الفنية التي اكتسبها من المشروع، وأنها أحدثت تغييراً ايجابياً نحو العمل في الأرض، وساهمت بتنمية روح العمل الجماعي، وأن المشروع خفف الأعباء عن المزارعين، كما ويتضح أن المشروع ساهم بشكل كبير في التخفيف من معاناة المرأة.

8.3.4. مقترحات المزارعين المستفيدين من مشاريع وبرامج استصلاح الأراضي:

تعددت مقترحات المزارعين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي بشكل كبير، والتي يمكن الإطلاع عليها بشيء من التفصيل في الملحق (8.1)، والتي تمحورت حول التأكيد على استمرارية المتابعة للمشاريع المنفذة، وشق الطرق الزراعية لمساعدة المزارعين للوصول الى أراضيهم، والمساعدة في تطويب الأراضي، وزيادة سقف المساحة المراد استصلاحها حتى يكون المشروع مجدي اقتصادياً.

9.3.4. اختبار الفرضيات الإحصائية:

تساعد الفرضيات الباحث على بلورة أفكاره وتحديد أبعاد دراسته والتعمق بها، ووضع أساسات للبحث ومتابعة السير في البحث بتسلسل ضمن إطار محدد، واستخلاص النتائج من تحليل البيانات.

1.9.3.4 تفسير نتائج الاختبار:

عندما تكون القيمة المعنوية sig. أعلى من 0.05 لا ترفض الفرضية الصفرية، ونستنتج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$). وعندما تكون القيمة المعنوية sig. أقل من 0.05 ترفض الفرضية الصفرية، ونستنتج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي حول مستوى الرضا تعزى لمتغير خبرة المؤسسة.

جدول 32.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى رضا المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي تبعا لمتغير خبرة المؤسسة

خبرة المؤسسة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
طويلة	113	4.08	0.65
متوسطة	37	3.62	0.56
قصيرة	8	3.39	0.36
المجموع	158	3.94	0.66

جدول 33.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) مستوى رضا المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي تبعا لمتغير خبرة المؤسسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	8.36	3	4.18	10.87	0.000
داخل المجموعات	59.62	155	0.38		
المجموع	67.98	158			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig أقل من 0.05، وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي حول مستوى الرضا تعزى لمتغير خبرة المؤسسة، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي حول مستوى الرضا تعزى لمتغير خبرة المؤسسة.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي حول مستوى الرضا تعزى لمتغير حجم التمويل.

جدول 34.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى رضا المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي تبعا لمتغير حجم التمويل

حجم التمويل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
طويلة	97	3.91	0.59
متوسطة	44	4.28	0.60
قصيرة	17	3.16	0.46
المجموع	158	3.94	0.66

جدول 35.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لمستوى رضا المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي تبعا لمتغير حجم التمويل

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	15.48	3	7.74	22.85	0.000
داخل المجموعات	52.50	155	0.34		
المجموع	67.98	158			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig أقل من 0.05، وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي حول مستوى الرضا تعزى لمتغير حجم التمويل، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي حول مستوى الرضا تعزى لمتغير حجم التمويل.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي حول مستوى الرضا تعزى لمتغير المعايير المستخدمة في برامج استصلاح الأراضي.

جدول 36.4: نتائج اختبار Independent Samples Test لمستوى رضا المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي تبعا لمتغير معايير اختيار المستفيدين في برامج استصلاح الأراضي

مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة ت	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المعايير المستخدمة في برامج استصلاح الأراضي
0.181	156	1.34	0.67	3.95	148	نعم
		2.03	0.41	3.67	10	لا

بالاستناد إلى اختبار Independent Samples Test تبين أن قيمة sig أكثر من 0.05، وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي حول مستوى الرضا تعزى لمتغير المعايير المستخدمة في برامج استصلاح الأراضي.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي حول مستوى الرضا تعزى لمتغير وجود خطة إستراتيجية مطبوعة للمؤسسة.

جدول 37.4: نتائج اختبار Independent Samples Test لمستوى رضا المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي تبعا لمتغير وجود خطة إستراتيجية مطبوعة للمؤسسة

مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة ت	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	وجود خطة إستراتيجية مطبوعة للمؤسسة
0.927	156	-0.09	0.63	3.93	100	نعم
		-0.09	0.71	3.94	58	لا

بالاستناد إلى اختبار Independent Samples Test تبين أن قيمة sig أكثر من 0.05، وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين

المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي حول مستوى الرضا تعزى لمتغير وجود خطة إستراتيجية مطبوعة للمؤسسة.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي حول مستوى الرضا تعزى لمتغير المهنة الرئيسية للمزارعين.

جدول 38.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى رضا المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي تبعا لمتغير المهنة الرئيسية للمزارعين

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المهنة الرئيسية
0.70	4.07	36	مزارع
1.09	3.37	11	موظف
0.57	3.92	24	ربة بيت
0.53	3.71	10	مهن حرة (عامل)
0.66	3.94	158	المجموع

جدول 39.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لمستوى رضا المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي تبعا لمتغير المهنة الرئيسية للمزارع

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	4.83	5	1.21	2.92	0.023
داخل المجموعات	63.15	153	0.41		
المجموع	67.98	158			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig أقل من 0.05، وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي حول مستوى الرضا تعزى لمتغير المهنة الرئيسية، ونقبل الفرضية البديلة التي

تقول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي حول مستوى الرضا تعزى لمتغير المهنة الرئيسي.

10.4.3 ملخص نتائج استبانة المزارعين

فيما يأتي ملخص نتائج دليل مقابلة المؤسسات المنفذة لبرامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية:

1. مدى ملائمة برامج استصلاح الأراضي لاحتياجات المستفيدين من وجهة نظر المزارعين المستفيدين: من خلال نتائج الدراسة تبين أن برامج استصلاح الأراضي تتسجم إلى حد كبير مع احتياجات وأولويات المزارعين، فما نسبته 85.4% من المزارعين اجابو على ان استصلاح اراضيهم في الوقت الذي تم اختيارهم كمستفيدين للمشروع بان استصلاح الارض كان ذات أولوية قصوى بالنسبة لهم، وأن 78.6% من المزارعين غير قادرين على استصلاح اراضيهم بتمويل ذاتي.

2. مدى فاعلية برامج استصلاح الأراضي في الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه، من وجهة نظر المزارعين المستفيدين: من خلال نتائج الدراسة تبين أن برامج استصلاح الأراضي قد حققت معظم الأهداف الرئيسية من وجهة نظر المزارعين المستفيدين، حيث كانت إجاباتهم عالية بمعدل 72.3% فيما يتعلق بحماية الأراضي من المصادرة، وتوفير فرص عمل، واستغلال الأراضي المتروكة، وتوفير دخل إضافي، والمعايير المستخدمة في ترشيح المزارعين من الاستفادة، وتنفيذ كامل الأنشطة المتفق عليها في المشروع من قبل المؤسسات المنفذة، وهذا يدل أن برامج استصلاح الأراضي كانت فعالة للوصول للأهداف المرجوة.

3. مدى كفاءة برامج استصلاح الأراضي في الوصول إلى أفضل النتائج المرجوة منها من وجهة نظر المزارعين المستفيدين: من خلال نتائج الدراسة تبين أن أنشطة برامج استصلاح الأراضي قد تم تنفيذها بشكل اقتصادي قدر الامكان والنتائج التي تحققت بالنسبة للنفقات المخططة والموارد المستخدمة كانت وفق اسس اقتصادية، حيث تبين ان هنا اجماع (بنسبة 90.7% من المزارعين) على ان التكاليف المقدرة للاستصلاح دونم واحد هي بمعدل 1000 دولار. وأن نسبة المشاركة في العمل من قبل المزارعين انفسهم تزداد من خلال التعاقد

مباشرة مع المستفيدين، فما نسبته 87.3% من المزارعين أيدوا التعاقد المباشر مع المستفيدي في تنفيذ أنشطة المشروع.

4. الأثر الاجتماعي والاقتصادي لبرامج استصلاح الأراضي على المستفيدين: من خلال نتائج الدراسة تبين أن برامج استصلاح الأراضي قد ساهمت بشكل واضح في وجود تغير في الوضع الاجتماعي والاقتصادي عند المزارعين المستفيدين من برامج الاستصلاح، وذلك من خلال إجابات المبحوثين حول زيادة دخل الأسرة بعد إنتاج الأرض المستصلحة، حيث كان متوسط نسبة الزيادة في معدل الدخل السنوي للأسرة 17.8%، وأن المردود الناتج من الأرض ساهم بتقليل الانفاق الاسري على الغذاء، فما نسبته 36.7% من المزارعين اجابوا على ذلك، وقد ساهم العائد من الارض في رفع مستوى التعليم لأفراد الأسرة، وتأطير المزارعين ضمن لجان محلية، وتوفير فرص عمل للنساء القادرات على العمل في الأسرة، وهذا يؤكد أن برامج استصلاح الأراضي لها القدرة على إحداث تغيرات ايجابية ملموسة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي عند المزارعين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي.

5. مدى قدرة برامج استصلاح الأراضي في تحقيق أهدافها بشكل مستدام: من خلال نتائج الدراسة يتضح أن برامج استصلاح الأراضي قادرة على تحقيق أهدافها بشكل مستدام، وذلك لأن معظم الأراضي المستصلحة ما زالت مزروعة بالمحاصيل والتي بدأت في طور الإنتاج الاقتصادي، حيث كان معدل عدد الاشتال المزروعة في الأرض المستصلحة للدونم الواحد بما يقارب 45 شتلة، وأن معدل عدد الأشجار التي بدأت بالإنتاج حالياً 35 من الأشجار مختلفة الأصناف، ويتبين أن معظم المزارعين قاموا بزراعات بينية وخاصة المحاصيل الحقلية، الأمر الذي يجعل معدل أيام العمل للمزارع في الأرض متناغم مع حجم العمل المطلوب للأرض من حراثة وتسميد وتقليم وجني للمحصول حيث وصل معدل أيام العمل عند المزارعين إلى 104 أيام في السنة، ويتبين أن نسبة كبيرة من فئة الشباب التي تقوم بخدمة الأرض وممارسة العمليات الزراعية التي تكسبهم مهارات جديدة، واعتبارهم الأرض المستصلحة مكاناً جيداً للتنزه والترفيه لكافة أفراد الأسرة، الأمر الذي يجعل المزارع يقوم بزيارة وتفقد الأرض لمعظم أيام السنة، وهذا دليل على واضح على برامج الاستصلاح قادرة على تحقيق أهدافها بشكل مستدام.

6. مقترحات المزارعين المستفيدين من مشاريع وبرامج استصلاح الأراضي: تعددت مقترحات المزارعين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي بشكل كبير، والتي تمحورت حول التأكيد

على استمرارية المتابعة للمشاريع المنفذة، وشق الطرق الزراعية لمساعدة المزارعين للوصول الى أراضيهم، والمساعدة في تطويب الأراضي، وزيادة سقف المساحة المراد استصلاحها حتى يكون المشروع مجدي اقتصاديا، والتعاقد المباشر مع المزارعين في تنفيذ أنشطة المشروع.

11.4.3 ملخص اختبار فرضيات المزارعين

فيما يأتي ملخص نتائج اختبار فرضيات المزارعين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية:

- توجد فروق إحصائية في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي حول مستوى الرضا تعزى لمتغير خبرة المؤسسة.
- توجد فروق إحصائية في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي حول مستوى الرضا تعزى لمتغير حجم التمويل للمؤسسة.
- لا توجد فروق إحصائية في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي حول مستوى الرضا تعزى لمتغير المعايير المستخدمة في برامج استصلاح الأراضي.
- لا توجد فروق إحصائية في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي حول مستوى الرضا تعزى لمتغير وجود خطة إستراتيجية مطبوعة للمؤسسة.
- توجد فروق إحصائية في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي حول مستوى الرضا تعزى لمتغير المهنة الرئيسية للمزارعين.

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 الاستنتاجات

- المؤسسات الأهلية العاملة في مجال استصلاح الأراضي قامت بتنفيذ المشاريع وفق خطط وأهداف متفق عليها مسبقا مع المؤسسات الممولة والمشرفة ذات العلاقة.
- المنهجية التي اتبعتها المؤسسات المنفذة في تحديد وحصر الاحتياجات للفئات المستهدفة واختيار المستفيدين استخدمت بكفاءة وأدت المطلوب منها حسب الخطط المتفق عليها بحسب الأهداف العامة لتلك البرامج.
- إن الآلية المتبعة في تنفيذ هذه البرامج مكنت جميع الأطراف من المشاركة بفعالية في جميع مراحل التنفيذ والذي كان له الأثر الإيجابي على جميع الأطراف المجتمعة من خلال الرضا المتحصل لديهم.
- إن منهجية التنفيذ القائمة على شراكة جميع الأطراف أدت إلى نجاعة عمليات التصميم والتخطيط لهذه البرامج.
- هنالك إدراك ووعي لأهمية وأهداف مشاريع استصلاح الأراضي، وللآثار الإيجابية التي تحدثها.
- هناك قصور أو عدم اهتمام واضح من قبل المؤسسات بتحديث بيانات مشاريعها الزراعية على قاعدة البيانات المخصصة (APIS)، وهذا بدوره قد يؤدي إلى عدم توفير المعلومات اللازمة للصناع القرار وازدواجية في استهداف بعض المناطق دون غيرها.
- هناك ضعف واضح لجهة متابعة المشاريع المنفذة بعد انتهاء عمر المشروع.
- هناك رضا كبير لدى المستفيدين عن آلية التنفيذ الفردي أو المباشر من خلال المستفيدين عن طريق التعاقد المباشر، والذي مكنهم من عمليات التشغيل الذاتي لتجاوز عقبة المساهمة النقدية المباشرة في أنشطة المشروع والتي تعد عقبة تواجه المستفيدين محدودي الدخل.
- ساهمت الزراعة البينية في الأراضي المستصلحة بتقليل فترة الاسترداد الافتراضية للمبالغ المستثمرة، إلى جانب الأثر الإيجابي في تحسين مستويات الدخل لدى الأسر المستفيدة.

- انعكست الآثار الايجابية لبرامج استصلاح الأراضي على المستفيدين وأسره من خلال توجههم للتوسع في عمليات الاستصلاح بجهد وتمويل ذاتي.
- كان لبرامج الاستصلاح أثر ايجابي على وضع المرأة، حيث مكنها من المساهمة بفاعلية أكثر في دخل الأسرة، إلى جانب التشغيل الذاتي.
- ساهمت برامج استصلاح الأراضي بتحسين البنية التنظيمية للمزارعين والتي بدورها جعلتهم أكثر تأثيرا.
- ساهمت برامج الاستصلاح في تحسين البيئة الإنتاجية، وبذلك أصبحت المنتجات الزراعية أكثر تنوعا.

2.5 التوصيات

- الالتزام بتحديث قاعدة البيانات لنظام المعلومات للمشاريع الزراعية (APIS) من قبل المؤسسات الأهلية والرسمية، وذلك لتوفير معلومات شاملة عن المشاريع التي أنجزت أو قيد الانجاز وذلك لتجنب الازدواجية في الجهود المبذولة وتعزيز التنسيق في هذا القطاع.
- ضرورة توفير خدمات ارشادية فاعلة لمتابعة مشاريع الاستصلاح بعد الانتهاء من تنفيذها على الأقل لمدة 5 سنوات.
- تدريب وبناء القدرات والمهارات اللازمة للمهندسين المشرفين لتنفيذ مشاريع الاستصلاح.
- ضرورة تواصل المستفيدين مع الجهات التي عملت على تنفيذ المشروع والاستفادة من الخدمات الإرشادية المتوفرة لديها، والاستفادة من التجارب والمشاهدات الناجحة.
- ضرورة المشاركة الفاعلة من المستفيدين في الاجتماعات والنشاطات المرادفة لهذه البرامج والمشاريع.
- تبني آلية موحدة في تنفيذ مشاريع الاستصلاح من قبل المؤسسات ذات العلاقة وخاصة بآلية التعاقد مع المزارعين مباشرة في تنفيذ أنشطة المشاريع.
- تشجيع الزراعات البيئية في الأراضي المستصلحة وخاصة في السنوات الأولى من عمر المشروع
- تدريب المزارعين المستفيدين لتنمية روح العمل الجماعي لتذليل العقبات والمشاكل التي تواجههم أثناء وبعد التنفيذ.
- ضرورة التركيز على تنفيذ شق الطرق الزراعية التي تخدم المزارعين بشكل جماعي.

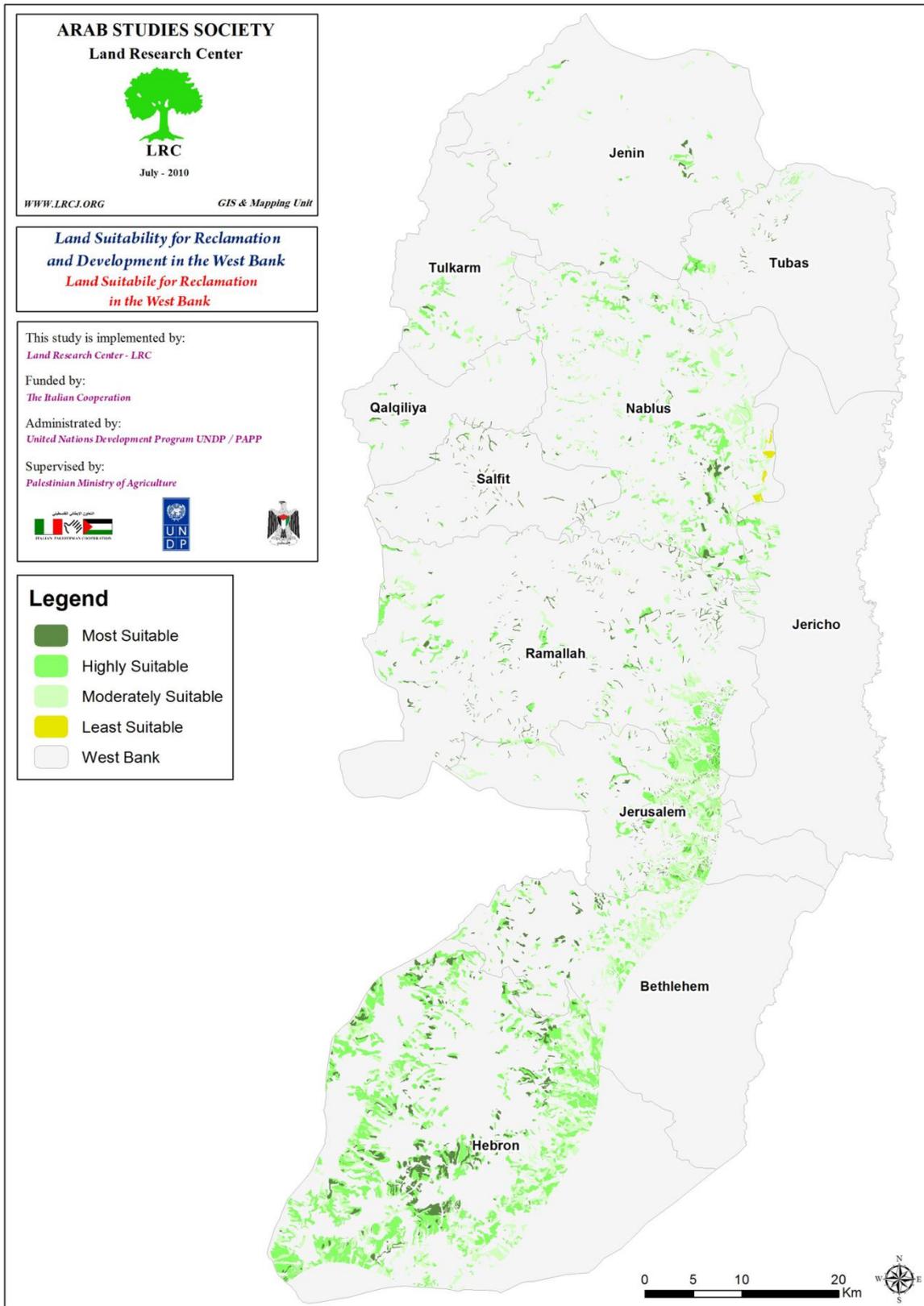
قائمة المراجع

- ابيس، (2011): تقرير نظام المعلومات للمشاريع الزراعية، فلسطين.
- الثنيان، ع. سالم، ك. (1992): تقييم المشروعات الزراعية، الطبعة الأولى. المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2010): النتائج النهائية للتعداد-الأراضي الفلسطينية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2009): دليل المصطلحات المستخدمة في الجهاز، الطبعة الثالثة، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2011): كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2011. رقم "12". رام الله، فلسطين.
- الهباب، م. (2010): المتابعة والتقييم، مشروع تطوير الموارد الزراعية والتنمية الريفية في الشرق الأدنى، المركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأدنى، الأردن.
- نصر، ع. (2005): نحو استخدام أكثر فاعلية للدعم الدولي الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس، رام الله، فلسطين.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2002): الإدارة بهدف تحقيق الأثر في التنمية الريفية: دليل عملي لرصد و تقييم المشاريع، إيطاليا.
(http://www.ifad.org/evaluation/guide_a/toc.htm, 01.03.2009)
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وزارة الزراعة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج تطوير الأراضي (2010): دليل تنفيذ برامج تطوير الأراضي: برنامج إدارة المصادر الطبيعية، رام الله، فلسطين.
- العالول، خ. (1986): استصلاح واستغلال أراضي الضفة الغربية، الملتقى الفكري العربي، القدس، فلسطين.
- العنانزة، ع. (2003): " تقييم مشروع تطوير الأراضي المرتفعة في محافظة الكرك من خلال مستوى رضا المشاركين بالمشروع ". مؤتم، 3، ص 11-42.
- أحمد، س. (2006): استصلاح الأراضي الجديدة، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مصر.
- بدر، أ. (2006): أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

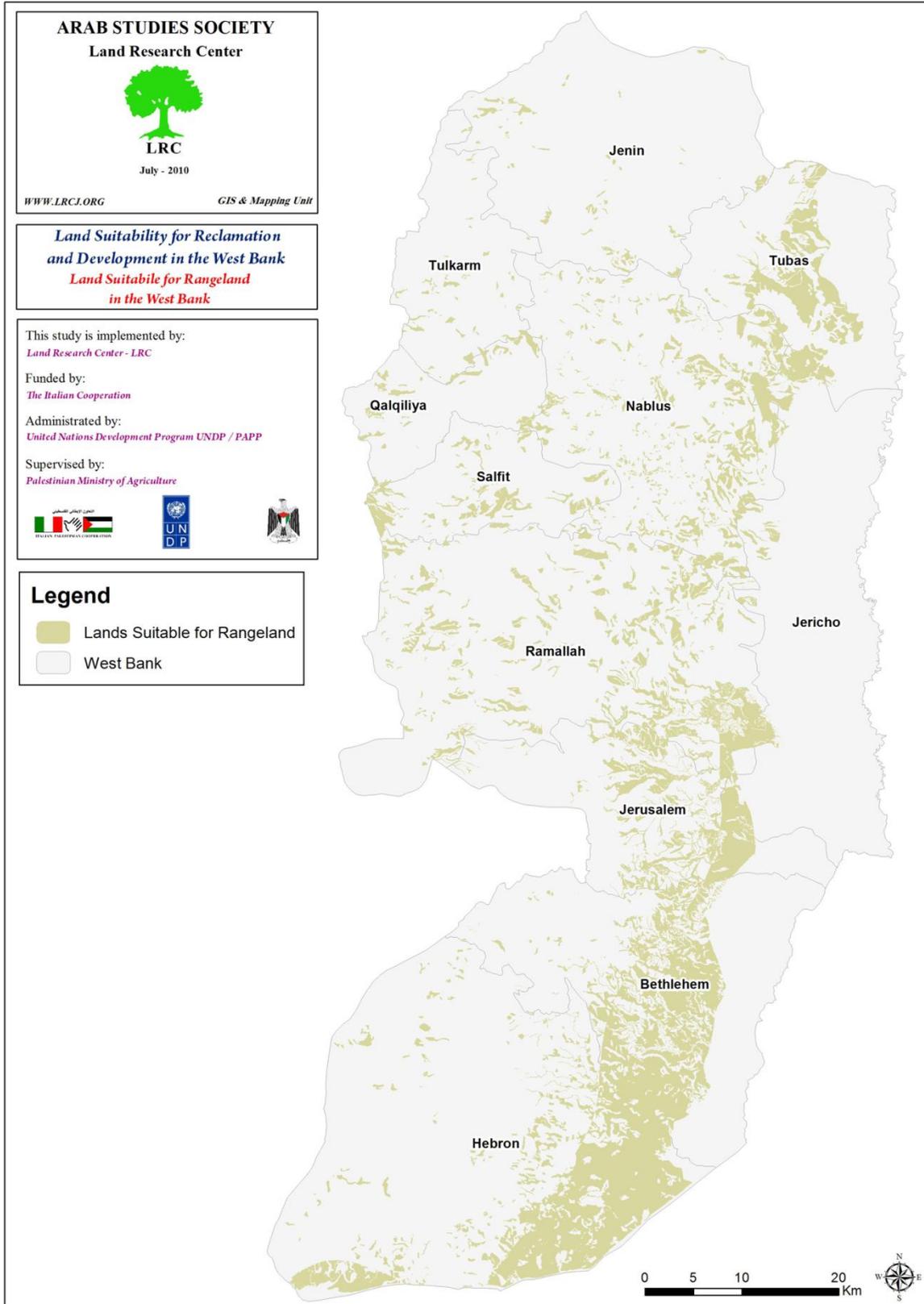
- تريتير، ع. ديفوير، ج. (2009): تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس، رام الله، فلسطين.
- صندوق الأقصى، البنك الإسلامي للتنمية (2006): مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في فلسطين.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان (2004): مجموعة أدوات للتخطيط والمراقبة والتقييم موجهة إلى مديري البرامج، نيويورك.
- عمرو، ب. (2010): المتابعة والتقييم لبرامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية، دراسة حالة محافظة الخليل، فلسطين.
- مركز أبحاث الأراضي، (2010): مدى ملائمة الأراضي الفلسطينية للاستصلاح والتطوير في الضفة الغربية، فلسطين.
- مركز التميز للمنظمات غير الحكومية (2003): منشورات حول (تخطيط وتقييم البرامج، التقييم ودمجه في تخطيط المشاريع التقويم ونشاط الجمعيات الأهلية، تحديد نوع التقييم)، فلسطين.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، 1999: عمليات التقييم المشتركة، دروس وخيارات المستقبل، باريس.
- نصير، ن. (2005): إدارة وتقييم المشروعات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة.
- وديع، م. (2009): قياس التنمية ومؤشراتها، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية-ماس، رام الله، فلسطين.
- وزارة الزراعة، التعاون الايطالي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. برنامج تطوير الأراضي في وحدة الإنتاج/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني (2008): دليل تنفيذ مشروع تطوير الأراضي في جنوب الضفة الغربية، فلسطين.
- وزارة الزراعة، (2010): استصلاح الأراضي، الإدارة العامة لتطوير الأراضي.
- وزارة الزراعة، (2005): الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، فلسطين.
- وزارة الزراعة، (2010): الإستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي "رؤية مشتركة"، فلسطين.
- وزارة الزراعة، (2010): تقرير برامج تطوير الأراضي، فلسطين.
- وزارة الزراعة، (2007): التقييم النهائي لمشروع استصلاح الأراضي في محافظة نابلس - الضفة الغربية، المجموعة العالمية للهندسة والاستثمارات، فلسطين.
- وزارة الزراعة الأردنية، (2008): تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمشروع تطوير الموارد الزراعية في حوض نهر اليرموك، الأردن.

- وزارة الزراعة، (2007): مشروع دعم تطوير الأراضي بالمشاركة، الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، الأردن.
- وزارة الزراعة، (2009): البرنامج الارشادي للمهندس الزراعي، فلسطين.

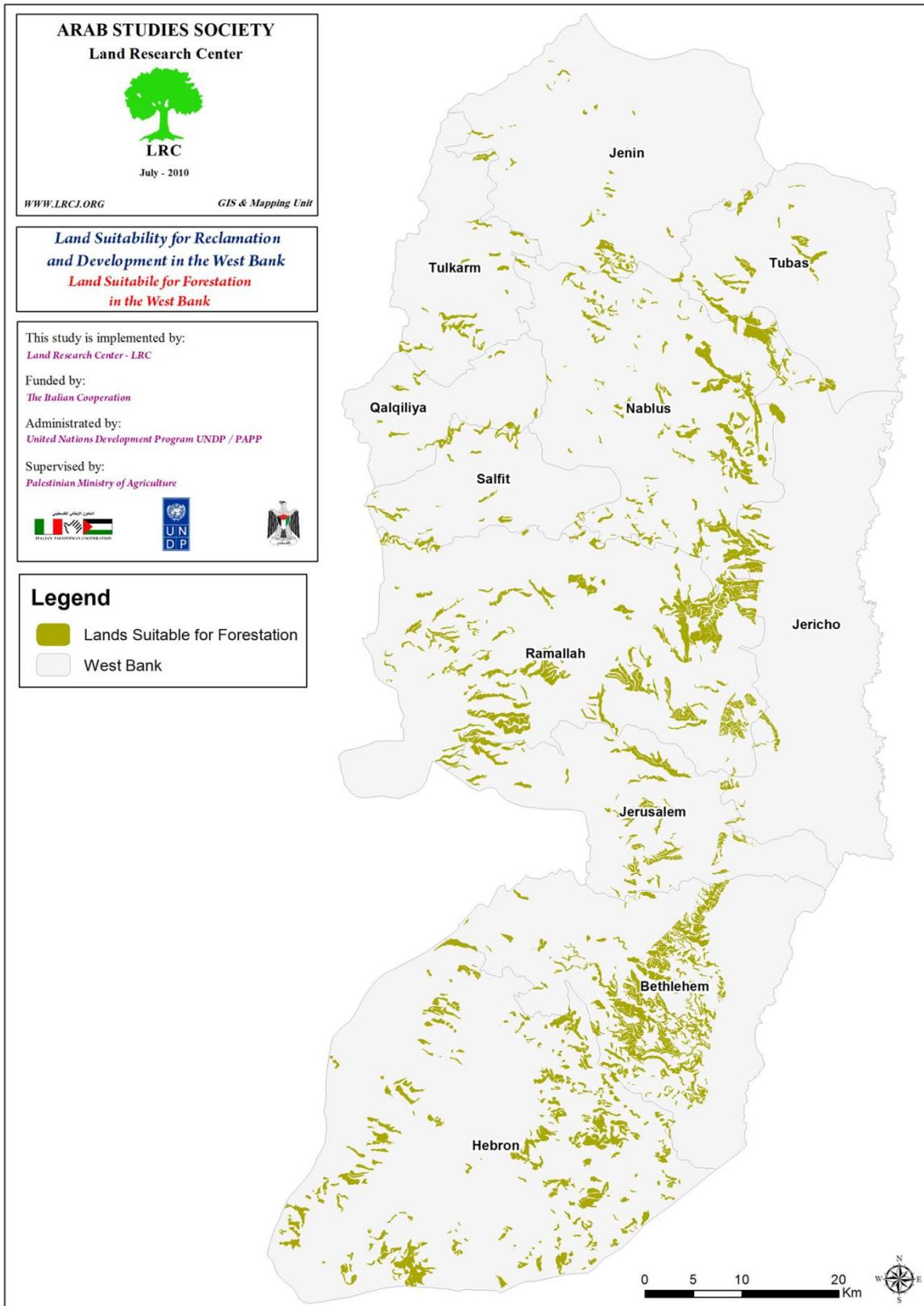
ملحق 1.1 : الأراضي غير المزروعة والملائمة للاستصلاح في الضفة الغربية



ملحق 2.1: الأراضي غير المزروعة والملائمة للمراعي في الضفة الغربية



ملحق 3.1: الأراضي غير المزروعة والملائمة للغابات في الضفة الغربية





ملحق 4.1: دليل مقابلة المؤسسات

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دليل مقابلة المؤسسات

تقييم برامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية

لعام 2005-2006

الباحث

علي علقم

القدس - فلسطين

1433 هـ / 2012 م

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة مؤسسة المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بدراسة تهدف إلى تقييم برامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية من وجهة نظر المستفيدين والمؤسسات المنفذة، من خلال تحليل الوضعين الاقتصادي والاجتماعي، لقياس الكفاءة والفاعلية وملائمة واستدامة البرامج على الفئة المستهدفة. وهذه الدراسة هي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة-الإرشاد الزراعي- معهد التنمية الريفية المستدامة - جامعة القدس.

لذلك صمم هذا الدليل بهدف جمع معلومات حول موضوع الدراسة، ومن هنا يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة بموضوعية ودقة، شاكرين لكم تعاونكم ومؤكدين استخدام المعلومات المصرح بها لأغراض البحث العلمي فقط، لما لها من أهمية على نتائج الدراسة.

مع بالغ تقديري واحترامي لتعاونكم

الباحث

علي عبد الحافظ علي علقم

معهد التنمية الريفية المستدامة - جامعة القدس

1433 هـ / 2012

القسم الأول: معلومات عامة عن المؤسسة المنفذة

- 1.2 اسم المؤسسة كاملا (بالعربية):
.....
- 1.3 اسم المؤسسة كاملا (بالانجليزية):
.....
- 1.4 اسم الشخص الذي أجريت معه المقابلة/ علاقته بالمشروع/المركز:
.....
- 1.5 عنوان المؤسسة كاملا:
.....
- 1.6 هاتف المؤسسة:
.....
- 1.7 فاكس المؤسسة:
.....
- 1.8 البريد الالكتروني:
.....
- 1.9 تاريخ تأسيس المؤسسة:
.....
- 1.10 تصنيف المؤسسة:
1. مؤسسة حكومية. 2. مؤسسة غير حكومية. 3. مؤسسة قطاع خاص.
- 1.11 القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة بشكل رئيسي:
1. التعليم. 2. التنمية المجتمعية. 3. الزراعة والبيئة. 4. التنمية الاقتصادية.
5. الصحة. 6. القانون والمناصرة. 7. الطوارئ والمساعدات الإنسانية.
- 1.12 الأهداف العامة للمؤسسة:
.....
- 1.13 الفئات المستهدفة
1. مزارعين. 2. لاجئين. 3. نساء وأطفال.
4. شباب 5. ذوي الاحتياجات الخاصة 6. غير ذلك، (حدد _____)

1.14 عدد مشاريع الاستصلاح التي قامت المؤسسة بتنفيذها:

#	اسم المشروع	تاريخ الحصول على الدعم	حجم المنحة \$
1			
2			
3			
4			
5			
6			
7			
8			
9			
10			

القسم الثاني: مرحلة تقييم برامج الاستصلاح من قبل المؤسسة المنفذة:

1.الملائمة:

2.1.1 عند تصميمكم لمشروع الاستصلاح هل تم الإطلاع على استراتيجيات وطنية ذات علاقة؟
1. نعم. 2. لا.

2.1.2 إذا كانت الإجابة (نعم)، ما هي تلك الاستراتيجيات؟

.....
.....
.....

2.1.3 هل يوجد خطة إستراتيجية مطبوعة لمؤسستكم؟

1. نعم. 2. لا.

2.1.4 إذا كانت الإجابة (نعم):

1. ما هو الإطار الزمني لها؟ (إرفاق نسخة)

1. قصيرة المدى. 2. متوسطة المدى. 3. طويلة المدى.

2. أهم أهدافها:

2.1.5 هل ساهمت برامج الاستصلاح في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لمؤسستكم؟

1. نعم 2. لا

2.1.6 إذا كانت الإجابة (نعم)، ما هي تلك الأهداف؟

-

2.1.7 هل تم الإطلاع على الخطة الإستراتيجية للمولين عند تصميم البرنامج؟

1. نعم 2. لا

2.1.8 إذا كانت الإجابة (نعم)، أي من الأهداف الإستراتيجية تم تناولها في تصميم المشروع؟

2.1.9 قبل تصميم المشروع هل قمتم بإجراء حصر وتحديد احتياجات للفئات المستهدفة على ارض الواقع؟

1. نعم 2. لا

2.1.10 إذا كانت الإجابة (نعم)، ما هي الأدوات التي تم استخدامها؟ (إرفاق نسخة).

1. استبانته. 2. مجموعة مركزة 3. مراجعة التقارير والدراسات ذات العلاقة.

4. زيارات حقلية للعائلات والتجمعات المستهدفة 5. غير ذلك، (حدد _____)

2. الفعالية:

2.2.1 مقارنة الأهداف المخططة مع المحققة.

#	الهدف المخطط	مستوى التحقق	أسباب عدم تحقيق الهدف بشكل كامل
		1. تحقق بشكل كامل، 2. تحقق بشكل جزئي، 3. لم يتحقق	

2.2.2 الفئات المستهدفة من البرامج:

1. عائلات ريفية. 2. عائلات مدنية. 3. لاجئين.
4. مربي ثروة حيوانية. 5. بدو 6. أطفال وشباب

2.2.3 هل تم إشراك الفئات المستهدفة في تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم المشروع؟

1. نعم. 2. لا.

2.2.4 إذا كانت الإجابة (نعم)، كيف تم إشراكهم؟

.....

2.2.5 هل كان هناك دوافع علمية وراء التخطيط لتنفيذ المشروع؟

1. نعم. 2. لا.

2.2.6 إذا كانت الإجابة (نعم)، ما هي تلك الدوافع؟

.....

2.2.7 هل كان هناك دوافع علمية وراء اختيار المناطق المستهدفة من المشروع؟

1. نعم. 2. لا.

2.2.8 إذا كانت الإجابة (نعم)، ما هي تلك الدوافع؟

.....

2.2.9 هل تم إشراك جهات معينة في تنفيذ المشروع؟

1. نعم. 2. لا.

2.2.10 إذا كانت الإجابة (نعم)، الرجاء ذكر تلك الجهة ودورها:

دورها	الجهة الشريكة

2.2.11 هل قام منسق المشروع في مؤسستكم بتقييم نهائي للمشروع بعد انجازه؟

1. نعم. 2. لا.

2.2.12 في حال تم التقييم، ما هي المقاييس الأساسية التي أخذها منسق المشروع بعين الاعتبار عند التقييم؟ (إرفاق نسخة).

1. التأكد من تحقيق أهداف المشروع.

1. نعم. 2. لا.

2. مراجعة مفصلة للإنجازات.

1. نعم. 2. لا.

3. مدى الالتزام بالجدول الزمني لتنفيذ المشروع.

1. نعم. 2. لا.

4. مدى الالتزام ببند الموازنة وعدم تجاوزها.

1. نعم. 2. لا.

5. أثر المشروع على الفئة المستهدفة، وقياس رضا المستفيدين من المشروع.

1. نعم. 2. لا.

6. أثر المشروع في منطقة التنفيذ.

1. نعم. 2. لا.

7. تقييم مستوى أداء المؤسسة المستفيدة في تنفيذ المشروع.

1. نعم. 2. لا.

8. استمرارية المشروع بعد انتهاء التمويل / أو المساعدة الفنية.

1. نعم. 2. لا.

9. الخبرات المستفادة من المشروع.

1. نعم. 2. لا.

2.2.13 في حال لم يتم التقييم، لماذا؟

هل

المؤسسة تستخدم نظام APIS؟

1. نعم. 2. لا.

2.2.14 إذا كانت الإجابة نعم متى تم إدخال آخر بيانات على النظام؟

2008 4.

2009 3.

2010 2.

2011 1.

3. الكفاءة:

أولاً: الالتزام بالخطة الزمنية وموازنة المشروع:

2.3.1 هل تم الالتزام بالخطة الزمنية وموازنة المشروع من حيث:

1. تاريخ البدء.

1. نعم. 2. لا.

2. إذا كانت الإجابة (لا)، ما هي الأسباب؟

.....
.....

3. تاريخ الانتهاء.

1. نعم. 2. لا.

4. إذا كانت الإجابة (لا)، ما هي الأسباب؟

.....
.....

5. موازنة المشروع.

1. نعم. 2. لا.

6. إذا كانت الإجابة (لا)، ما هي الأسباب؟

.....
.....

2.3.2 مقارنة الأنشطة المخططة مع ما لم يتم تحقيقه:

#	النشاط المخطط له	مستوى التحقق	أسباب عدم تحقيق النشاط المخطط
		1. تحقق بشكل كامل، 2. تحقق بشكل جزئي، 3. لم يتحقق	بشكل كامل

2.3.3 بشكل عام، ما أهم المعوقات والصعوبات التي واجهتكم في تنفيذ المشاريع، و أهم المقترحات حول برامج الاستصلاح (تتعلق بتنفيذ المشروع سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي):

.....
.....

4. تقييم الأثر:

2.4.1 كيف تقييم مؤسستكم اثر المشروع على المستفيدين؟

1. أثر كبير. 2. أثر متوسط. 3. أثر محدود. 4. لا يوجد أثر.

2.4.2 كيف تقييم مؤسستكم أثر المشروع على مؤسستكم؟

1. أثر كبير. 2. أثر متوسط. 3. أثر محدود. 4. لا يوجد أثر.

2.4.3 ما مدى رضاكم عن الشراكة مع المؤسسات المشرفة على تنفيذ المشروع؟

1. راضي جدا. 2. راضي. 3. غير راضي. 4. لا اعرف.

5. الاستدامة:

2.5.1 هل استمرت بعض الأنشطة بعد انتهاء المشروع؟

1. نعم. 2. لا.

2.5.2 إذا كانت الإجابة (نعم)، ما هي تلك الأنشطة؟

.....

2.5.3 إذا كانت الإجابة (لا)، فلماذا لا توجد، وما هي تلك الأنشطة؟

.....

القسم الثالث: مرحلة تقييم المشاريع المنجزة من قبل المؤسسات الممولة:

3.1 هل قام منسق الجهة المشرفة على تنفيذ مؤسستكم للمشروع بزيارتكم بشكل مبرمج بعد تقديم التقارير
المرحلية؟

1. نعم. 2. لا.

3.2 هل قام منسق الجهة المشرفة على تنفيذ مؤسستكم للمشروع بزيارتكم بشكل عشوائي غير مبرمج لمتابعة
نشاطات وانجازات المشروع؟

1. نعم. 2. لا.

3.3 هل قام منسق الجهة المشرفة على تنفيذ مؤسستكم للمشروع أو مستشار خارجي بزيارة تقييميه نهائية
للمشروع بعد انجازه؟

1. نعم. 2. لا.

3.4 إذا كانت الإجابة (نعم)، ما هي المدة الزمنية بين تسليم التقرير النهائي إلى المؤسسة المشرفة وبين تاريخ
الزيارة؟

3.5 في حالة تم التقييم، ما هي المقاييس الأساسية التي تم أخذها بعين الاعتبار عند التقييم من قبل منسق
المشروع في المؤسسة المشرفة؟ (إرفاق نسخة).

3.6 في حالة تم التقييم، هل تلقت مؤسستكم ملخص عن نتائج التقييم النهائي للمشروع من قبل المؤسسات
الممولة؟

1. نعم. 2. لا.

3.7 في حالة تم التقييم، هل قامت المؤسسات المشرفة بعقد اجتماع على المستوى القطاعي أو الجغرافي لعرض
نتائج تقييم المشاريع المنجزة بشكل عام والدروس المستفادة منها؟

1. نعم. 2. لا.

شكرا لحسن تعاونكم

ملحق 5.1: استبانة المزارعين.



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

استبانة

تقييم برامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية

لعام 2005-2006

الباحث

علي علقم

القدس - فلسطين

1433 هـ / 2012 م

بسم الله الرحمن الرحيم



أخي الكريم

تحية طيبة وبعد,,,

يقوم الباحث بدراسة تهدف إلى تقييم برامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية من خلال تحليل الوضعين الاقتصادي والاجتماعي، لقياس مدى الأثر والفعالية على الفئة المستهدفة. وهذه الدراسة هي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة- الإرشاد الزراعي - معهد التنمية الريفية المستدامة - جامعة القدس.

لذلك صمم هذا الاستبيان بهدف جمع معلومات حول موضوع الدراسة، ومن هنا يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة بموضوعية ودقة شاكرين لكم تعاونكم ومؤكدين استخدام المعلومات المصرح بها لأغراض البحث العلمي فقط. لما لها من أهمية على نتائج الدراسة

مع بالغ احترامي وتقديري لتعاونكم

الباحث

علي علقم

معهد التنمية الريفية المستدامة - جامعة القدس

القسم الأول : البيانات التعريفية

A.1 الرقم المتسلسل للاستمارة في العينة : <input type="text"/> <input type="text"/> <input type="text"/>		A.2 المحافظة.....
A.3 البلدة أو التجمع:		
A.4 اسم رب الأسرة:		
A.5 اسم المستفيد:		
2011	شهر <input type="text"/> <input type="text"/>	يوم <input type="text"/> <input type="text"/>
A.6 تاريخ تعبئة الاستمارة		

القسم الثاني: خصائص المستفيد

<input type="checkbox"/>	علاقة المستفيد برب الأسرة؟ 1. رب الأسرة 2. زوج/زوجة 3. ابن/ بنت 4. أب / أم 5. أخ/أخت 6. جد/جدة 7. حفيد/حفيدة 8. زوجة ابن/زوج بنت 9. أقرباء آخرون	B.1
<input type="checkbox"/>	الجنس؟ 1. ذكر 2. أنثى	B.2
<input type="text"/> <input type="text"/>	العمر (بالسنوات الكاملة)؟	B.3
<input type="text"/> <input type="text"/>	المؤهل العلمي؟ 1. أمي 2. ملم 3. ابتدائي 4. إعدادي 5. ثانوي 6. دبلوم متوسط 7. بكالوريوس 8. دبلوم عالي 9. ماجستير 10. دكتوراه	B.4
<input type="checkbox"/>	الوظيفة الرئيسية؟ 1. مزارع 2. موظف 3. ربة بيت 4. مهن حرة (عامل) 5. أخرى، حدد	B.5
<input type="checkbox"/>	المهنة الثانوية؟ 1. مزارع 2. موظف 3. ربة بيت 4. مهن حرة (عامل) 5. أخرى، حدد	B.6
<input type="checkbox"/>	الحالة الاجتماعية؟ 1. أعزب/عزباء 2. متزوج/متزوجة 3. مطلق/مطلقة 4. أرمل/أرملة 5. منفصل/منفصلة	B.7

B.8 عدد أفراد الأسرة المعالة: <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> فردا ويتوزعون كما يلي:								
الجنس	عددهم	توزع الأسرة حسب العمر بالسنوات				عدد العاملين منهم	عدد العاملين في الزراعة	عدد الحاصلين على شهادة جامعية
		6-1	15-7	59-16	60 فأكثر			
ذكور								
إناث								
المجموع								
B.9	نوع ملكية الأرض؟ 1. طابو خاص (تسجيل مجدد) 2. مالية (إخراج قيد) 3. عقد (حجة) بيع أو شراء 4. مشاع 5. غير ذلك، حدد.....							<input type="checkbox"/>
B.10	إجمالي المساحة المملوكة للأرض بالدونم؟							<input type="checkbox"/>
B.11	السنة التي تم تنفيذ مشروع استصلاح أرضك فيها: 1. 2005 2. 2006							
B.12	المساحة المشمولة في مشروع الاستصلاح؟							<input type="checkbox"/>
B.13	اسم المؤسسة المنفذة لاستصلاح الأرض؟							

القسم الثالث: ملئمة المشروع

C.1	في الوقت الذي تم اختيارك للاستفادة من مشروع الاستصلاح، فإن استصلاح الأرض كان بالنسبة لك: 1. ذات أولوية قصوى 2. أولوية ثانوية 3. ليس من أولوياتي 4. أخرى، حدد.....	<input type="checkbox"/>
C.2	في ذلك الوقت كيف كان الإقبال على طلب الاستفادة من مشروع الاستصلاح من قبل المزارعين المجاورين لأرضك؟ 1. إقبال كبير لحاجة أراضيهم للاستصلاح 2. إقبال كبير لكن أراضيهم غير قابلة للاستصلاح 3. إقبال قليل لعدم وجود رغبة عند المزارعين 4. غير ذلك حدد....	<input type="checkbox"/>
C.3	هل تمتلك أراضي صالحة للزراعة ولكنها غير مستصلحة ومستغلة في الزراعة؟ 1. نعم 2. لا	<input type="checkbox"/>
C.4	إذا كانت الإجابة نعم، ما هي أسباب عدم استصلاح الأرض واستغلالها في الزراعة؟ 1. الأرض مصادرة أو مغلقة عسكرياً 2. نقص مصادر التمويل 3. الخلافات بين المالكين 4. عدم توفر الوقت الكافي للزراعة 5. عدم وجود جدوى اقتصادية من الزراعة 6. أخرى حدد.....	<input type="checkbox"/>

<input type="checkbox"/>	<p>C.5</p> <p>لو أتاحت لك الفرصة أن يتم مساعدتك في استصلاحها في الوقت الحالي فان ذلك يعد:</p> <p>1. ذات أولوية قصوى 2. ليس من أولوياتي 3. لا ارغب باستصلاحها</p>
--------------------------	---

القسم الثالث: فاعلية المشروع

<p>D.1 ما الهدف من استصلاح أرضك حسب رأيك وما نسبة تحققه؟ (ضع إشارة صح، مع نسبة التحقق %)</p>	
الهدف	
	1. توفير دخل إضافي
	2. استغلال الأرض المتروكة
	3. حمايتها من المصادرة
	4. توفير فرص عمل
	5. تنوع الإنتاج الزراعي
	6. المتاجرة في الأرض
	7. غير ذلك، حدد.....
<p>D.2 ما هي أسباب تحقق أو عدم تحقق نجاح المشروع برأيك (ضع إشارة صح في المكان المناسب)</p>	
أسباب عدم التحقق	أسباب التحقق
<input type="checkbox"/>	1. قلة خبرة المزارع
<input type="checkbox"/>	2. عدم توفر خدمات الإرشاد
<input type="checkbox"/>	3. نوعية الاثتال رديئة
<input type="checkbox"/>	4. عدم ملائمة أصناف الاثتال للمنطقة
<input type="checkbox"/>	5. مصدر المياه غير كافي (البئر)
<input type="checkbox"/>	6. انهيار الجدران الاستنادية
<input type="checkbox"/>	7. الاعتداءات الإسرائيلية
<input type="checkbox"/>	1. عدم توفر فرص عمل في المنطقة.
<input type="checkbox"/>	2. قرب الموقع من مصدر مياه دائم
<input type="checkbox"/>	3. وجود خبرة طويلة في العمل الزراعي
<input type="checkbox"/>	4. غير ذلك حدد.....

<input type="checkbox"/>	هل المعايير التي استخدمت في اختيار المزارعين للاستفادة من المشروع كانت منطقية؟ 1. نعم 2. لا	D.3
	إذا كان الجواب لا، فلماذا برأيك؟	D.4
<input type="checkbox"/>	هل تم تنفيذ كامل الأنشطة المتفق عليها مع المؤسسة المنفذة في استصلاح أرضك؟ 1. نعم 2. لا	D.5
<input type="checkbox"/>	إذا كانت الإجابة لا فالسبب في ذلك؟ 1. انتهاء ميزانية المشروع 2. لم التزم بالمساهمة في المشروع 3. الاعتداءات الإسرائيلية 4. غير ذلك حدد.....	D.6

القسم الثالث: كفاءة المشروع

<input type="checkbox"/>	كم كان إجمالي التكاليف الفعلية لاستصلاح دونم واحد في أرضك بالدولار؟ 1. (500 - 750) 2. (751 - 1000) 3. (1001 - 1250) 4. (1251 - 1500) 5. (1501 - 2000)	E.1
<input type="checkbox"/>	كم كانت مساهمتك الفعلية في استصلاح الدونم الواحد بالدولار؟ 1. (125-200) 2. (201-250) 3. (251-300) 4. (301-350) 5. (351-400) 6. (أكثر من 400)	E.2
<input type="checkbox"/>	هل التكاليف التي وضعتها المؤسسة المنفذة كانت كافية لاستصلاح دونم واحد بالشكل الصحيح؟ 1. نعم 2. لا	E.3
<input type="checkbox"/>	إذا كانت الإجابة لا فإن السبب يعود ل: 1. الأرض وعرة وتحتاج إلى مزيد من العمل والجهد والوقت 2. العمل من خلال المقاولين يزيد من تكاليف الاستصلاح 3. عدم وجود عمال مهرة لتنفيذ الأنشطة 4. غير ذلك،	E.4
<input type="checkbox"/>	هل تفضل في تنفيذ الأنشطة أن يكون التعاقد مع: 1. المقاولين 2. المزارعين	E.5

E.6 من وجهة نظركم، ما هي مميزات كل من الآتي:	
1. استصلاح فردي (التعاقد مع المزارعين) 2. استصلاح جماعي (التعاقد مع	
<input type="checkbox"/>	1. اقل تكاليف
<input type="checkbox"/>	2. جودة العمل أفضل
<input type="checkbox"/>	3. فترة التنفيذ أسرع
<input type="checkbox"/>	4. اقل تعقيد في الإجراءات
<input type="checkbox"/>	5. نسبة المشاركة من قبل المزارع أفضل
<input type="checkbox"/>	6. أخرى، حدد.....
<input type="checkbox"/>	E.7 هل قمت بتنفيذ بعض أنشطة الاستصلاح في أرضك؟ 1. نعم 2. لا
<input type="checkbox"/>	E.8 إذا كانت الإجابة نعم حدد الأنشطة التي نفذتها؟ 1. <input type="checkbox"/> بناء جدران استنادية. 2. <input type="checkbox"/> حفر بئر 3. <input type="checkbox"/> حراثة وتعزيب الأرض 4. <input type="checkbox"/> زراعة الأشجار 5. <input type="checkbox"/> أخرى حدد....

القسم الرابع: أثر المشروع على الوضع الاجتماعي والاقتصادي

<input type="checkbox"/>	F.1 هل زاد دخل الأسرة بعد الاستفادة من المشروع؟ 1. نعم 2. لا
<input type="checkbox"/>	F.2 إذا كانت الإجابة نعم كم النسبة التي زادت في معدل الدخل سنويا؟ %
<input type="checkbox"/>	F.3 المردود الناتج من الأرض المستصلحة ساهم في: (الغذاء) 1. زيادة الإنفاق الأسري 2. قلة من الإنفاق 3. لم يتغير الإنفاق
<input type="checkbox"/>	F.4 ما هو مقدار مساهمة ناتج الأرض المستصلحة في دخل الأسرة سنويا؟ (%)
F.5 كم معدل الإنتاج بالكيلوغرام من المحاصيل التي تم زراعتها في الأرض المستصلحة للدونم الواحد؟	
<input type="checkbox"/>	1. زيتون <input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	2. لوزيات <input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	3. عنب <input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	4. تين <input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	5. تفاحيات <input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	6. أخرى، حدد.. <input type="checkbox"/>
F.6 ما نسبة ما يتم استهلاكه ذاتيا من ناتج تلك المحاصيل؟	
<input type="checkbox"/>	1. زيتون % <input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	2. لوزيات % <input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	3. عنب % <input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	4. تين % <input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	5. تفاحيات % <input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	6. أخرى، حدد.. % <input type="checkbox"/>

F.7 ما نسبة ما يتم إنفاقه من العائدات السنوية من الأرض المستصلحة على	
1. شراء سلع كمالية % <input type="text"/> <input type="text"/>	2. حفر بئر إضافي % <input type="text"/> <input type="text"/>
3. زيادة الأرض المستصلحة % <input type="text"/> <input type="text"/>	4. شراء اشتال % <input type="text"/> <input type="text"/>
5. تمويل مدخلات زراعية % <input type="text"/> <input type="text"/>	6. الإنفاق على الأسرة % <input type="text"/> <input type="text"/>
7. مساعدة تعليم الأبناء في الجامعة % <input type="text"/> <input type="text"/>	8. أخرى حدد..... % <input type="text"/> <input type="text"/>
F.8 هل ساهم المشروع في رفع مستوى التعليم لأحد أفراد الأسرة؟ 1. نعم 2. لا <input type="checkbox"/>	
F.9 إذا كانت الإجابة نعم حدد أوجه المساهمة: 1. دفع أقساط جامعية 2. منع تسرب الأولاد من المدارس <input type="checkbox"/>	
F.10 هل أصبحت الأسرة قادرة على تلبية جميع حاجاتها الضرورية بعد الاستفادة من المشروع؟ 1. نعم 2. لا <input type="checkbox"/>	
F.11 هل ساهم المشروع في تأطيركم ضمن لجان أو جمعيات محلية في القرية؟ 1. نعم 2. لا <input type="checkbox"/>	
F.12 إذا كانت الإجابة نعم ما هي الخدمات التي تقدمها لكم؟ 1. تدريب 2. الدفاع عن حقوق المزارعين 3. تمثيل المزارعين أمام المؤسسات 4. تحصيل دعم مشاريع 5. أخرى حدد..... <input type="checkbox"/>	
F.13 هل وفرت المشاركة في المشروع فرص عمل للنساء القادرات على العمل في الأسرة؟ 1. نعم 2. لا <input type="checkbox"/>	
F.14 إذا كانت الإجابة نعم ما نسبة هذه الفرص مقارنة بالعمل العائلي؟ <input type="checkbox"/>	
F.15 هل ساهم المشروع في رفع مستوى معرفتك في مجال تقنيات الزراعة؟ 1. نعم 2. لا <input type="checkbox"/>	
F.16 هل شجعتك نتائج المشاركة في المشروع للتفرغ بشكل كامل أنت أو أفراد أسرتك للعمل في الزراعة؟ 1. نعم 2. لا <input type="checkbox"/>	
F.17 تم استرداد مجمل تكاليف الاستصلاح بعد انتهاء المشروع من العام: 1. الأول 2. الثاني 3. الثالث 4. الرابع 5. الخامس 6. السادس 7. لم تسترد حتى الآن <input type="checkbox"/>	
F.18 هل ساهم المشروع في زيادة المساحة المزروعة لديك؟ 1. نعم 2. لا <input type="checkbox"/>	
F.19 ما هو نسبة التغير في مقدار القيمة الاقتصادية للأرض المستصلحة منذ استصلاحها حتى الآن؟ 1. زادت بنسبة 25% 2. 50% 3. 75% 4. 100% 5. أكثر من 100% <input type="checkbox"/>	

القسم السادس: الاستدامة

<input type="checkbox"/>	G.1	الوضع الحالي للأرض التي تم استصلاحها؟ 1. ما زلت املكها وهي منتجة 2. ما زلت املكها وهي منتجة جزئياً 3. ما زلت املكها وهي غير منتجة 4. تم بيعها 5. تم مصادرتها
<input type="checkbox"/>	G.2	كم عدد الاشتال التي تم زراعتها في الأرض المستصلحة؟
<input type="checkbox"/>	G.3	هل قمت بزراعة محاصيل بينية في أرضك المستصلحة؟ 1. نعم 2. لا
<input type="checkbox"/>	G.4	هل الأرض التي قمت باستصلاحها بدأت بالإنتاج (الاشتال المثمرة)؟ 1. نعم (انقل للسؤال G.6) 2. لا
<input type="checkbox"/>	G.5	السبب في عدم الإنتاج: 1. الاشتال ليست في عمر الإنتاج 2. موت الاشتال 3. عدم التمكن من الوصول للأرض
<input type="checkbox"/>	G.6	في أي عام بدأت بالإنتاج؟ 1. الثالث 2. الرابع 3. الخامس 4. السادس 5. لم تنتج بعد
<input type="checkbox"/>	G.7	كم عدد الأشجار المزروعة المنتجة حالياً في الأرض المستصلحة؟
<input type="checkbox"/>	G.8	هل قمت بزراعة اشتال بدل فاقد في الأرض المستصلحة؟ 1. نعم
<input type="checkbox"/>	G.9	ما هو مصدر الماء المتوفر حالياً؟ 1. بئر جمع 2. تنك ماء 3. مياه الإمطار 4. أخرى حدد.....
<input type="checkbox"/>	G.10	هل مصدر الماء المتاح كافي للأرض المستصلحة؟ 1. نعم 2. لا
<input type="checkbox"/>	G.11	كم يوم عمل تعمل في السنة في الأرض المستصلحة؟ <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	G.12	ما هي النشاطات التي تقوم بها في الأراضي خلال السنة؟ 1. الحراثة <input type="checkbox"/> 2. جني المحصول <input type="checkbox"/> 3. تقليم <input type="checkbox"/> 4. تسميد <input type="checkbox"/> 5. زيارة تفقدية <input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	G.13	هل تعتبر الأرض المستصلحة مكان جيد للترفيه والتنزه لك ولأفراد أسرتك؟ 1. نعم 2. لا
<input type="checkbox"/>	G.14	هل استصلاح الأرض عمل على حمايتها من المصادرة لصالح الاستيطان أو جدار الفصل؟ 1. نعم 2. لا
<input type="checkbox"/>	G.15	فرص العمل العائلي زادت بعد إنتاج الأرض المستصلحة؟ 1. بشكل كبير 2. بشكل جزئي 3. لا توجد
<input type="checkbox"/>	G.16	من هم الأكثر تنفيذاً لخدمة الأرض المستصلحة؟ 1. الشباب 2. النساء كبار السن 3. الأطفال (أكثر من 10 سنوات)
<input type="checkbox"/>	G.17	هل قمت بالتواصل مع طاقم الإرشاد بعد انتهاء المشروع؟ 1. نعم
<input type="checkbox"/>	G.18	هل شجعت نتائج المشروع في أرضك المزارعين المجاورين للاستصلاح أراضيهم؟ 1. نعم

القسم السابع: تقييم أثر المشروع

حدد مدى رضاك على كل من:

درجات الرضا حسب التالي (1. راضي تماما. 2. راضي. 3. غير راضي. 4. غير راضي نهائيا. 5. لا رأي لي)

<input type="checkbox"/>	H.1	مستوى الخدمات التي حصلت عليها أثناء تنفيذ المشروع؟
<input type="checkbox"/>	H.2	دور ووظيفة المؤسسة المنفذة للمشروع؟
<input type="checkbox"/>	H.3	اهتمام المؤسسة بالمشروع المنفذ لديك من حيث المتابعة؟
<input type="checkbox"/>	H.4	متابعة المؤسسة المنفذة بعد انتهاء المشروع حتى الآن
<input type="checkbox"/>	H.5	مساهمته المادية في المشروع
<input type="checkbox"/>	H.6	المهارات الفنية التي اكتسبتها من المشروع
<input type="checkbox"/>	H.7	ساهم المشروع في رفع المستوى الاجتماعي
<input type="checkbox"/>	H.8	ساهم المشروع في تحسين الوضع الاقتصادي
<input type="checkbox"/>	H.9	زاد المشروع من التفاعل الاجتماعي بينك وبين المزارعين المستفيدين من المشروع
<input type="checkbox"/>	H.10	خفف المشروع الأعباء عن المزارعين
<input type="checkbox"/>	H.11	الاستفادة من المشروع قللت معانات المرأة

القسم الثامن: يرجى توضيح رؤيتك في برامج الاستصلاح من حيث:

1. أهم المعوقات التي واجهت مشروع استصلاح أرضك برأيك:

أ. الإجراءات

.....
.....

ب. المساهمات:

.....

ج. أخرى

.....
.....

2. من وجهة نظرك كمستفيد من مشاريع استصلاح الأراضي ما نوع التدخل الذي يجب أن يتم في تطوير الأراضي؟ ولماذا؟ وكيف ينبغي أن يتم تطبيقه:

.....
.....

3. ما هو تقييمكم بشكل عام لمشاريع الاستصلاح؟

1. ممتازة 2. جيد جدا 3. متوسط 4. غير جيدة

شاكرين لكم حسن تعاونكم

" شاكرا لكم حسن تعاونكم "

ملحق 6.1 : قائمة بأسماء المحكمين.

العنوان	الاسم
محاضر - جامعة القدس - أبو ديس	د. عبد الوهاب الصباغ
محاضر - جامعة القدس - أبو ديس	د. محمد أبو عيد
وكيل مساعد - وزارة الزراعة الفلسطينية - رام الله	د. زكريا سلاودة
محاضر - جامعة القدس أبو ديس	د. ثمين الهيجاوي
مدير شركة السهم - رام الله	أ.م. شوكت صرصور
منسق المشروع الهولندي - رام الله	أ.م. أمين أبو السعود
إحصائي ومحلل - الإحصاء الفلسطيني - رام الله	محمد المصري
مدير دائرة التخطيط - وزارة الزراعة الفلسطينية - رام الله	أ.م. رياض الشاهد

ملحق 7.1: التوزيع العددي للمعوقات التي واجهت المؤسسات في تنفيذ برامج استصلاح الأراضي والمقترحات

#	المشاكل والمعوقات	المقترحات
1	إثبات ملكية المزارعين لأراضيهم، تأخر التمويل من قبل المانح، انسحابات من المزارعين لعدم قدرتهم على المساهمة المادية.	إنشاء قاعدة بيانات عن المواقع القابلة للاستصلاح في الضفة الغربية.
2	انسحابات المزارعين مما يؤدي إلى تمديد فترة التنفيذ، الإجراءات المعقدة من الممولين.	إيجاد آلية في الإجراءات مع الممولين تحدد الالتزامات المادية.
3	ارتفاع التكاليف، البدا في تنفيذ المشروع في غير موسمه، الإجراءات المعقدة في الصرف من قبل وزارة المالية.	عمل دراسة عروض أسعار لتكاليف الأنشطة المقترحة قبل وضع تقدير التكاليف.
4	ممارسات الاحتلال، الوضع الاقتصادي، تنافس المؤسسات في حجم الدعم، ارتفاع أسعار التكاليف الاستثمارية.	توحيد آليات العمل مع جميع المؤسسات العاملة في مجال الاستصلاح وتحديد المساهمة لكافة الأنشطة.
5	هناك عدم جدية من قبل بعض المستفيدين، تأخر الحصول على المنحة، تكاليف الأنشطة أعلى من الواقع.	تحديث التكاليف بما يتلاءم مع الواقع، التزام كافة المؤسسات بتوحيد آلية العمل.
6	تكاليف المدخلات للأنشطة كان غير واقعي بسبب اعتماد أسعار قديمة من قبل المشرفين على المشروع أثناء تقدير التكاليف، فرض معايير لا تنطبق مع أرض الواقع من قبل الممولين.	تبني إستراتيجية واضحة لبرامج الاستصلاح وتطوير الأراضي.
7	موسمية تنفيذ الأنشطة كانت متأخرة، تأخر بعض المنح، لا يوجد التزام أخلاقي من قبل بعض المزارعين حول المساهمات.	تحديث قاعدة البيانات المركزية وتشكيل لجنة من المؤسسات العاملة في برامج استصلاح الأراضي لإدارتها.

ملحق 8.1: التوزيع النسبي للمعوقات التي واجهت المزارعين في تنفيذ برامج استصلاح الأراضي والمقترحات

#	المشاكل والمعوقات	%	المقترحات	%
1	عدم وجود طرق زراعية كافية للوصول للأرض	18%	شق طرق زراعية لمساعدة الوصول لأراضيهم	80%
2	الإجراءات معقدة وخاصة إثبات الملكية		إيجاد آلية لتسهيل معاملات إثبات الملكية، والمساعدة في تطويب الأراضي	73%
3	المساهمات أكبر معيق لأنه بعض المزارعين المحتاجين لا يستطيعون المشاركة المساهمات عالية وغير مدروسة حيث يجب أن تكون بجهدنا وليس بدافع المال .	55%	توفير قروض زراعية لحل مشكلة المساهمة النقدية	40%
4	الاشتال كانت إجبارية لوز وهذا غير مناسب لو كانت زيتون كان أفضل	17%	توفير مراكز وجمعيات تسويقية	65%
5	معظم الاشتال تم رعيها من قبل الحيوانات البرية وخاصة الغزلان	9%	دعم المزارعين بسياج جماعي لحمايتها من مخلفات الاحتلال	79%
6	حجم الآبار كانت غير كافية	10%	التركيز على تأهيل قطاع البستنة، حفر آبار	30%
7	لا يوجد متابعة من قبل المؤسسات بعد انتهاء المشروع وخاصة في السنوات الأولى (لا يوجد مرشدين)	95%	متابعة مشروع الاستصلاح لأكثر من سنة من قبل المؤسسات	87%
8	تأخير تنفيذ المشروع في الأوقات اللازمة وعدم كفاية التقديرات بالنسبة لساعات العمل .	52%	الالتزام بموعد بدء تنفيذ المشروع ووضع التكاليف حسب الواقع	25%
9	تنفيذ المشروع عن طريق المقاول وعدم الالتزام بما تم الاتفاق عليه وعدم كفاية ساعات العمل للباجر واختزالها ما تسبب في زيادة المصاريف الجانبية .	14%	يجب منح المزارعين فرصة العمل بأيديهم في أراضيهم وعدم إعطاء هذا العمل للمقاولين استصلاح الأراضي يجب بان بشكل فردي التركيز على الاستصلاح اليدوي لتقليل التكاليف	94%
10	المساحة قليلة لو كان سمح لنا بالعمل أكثر	85%	يجب عدم تحديد سقف الاستصلاح للمزارع الواحد حتى يكون المشروع أكثر اقتصادي	65%

11		استصلاح الأراضي الحكومية	18%
12		يجب أن يكون التفاعل من الهيئات الرسمية مباشر ويجب أن يكون التدخل في تطوير الأرض من الحكومة	10%
13		استصلاح الأراضي الغير مستغلة وإجبار أصحاب الأراضي على ذلك	45%

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
113	خريطة توضح الأراضي غير المزروعة والملائمة للاستصلاح في الضفة الغربية.....	1.1
114	خريطة توضح الأراضي غير المزروعة والملائمة للمراعي في الضفة الغربية.....	2.1
115	خريطة توضح الأراضي غير المزروعة والملائمة للغابات في الضفة الغربية.....	3.1
116	دليل مقابلة المؤسسات.....	4.1
127	إستبانة المزارعين.....	5.1
138	قائمة بأسماء المحكمين.....	6.1
139	التوزيع العددي للمعوقات التي واجهت المؤسسات في تنفيذ برامج استصلاح الأراضي والمقترحات.....	7.1
140	التوزيع النسبي للمعوقات التي واجهت المزارعين في تنفيذ برامج استصلاح الأراضي والمقترحات.....	8.1

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	توزيع المساحات المستصلحة من الأراضي من قبل وزارة الزراعة والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في الضفة الغربية حسب المحافظة للفترة 2010/2000.....	28
2.2	توزيع العائلات المستفيدة من استصلاح الأراضي للمشاريع المنفذة من قبل وزارة الزراعة والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في الضفة الغربية حسب المحافظة للفترة 2010/2000.....	28
3.2	توزيع كميات الجدران المنفذة في الأراضي المستصلحة من قبل وزارة الزراعة والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في الضفة الغربية حسب المحافظة للفترة 2010/2000.....	29
4.2	توزيع كميات الاشتال المزروعة في الأراضي المستصلحة من قبل وزارة الزراعة والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في الضفة الغربية حسب المحافظة للفترة 2010/2000.....	29
5.2	توزيع عدد الآبار المحفورة في الأراضي المستصلحة من قبل وزارة الزراعة والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في الضفة الغربية حسب المحافظة للفترة 2010/2000.....	30
6.2	توزيع عدد فرص العمل التي تم توفيرها في الأراضي المستصلحة من قبل وزارة الزراعة والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في الضفة الغربية حسب المحافظة للفترة 2010/2000.....	30
7.2	توزيع الطرق المنجزة من قبل وزارة الزراعة والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في الضفة الغربية حسب المحافظة للفترة 2010/2000.....	31

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	التوزيع النسبي للمساحة المزروعة بأشجار الفاكهة والخضروات والمحاصيل الحقلية في الأراضي الفلسطينية، 2010/2009.....	23
2.2	التوزيع النسبي لقيمة الإنتاج الزراعي حسب النوع والمنطقة 2010/2009.....	24
3.2	الأراضي غير المزروعة والملائمة للاستصلاح، والغابات، والمراعي في الضفة الغربية.....	33
4.2	تقسيم الأراضي غير المزروعة والملائمة للاستصلاح في الضفة الغربية.....	33
1.3	مجتمع الدراسة- المؤسسات المنفذة لمشاريع استصلاح الأراضي الممولة من (IFAD) والمزارعين المستفيدين حسب القرى والمحافظات لعام 2006/2005.....	52
2.3	عينة دراسة المزارعين المستفيدين من مشاريع استصلاح الأراضي الممولة من (IFAD) والعدد الذي تم اختياره من كل مؤسسة حسب القرية والمحافظات لعام 2006/2005.....	54
1.4	الخصائص الديمغرافية للمؤسسات المنفذة لمشاريع استصلاح الأراضي الممولة من في الضفة الغربية.....	60
2.4	عدد المؤسسات المطلعة على استراتيجيات وطنية وأخرى ذات العلاقة عند تصميم المشروع.....	62
3.4	استجابات المؤسسات المنفذة لبرامج استصلاح الأراضي حول الأدوات المستخدمة في حصر وتحديد الاحتياجات للفئات المستهدفة.....	63
4.4	استجابات المؤسسات حول مستوى تحقيق الأهداف المخططة مع المحققة لبرامج استصلاح الأراضي.....	64
5.4	عدد المؤسسات التي شاركت الفئات المستهدفة والجهات المشاركة الأخرى في مراحل المشروع.....	65
6.4	استجابات المؤسسات حول وجود دوافع علمية وراء التخطيط لتنفيذ المشروع واختيار المناطق المستهدفة.....	65

66	7.4	استجابات المؤسسات حول المقاييس الأساسية التي أخذها منسق المشروع بعين الاعتبار عند تقييم المشاريع.....
67	8.4	عدد المؤسسات التي تستخدم نظام المعلومات للمشاريع الزراعية (APIS).....
68	9.4	استجابات المؤسسات حول مدى الالتزام بالخطة الزمنية وموازنة المشروع.....
68	10.4	استجابات المؤسسات حول مدى تحقيق الأنشطة المخططة مقابل الأنشطة المنفذة.....
70	11.4	استجابات المؤسسات حول تقييم أثر برامج استصلاح الأراضي.....
70	12.4	استجابات المؤسسات حول مرحلة تقييم المشاريع المنجزة من قبل المؤسسات المشرفة.....
72	13.4	نسبة الأنشطة المستمرة بعد انتهاء المشاريع.....
75	14.4	خصائص عينة الدراسة الديمغرافية للمزارعين من برامج استصلاح الأراضي.....
77	15.4-أ	خصائص عينة الدراسة الديمغرافية للمزارعين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي-حجم الأسرة.....
77	15.4-ب	خصائص عينة الدراسة الديمغرافية للمزارعين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي-القوى العاملة.....
77	16.4	خصائص عينة الدراسة الديمغرافية للمزارعين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي-معلومات عن الأراضي.....
79	17.4	معدلات استجابات المزارعين حول ملائمة برامج استصلاح الأراضي.....
81	18.4	معدلات استجابات المزارعين حول الهدف من استصلاح الأراضي.....
83	19.4	معدلات استجابات المزارعين حول أسباب تحقق أو عدم تحقق نجاح مشروع استصلاح الأراضي.....
84	20.4	معدلات استجابات المزارعين حول فاعلية برامج استصلاح الأراضي.....
85	21.4	معدلات استجابات المزارعين حول كفاءة برامج استصلاح الأراضي.....
87	22.4	معدلات استجابات المزارعين حول آلية التعاقد في تنفيذ برامج استصلاح الأراضي من وجهة نظرهم.....
88	23.4	معدلات استجابات المزارعين حول قيامهم في تنفيذ أنشطة الاستصلاح.....
90	24.4	معدلات إجابات المزارعين المبحوثين حول تغير الدخل بعد الانتهاء من مشروع

الاستصلاح	
	معدلات إجابات المزارعين المبحوثين حول معدلات الإنتاج للمحاصيل	25.4
91المزروعة في الأرض المستصلحة	
	معدلات إجابات المزارعين المبحوثين حول نسبة ما يتم إنفاقه من العائدات	26.4
91السنوية من الأرض المستصلحة	
	معدلات إجابات المزارعين المبحوثين حول الأثر الاجتماعي	27.4
92والاقتصادي	
	معدلات إجابات المزارعين المبحوثين حول استدامة الأراضي	28.4
95المستصلحة	
98نسبة الأنشطة التي يقوم المزارع في الأرض المستصلحة خلال السنة	29.4
98معدلات إجابات المزارعين المبحوثين حول استدامة الأراضي المستصلحة	30.4
101المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور تقييم اثر المشروع	31.4
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى رضا المبحوثين المستفيدين	32.4
101من برامج استصلاح الأراضي تبعا لمتغير خبرة المؤسسة	
	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمستوى رضا المبحوثين المستفيدين من	33.4
101برامج استصلاح الأراضي تبعا لمتغير خبرة المؤسسة	
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى رضا المبحوثين المستفيدين	34.4
102من برامج استصلاح الأراضي تبعا لمتغير حجم التمويل	
	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمستوى رضا المبحوثين المستفيدين من	35.4
102برامج استصلاح الأراضي تبعا لمتغير حجم التمويل	
	نتائج اختبار Independent Samples Test لمستوى رضا المبحوثين	36.4
	المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي تبعا لمتغير معايير اختيار المستفيدين	
103في برامج استصلاح الأراضي	
	نتائج اختبار Independent Samples Test لمستوى رضا المبحوثين	37.4
	المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي تبعا لمتغير وجود خطة إستراتيجية	
103للمؤسسة	
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى رضا المبحوثين المستفيدين	38.4
104من برامج استصلاح الأراضي تبعا لمتغير المهنة الرئيسية للمزارعين	
	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمستوى رضا المبحوثين المستفيدين من	39.4
104برامج استصلاح الأراضي تبعا لمتغير المهنة الرئيسية للمزارع	

فهرس المحتويات

الصفحة	المبحث	الرقم
أ	الإقرار	
ب	الشكر والعرفان	
ج	التعريفات	
د	المختصرات	
هـ	الملخص	
ط	الملخص بالانجليزية	
1	الفصل الأول : خلفية الدراسة	
1	المقدمة	1.1
3	مبررات الدراسة	2.1
4	مشكلة الدراسة	3.1
4	أهمية الدراسة	4.1
4	أهداف الدراسة	5.1
5	أسئلة الدراسة	6.1
6	فرضيات الدراسة	7.1
7	هيكلية الدراسة	8.1
7	حدود الدراسة	9.1
8	محددات الدراسة	10.1
9	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
9	مفهوم التقييم	1.2
10	معايير التقييم	2.2
12	مفهوم الاستصلاح	3.2

13 أهمية استصلاح الأراضي	4.2
14 المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لاستصلاح الأراضي	5.2
15 الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لاستصلاح الأراضي	6.2
16 الوضع الاجتماعي والاقتصادي في منطقة الدراسة	7.2
17 أنواع استصلاح الأراضي	8.2
19 برامج استصلاح الأراضي	9.2
19 مفهوم البرامج، المشروع	10.2
20 أهداف برامج استصلاح الأراضي	11.2
20 آلية العمل ببرامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية	12.2
22 القطاع الزراعي في فلسطين	13.2
22 الإنتاج الزراعي	1.13.2
23 الإنتاج النباتي	2.13.2
23 محاصيل البستنة الشجرية	3.13.2
23 المحاصيل الحقلية	4.13.2
24 محاصيل الخضروات	5.13.2
24 قيمة الإنتاج الزراعي	6.13.2
25 واقع استصلاح الأراضي في الضفة الغربية	14.2
25 وزارة الزراعة	1.14.2
26 المنظمات غير الحكومية	2.14.2
27 المانحون والمؤسسات الدولية	3.14.2
27 الانجازات والأنشطة القائمة	4.14.2
27 استصلاح الأراضي	1.4.14.2
31 الطرق الزراعية	2.4.14.2
32 تصنيف الأراضي الفلسطينية-الضفة الغربية-حسب ملاءمتها للاستخدام	15.4
34 العوامل المحددة لاستصلاح الأراضي	16.2
34 دور المشاريع في التنمية الزراعية	17.2
35 الاستراتيجيات الوطنية	18.2
35 الإستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي	1.18.2
38 إستراتيجية الأمن الغذائي	2.18.2
40 نظام المعلومات للمشاريع الزراعية (APIS)	19.2

41	برنامج تطوير الاراضي برنامج إدارة المصادر الطبيعية بالمشاركة....	20.2
42	مبررات البرنامج.....	1.20.2
42	أهداف البرنامج.....	2.20.2
43	الانجازات الخاصة بالبرنامج.....	3.20.2
44	الدراسات السابقة.....	21.2
50	التعقيب على الدراسات السابقة.....	22.2
51	الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها.....	
51	تمهيد.....	1.3
51	منهج الدراسة.....	2.3
51	مجتمع الدراسة.....	3.3
53	عينة الدراسة.....	4.3
54	أسلوب وأداة جمع البيانات.....	5.3
55	مراجعة الخبراء والفنيين ذات العلاقة.....	1.5.3
55	دليل مقابلة المؤسسات المنفذة لبرامج استصلاح الأراضي.....	2.5.3
56	إستبانة المزارعين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي.....	3.5.3
57	صدق الأداة.....	6.3
57	إجراء المسح الميداني.....	7.3
58	تدقيق وإدخال البيانات.....	8.3
58	التحليل الإحصائي.....	9.3
59	الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها.....	
59	مقدمة.....	1.4
59	نتائج دراسة دليل مقابلة المؤسسات المنفذة لمشاريع استصلاح الأراضي الممولة من (IFAD) في الضفة الغربية 2005-2006.....	2.4
59	خصائص عينة الدراسة الديمغرافية للمؤسسات المنفذة.....	1.2.4
62	مدى ملائمة برامج استصلاح الأراضي لاحتياجات المستفيدين من وجهة نظر المؤسسات المنفذة.....	2.2.4
64	مدى فاعلية برامج استصلاح الأراضي في الوصول إلى أفضل النتائج المرجوة منها، من وجهة نظر المؤسسات المنفذة.....	3.2.4

67	مدى كفاءة برامج استصلاح الأراضي في الوصول إلى أفضل النتائج المرجوة منها، من وجهة نظر المؤسسات المنفذة.....	4.2.4
69	تقييم أثر برامج استصلاح الأراضي على المؤسسات المنفذة، من وجهة نظر المؤسسات المنفذة.....	5.2.4
71	مدى قدرة برامج استصلاح الاراضي على الاستدامة في تحقيق أهدافها من وجهة نظر المؤسسات المنفذة.....	5.5.4
72	المعوقات والعقبات التي تواجه برامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية والمقترحات للتغلب عليها من وجهة نظر المؤسسات المنفذة.....	6.2.4
72	ملخص نتائج دليل مقابلة المؤسسات.....	7.2.4
74	نتائج دراسة إستبانة المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي.....	3.4
74	خصائص عينة الدراسة الديمغرافية للمزارعين المستفيدين من برامج استصلاح الأراضي في الضفة الغربية.....	1.3.4
78	مدى ملائمة برامج استصلاح الأراضي لاحتياجات المستفيدين من وجهة نظر المزارعين المستفيدين.....	2.3.4
80	مدى فاعلية برامج استصلاح الأراضي في الوصول الى تحقيق الاهداف المرجوة منه من وجهة نظر المزارعين المستفيدين.....	3.3.4
84	مدى كفاءة برامج استصلاح الأراضي في الوصول الى افضل النتائج المرجوة منه من وجهة نظر المزارعين المستفيدين.....	4.3.4
88	الأثر الاجتماعي والاقتصادي لبرامج استصلاح الأراضي.....	5.3.4
94	مدى قدرة برامج استصلاح الأراضي في تحقيق أهدافها بشكل مستدام..	6.3.4
99	تقييم برامج استصلاح الأراضي من وجه نظر المزارعين المستفيدين.....	7.3.4
100	مقترحات المزارعين المستفيدين من مشاريع وبرامج استصلاح الأراضي..	8.3.4
100	اختبار الفرضيات الإحصائية.....	9.3.4
100	تفسير نتائج الاختبار.....	1.9.3.4
105	ملخص نتائج استبانة المزارعين.....	10.3.4
107	ملخص اختبار فرضيات المزارعين.....	11.3.4
108	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات.....	
108	الاستنتاجات.....	1.5

109التوصيات	2.5
110قائمة المراجع	
143فهرس الملاحق	
144فهرس الأشكال	
145فهرس الجداول	
148فهرس المحتويات	